الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٢٧**

الجمعة، ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ٠٩/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

نظرا لغياب الرئيس، تولت الرئاسة نائبة الرئيس السيدة بيكو (موناكو).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

البند ٢١ من جدول الأعمال (تابع)

العولمة والترابط

(هـ) الهجرة الدولية والتنمية

تقرير الأمين العام (A/68/190)

مذكرة من الأمين العام (A/68/162)

السيد ديفيد (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أشكر الرئيس على عقد هذا الاجتماع في الوقت المناسب، لا سيما في هذه المرحلة التي تشهد تقييم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وعملية وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

شاركت على مدار هذا العام في العديد من المناقشات حول الموضوع الذي نناقشه اليوم وفي مشاورات نُظمت في إطار أشكال مختلفة تحت رعاية مجلس عبر الأطلسي المعني بالهجرة والمنظمة الدولية للهجرة والأمم المتحدة. واستهدفت جميع تلك المناقشات تمهيد السبيل لعقد هذا الاجتماع. ومن ثم، عكفنا على تشاطر الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، فضلا عن مناقشة كيفية التركيز على المساهمات الممكنة للهجرة في تحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع.

غير أن هذا الاجتماع، الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، يوفر أفضل إطار لتجميع نتائج الجهود السابقة من خلال إدماج جميع نتائجها في صورة تقييم شامل وتوصيات فعالة. وبديهي أن رومانيا تتشاطر الآراء التي عبر عنها ممثل الاتحاد الأوروبي بشأن المسألة، ولكنني أود أيضا أن أؤكد على بعض الجوانب ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لبلدي.

وكما قلت في محافل أخرى، فإنني آمل أن أسلط الضوء على وجهات نظر بلدان المنشأ بشأن الهجرة، استنادا إلى التجربة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

المباشرة لرومانيا، فيما يتعلق بالآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة. فرومانيا تتعامل مع زيادة كبيرة في تنقل اليد العاملة، ولا سيما في السنوات العشر الماضية، داخل الاتحاد الأوروبي.

أصبح المستوى العالي للتحويلات المالية أحد محركات النمو الاقتصادي، حيث استفادت الأسر في الوطن اقتصاديا واجتماعيا على حد سواء.

مع ذلك، وبينما يجري الاعتراف على نطاق واسع بأن الدعم المقدم من خلال التحويلات المالية يحدث التنمية في بلدان المنشأ، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد ضرورة الاعتراف بالفوائد التي أتى بها المهاجرون إلى المجتمعات المحلية في بلدان المقصد. ومن خلال القيام بذلك، فإنني أؤكد ضرورة الإقرار بأهمية إسهامات المهاجرين في التنمية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يكون الهدف النهائي هو زيادة جودة عملية الهجرة من خلال التوزيع المتوازن للمنافع بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وفي ذلك الصدد، يتعين علينا النظر في تنسيق المعونة التي هي أداة هيكلية.

في رأيي، ذلك هو السبيل صوب وضع نهج شامل، على أساس الإدماج المتكامل لوجهات نظر جميع أصحاب المصلحة وبشأن التعزيز المتبادل لمختلف الأبعاد، مثل التنمية واحترام حقوق الإنسان. أساسا، إذا أصبح ذلك حقيقة واقعة، فإن ثمة حاجة ملحة لإقامة تعاون وثيق بين جميع أصحاب المصلحة : أي بلدان المنشأ والمقصد، والإدارات المحلية والمركزية ومنظمات المجتمع المدني.

بينما نواصل مناقشتنا حول الهجرة التي تدار بشكل جيد، أريد أن أكرر هنا أحد أقوى معتقداتي، المتمثل في أنها ضرورية للغاية، للإجراءات الرامية لضمان احترام حقوق الإنسان وحريات المهاجرين. وهذه اليوم مهمة أساسية لقيادتنا، التي تواجه أوضاعا خاصة وضعف المهاجرين المعرضين لاحتمالات عالية لسوء المعاملة. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا بحاجة لمعالجة الانتكاسات المتعلقة بالتمييز والنزعات المعادية للأجانب، عن طريق تشجيع التسامح والتضامن والحوار بين الثقافات والأديان.

وحالما يتم استيفاء هذه الشروط الأساسية، يتعين علينا اتخاذ إجراءات متجذرة في مبادئ الحكم الرشيد، من خلال تعزيز اندماج المهاجرين في البلدان المضيفة، وكذلك عودتهم إلى بلدانهم الأصلية وإعادة اندماجهم فيها. وبناء على ذلك، يتعين وضع مجموعة كاملة من السياسات التكاملية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية. كما يتعين تيسير النفاذ إلى أسواق العمل، مع التقيد الكامل بمعايير العمل الدولية. وفي الوقت نفسه، ينبغي اتخاذ تدابير استباقية لمنع أن يصبح المهاجرون في وضع غير قانوني. أخيرا وليس آخرا، يعد اتباع نهج عملي المنحى أمرا حيويا لتحقيق أي تقدم. ويتعين أن يتحول الخطاب السياسي من مجرد الكلام إلى خطوات ملموسة، يتعين تنفيذها من أجل تسهيل إسهام الهجرة في التنمية.

وفي ختام بياني، اسمحوا لي أن أعرب عن تقديري الخاص لعمل الأمم المتحدة، والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، والمنظمة الدولية للهجرة. إنني أعتقد أنه يتعين إيلاء أهمية أكبر للمنهج التحليلي من خلال إجراءات يتخذها المنتدى، ورومانيا على استعداد لدعم هذا النهج وجميع المساعي الرامية إلى تنسيق الهجرة والتنمية.

السيد إردين (منغوليا) (تكلم بالمنغولية؛ وقدم الوفد النص الإنكليزي): بالنيابة عن حكومة منغوليا ووفد بلدي، أود أن أعرب عن تقديري للأمم المتحدة لعقدها هذا الحوار الرفيع المستوى الثاني المعني بالهجرة الدولية والتنمية، من أجل مناقشة نهج قائم على الحقوق فيما يخص قضية الهجرة المتعددة الأوجه، في سياق خطة التنمية. وأغتنم هذه الفرصة لإعادة تأكيد التزام الحكومة المنغولية القوي بتنفيذ نتائج أول

حوار رفيع المستوى للجمعية العامة، عقد في عام ٢٠٠٦، والاتفاقيات والاتفاقات ذات الصلة من خلال السياسات والتدابير الوطنية.

إن دستور منغوليا، الذي جرت الموافقة عليه حديثا في عام ١٩٩٢، يرسخ حقوق الإنسان والحرية ويتيح الفرص للمواطنين المنغوليين فيما يتعلق بحرية اختيار مكان للعيش، وضرورة الحصول على العمل والتعليم والرعاية الصحية. ومع الانتقال إلى نظام موجه نحو السوق في أوائل التسعينات، تزايدت قابلية التنقل البشري عبر الحدود الوطنية، وأصبحت منغوليا بلد منشأ ومقصد وعبور. ووفقا لتقديرات التعداد السكاني الذي جرى ٢٠١٠، يعيش أكثر من ٤ في المائة من سكان منغوليا في بلدان أخرى. ومن بين أولئك الذين يعيشون خارج البلاد لمدة تزيد عن ستة أشهر، فإن الأغلبية، أو ٤١,٣ في المائة، قد تنقلوا للعمل و ٣٧ في المائة لأغراض تعليمية. وفي الوقت نفسه، تضاعف عدد الأجانب القادمين إلى منغوليا في عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٠، مع أغلبية كبيرة من العاملين في قطاع التعدين.

ويمكن تفسير عوامل الدفع الرئيسية للهجرة بالبحث عن ظروف معيشية أفضل، بما في ذلك الرغبة في كسب المزيد من المال في فترة قصيرة نسبيا من الزمن، من خلال العمل بأجر أفضل، من جهة، والحاجة إلى اكتساب مهارات ومؤهلات عليا للقطاعات الرئيسية لسوق العمل المحلي من جهة أخرى. في نفس الوقت، وبينما تزايدت قابلية التنقل البشري عبر الحدود الوطنية، فإن عدم وجود بيانات شاملة والإدارة والتنظيم غير الملائمين، عرقلوا فرص الناس في الانخراط في العمل الرسمي واللائق، مما جعلهم أكثر عرضة للاتجار بالبشر، والجرائم، وهضم الحقوق.

ونظرا لهذه الحالة، اتبعت الحكومة المنغولية سياسات لضمان حقوق المهاجرين، لتعزيز الأثر الإيجابي للهجرة على المهاجرين وتنمية البلد، والحد من الآثار السلبية للهجرة. ويتم الاهتمام على سبيل الأولوية بضمان الشروط الضرورية للمواطنين المنغوليين من أجل الانخراط في العمل مع ضمان دخل في بلدهم الأم. وقد بدأت الحكومة في تنفيذ برنامج خلية النحل، الذي يشجع المواطنين المنغوليين الذين يعيشون ويعملون في الخارج على العودة إلى وطنهم الأم. وبذلنا أيضا، جهودا لتجديد الإطار القانوني المتعلق بهجرة اليد العاملة الدولية، مع التركيز بشكل رئيسي على تحسين إدارة الهجرة، وضمان حقوق المهاجرين، وتفادي وقوعهم في وضع غير قانوني، والتعرض للمخاطر، وإعادة صياغة اللوائح التنفيذية المتعلقة بهجرة العمالة، مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات سوق العمل المحلي.

ما فتئت الحكومة تبذل جهودا كبيرة لإبرام اتفاقات ثنائية مع بلدان المنشأ والمقصد، بهدف زيادة التأثير الإيجابي للهجرة. على سبيل المثال، تشمل هذه الجهود إبرام اتفاقيات ثنائية مع جمهورية كوريا بخصوص العمالة والضمان الاجتماعي وقابلية تحويل المعاشات التقاعدية، وتنفيذها على نحو فعال. وعلاوة على ذلك، فإن الحكومة تنتهج سياسات للتواصل مع مواطنيها الذين لا يزالون في بلدان أجنبية بأعداد كبيرة، والذين لم يجر ضمان حقوقهم الاجتماعية كما يجب لسنوات، من خلال إبرام اتفاقات ثنائية ومنحهم رخص إقامة، مع إيلاء اهتمام خاص للأطفال والنساء. علاوة على ذلك، فإننا نبذل جهودا لتوسيع تعاوننا مع بلدان المقصد من خلال ضمان الظروف الملائمة لاتباع نهج قائم على الحقوق فيما يخص الهجرة، وتأمين الضمانات الاجتماعية الأساسية للمنغوليين في الشتات، وأولئك الذين هم جزء من أسر متعددة الثقافات.

إسمحوا لي أن أؤكد أهمية وضع نهج شامل لمعالجة مسألة الهجرة الدولية المعقدة لزيادة التأثير الإيجابي للهجرة على المهاجرين وتنمية البلد.

واصلت منغوليا منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، اتباع نهج شامل لإدماج مسائل السكان والتنمية في خطة تنميتنا الوطنية. ويسرني أيضا أن أطلع الأعضاء بأن حكومة منغوليا بصدد إجراء عملية استعراض لسياستها السكانية، مع الأخذ بعين الاعتبار مسائل الهجرة والسكان، في علاقة وثيقة مع خطة التنمية الوطنية وفي إطارها. وتهدف السياسة إلى إنشاء إدارة الهجرة الدولية التي تعطي الأولوية لحقوق المواطنين، والمصالح الوطنية ومسائل التنمية ذات الأولوية، وتعزز حركة عودة المنغوليين في الشتات، وتضمن حق المهاجرين في التعليم والعمل والبقاء في منغوليا.

وفي الختام، أود أن أعيد التأكيد على التزام الحكومة المنغولية بتأييد الوثائق الختامية للحوار الرفيع المستوى، وأن وأعرب مرة أخرى، عن استعداد منغوليا مواصلة التعاون الوثيق على الصعيدين الإقليمي والعالمي، فضلا عن الدعوة إليه من أجل تنفيذ سياسات للهجرة تقوم على احترام الحقوق، وتسهم في تعزيز الأولويات الوطنية والتنمية، بالإضافة إلى خلوها من التمييز.

وأتمنى كل النجاح لمداولات الحوار الرفيع المستوى.

السيد الشامسي (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، أتقدم لكم بالشكر وإلى الأمانة العامة للأمم المتحدة، ولكل من أسهم في الإعداد لهذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، والذي ترى فيه دولة الإمارات العربية المتحدة ثمرة لمسيرة السنوات السبع الماضية التي سعينا خلالها إلى إبراز وتوثيق وقياس المردود التنموي للهجرة الدولية، ومدخلا إلى مرحلة جديدة من التعاون الدولي، تنطلق من حقيقة إسهام الهجرة الدولية وتنقّل العمالة في التنمية بمختلف أبعادها الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية.

إن تأطير ظاهرة تنقّل العمالة وربطها بالتنمية يجب أن يكون أحد مكونات صياغة خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وصولا إلى تعظيم أثرها وفوائدها التنموية، والحد من تداعياتها السلبية، وتمكين الدول الأعضاء من تطوير سياساتها الوطنية وتعزيز التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف في هذا الصدد.

إن منطقة الخليج العربي تعتبر من أكثر مناطق العالم جذبا للعمالة المتنقلة عبر الحدود، حيث تستضيف دول مجلس التعاون اليوم ما يناهز ١٧ مليون عامل من مختلف الجنسيات، يسهمون في تنمية اقتصاداتنا الوطنية وكذلك في اقتصادات دول المنشأ حيث تصل تحويلاتهم المالية إلى ٨٠ بليون دولار أمريكي سنويا، وفق تقديرات البنك الدولي. وبالإضافة إلى إسهاماتهم تلك، فإن جهودنا يجب أن تنصب على التأكد من أن الأثر التنموي يطال كافة المعنيين، وفي مقدمتهم العامل نفسه، وأفراد أسرته ومحيطه الاجتماعي في موطنه الأصلي، مما يسهم في تحقيق أهداف التنمية الشاملة والمستدامة كذلك في دول المصدر.

إن الحوار الدولي الذي انطلق في عام ٢٠٠٦ واستمر من خلال المنتدى العالمي للهجرة والتنمية، قد توصل إلى نتيجة رئيسية مفادها أن تعظيم الفائدة التنموية على نحو متكافئ ومستدام يمثل مصلحة مشتركة لكل المعنيين بظاهرة التنقل عبر الحدود، بمختلف أشكالها، وأن التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف، وبمشاركة المنظمات الدولية ذات الصلة، من شأنه توفير شروط النجاح في هذا المسعى.

وتسعى دولة الإمارات حاليا، ومن خلال مسار أبوظبي الذي يجمع الدول الآسيوية المرسلة والمستقبلة للعمالة، والذي تترأس دورته الحالية جمهورية الفلبين الصديقة، إلى تحديد سبل تمكين العامل من الاستفادة من الأثر التنموي عبر مبادرات تتناول:

أولا، التقليل من تكلفة التوظيف عبر الرقابة على أنشطة الوكالات الخاصة، ثانيا، تنمية رأس المال البشري من

خلال تطوير المهارات المهنية للعمالة قبل قدومها، ومن ثم تدوين وتوثيق المهارات المكتسبة خلال الإقامة والاعتراف بها، والتفاهم مع الدولة المرسلة على الاعتراف بهذه المهارات المكتسبة بعد عودة العامل إلى موطنه. ثالثا، تطوير أجندة بحثية تستهدف تحديد جوانب التنمية الإنسانية والاجتماعية المتاحة وسبل تشجيع العامل وأسرته على توظيف جزء من التحويلات للاستفادة من الخدمات الاجتماعية كالتعليم والصحة. رابعا، تطوير أنظمة معلوماتية للملاءمة بين العرض والطلب، مما يعزز من فرص نجاح دورة العمل التعاقدي.

وتتطلع حكومة بلدي إلى التعاون مع المنظمات الدولية، وفي مقدمتها البنك الدولي، ومنظمة الهجرة الدولية، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، من أجل إنجاز العديد من المشاريع المشتركة مع دول حوار أبوظبي. ونحن على استعداد لوضع نتائج ومخرجات هذه المبادرات لحوار أبوظبي بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات المعنية بصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

السيد شميدت بريمه (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بداية، أود أن أعرب عن تعازي حكومتي إلى المتضررين من الأحداث المأساوية التي وقعت قبالة سواحل جزيرة لامبدوزا. وهؤلاء ليسوا سوى آخر الضحايا في سلسلة طويلة جدا من الكوارث التي وقعت في البحر الأبيض المتوسط.

ترحب الحكومة الألمانية ترحيبا حارا بالحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، بوصفه فرصة لتعزيز الحوار الدولي في هذا الموضوع. وألمانيا مقتنعة بأن الحوار الثاني الرفيع المستوى سيكون معلما رائدا على طريق سياسات الهجرة في المستقبل.

وقد بيّن المفوض مالمستروم ورئاسة الاتحاد الأوروبي بالفعل، نهج الاتحاد الأوروبي إزاء الهجرة الدولية والتنمية. ونحن نوافق على تلك النقاط، بيد أننا نود الإدلاء ببعض الملاحظات الإضافية من منظور ألماني.

ففي سياق مناقشة مسألة الهجرة، تركز ألمانيا حاليا على الحالة المأساوية لملايين عديدة من اللاجئين السوريين، ونبعث برسالة تضامن قوية معهم عن طريق تقديم المساعدة الإنسانية إلى البلدان المجاورة. وعلاوة على ذلك، كفلنا فرص الإقامة في ألمانيا لعشرات الآلاف من السوريين.

ومن منظور ألمانيا – بوصفها بلدا ذا خبرة واسعة في مجال الهجرة، وشهدت ملامحها الديمغرافية تغيرات كبيرة جراء تدفقات المهاجرين – فإن التنقل البشري بات يشكّل واقعا تتعاظم أهميته على الصعيد العالمي، علاوة على أنه يؤثر بصورة واضحة على مستقبل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء.

لقد وضعت ألمانيا سياساتها المتعلقة بالهجرة في تعاون وثيق مع البلدان الشريكة، مسترشدة في ذلك بالأخذ في الاعتبار على نحو منصف بالمصالح المتبادلة. وبالإضافة إلى ذلك، تهدف الحكومة إلى تنفيذ سياسة عامة متسقة تدمج فيها شواغل سوق العمل والمسائل الخارجية، فضلا عن شواغل الأمن والتنمية.

ويرحب وفد بلدي – كما أرحب شخصيا – بالتعليقات الإيجابية التي أدلى بها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية، السيد بيتر ساذرلاند، فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها ألمانيا في هذا المجال. ونؤكد للجمعية العامة أن ألمانيا ستواصل توفير فرص متكافئة لمشاركة وإدماج جميع الأشخاص من أصول مهاجرة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لبلدنا. وتشمل المجالات الهامة للمشاركة عملية الإدماج والتنظيم الذاتي للمرأة المهاجرة، وإدماج المهاجرين الشباب في المدارس ومؤسسات التعليم المهني، وسوق العمل، وتوسيع

نطاق الاعتراف بالشهادات الأجنبية، وإجراء تخفيض كبير في تكاليف إرسال التحويلات المالية، وهو ما أُعلن عنه بالأمس.

ومنذ عام ٢٠٠٦، تستضيف الحكومة الألمانية مؤتمرات القمة المعنية بتحقيق التكامل على أساس منتظم. وقد أصبحت خطة التكامل الوطنية في بلدي أساسا للعمل بصورة نشطة لدعم إدماج المهاجرين، وخصوصا تمكينهم من تطوير إمكاناتهم إلى أقصى حد ممكن. وفي سبيل تنفيذ المبادئ الأساسية المذكورة آنفا، فإن الحكومة الألمانية على اقتناع بأن بلدان المنشأ وبلدان المقصد بحاجة إلى تبادل دولي ومناقشة مفتوحة بشأن تبادل خبراتها الوطنية واستراتيجياتها ومصالحها من أجل وضع سياسات هجرة مراعية للتنمية. وتواصل الحكومة الألمانية تيسير نقل المعرفة عن طريق الخبراء العائدين الذين يرتبط عملهم بجهود تحقيق التنمية في بلدانهم الأصلية. وتقدم الحكومة الألمانية أيضا المشورة إلى المهاجرين الذين يرغبون في بدء أعمال تجارية أو الاستثمار في بلدانهم الأصلية، فضلا عن المشاركة في تمويل المشاريع الإنمائية ذات الصلة.

وألمانيا طرف في الشراكات في مجال الهجرة مع أرمينيا، وجورجيا، وجمهورية مولدوفا والمملكة المغربية. وتشجعنا تجاربنا الطيبة في تلك الشراكات على تعميق مسار الحوار على المستويين الثنائي والإقليمي والتعاون العملي في مجالي الهجرة والتنقل.

وتدرك ألمانيا، اليوم أكثر من أي وقت مضى، أن الهجرة الخاضعة لإدارة جيدة تعود بالنفع على المهاجرين وبلدانهم الأصلية على حد سواء، وعلى ألمانيا كذلك. وبالتالي، من الواضح أن الهجرة ترتبط بالتنمية ويجب أن تؤخذ بعين الاعتبار في الأعمال التحضيرية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفها أداة تمكينية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

السيد لي (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تود فييت نام أن تعرب عن تقديرها للجمعية العامة لعقد الحوار الثاني الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، وهو حدث هام، بمقر الأمم المتحدة في المدينة الجميلة نيويورك.

هناك حوالي ٤,٥ مليون من مواطني فييت نام يعيشون في الخارج في الوقت الحاضر ونحو ٧٣٠،٠٠٠ من المهاجرين الفيتناميين الذين عملوا، ودرسوا وتزوجوا من أجانب في الخارج. إن فييت نام بلد منشأ وعبور ومقصد للمهاجرين، وأقرت حكومة فييت نام أن الهجرة الدولية هي نتيجة للعولمة وليست بحاجة إلى سياسات تتسم بالكفاءة وأنشطة فعالة من كل الحكومات والمنظمات الدولية وغيرها في المجتمع الدولي، بل إلى التعاون الدولي. وسياسة حكومة فييت نام بشأن الهجرة هي تسهيل الهجرة النظامية ومنع ومكافحة الهجرة غير النظامية.

إن فييت نام عضو نشط ومسؤول في العمليات والمبادرات على الصعيدين الإقليمي والدولي في مجال إدارة الهجرة عموما، وعلى وجه الخصوص، في مجال منع ومكافحة الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، وهو الوجه الآخر للعملة. وتولي حكومة بلدي أهمية كبيرة لمكافحة الإتجار بالبشر. وبينما نعمل على تعزيز نشر المعلومات، نواصل أيضا استحداث قوانين وأنظمة جديدة لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر. وضعت خطط عمل وطنية، وشكلت لجنة وطنية لمنع ومكافحة الجرائم المتعلقة بشكل خاص بالاتجار بالنساء والأطفال. وتتألف اللجنة من آليات متعددة المؤسسات من ١٧ وزارة، ونقابة ومنظمة.

وقد بذل الكثير من الجهد من قبل السلطات المختصة في فييت نام في تنفيذ تدابير الملاحقة القضائية، والحماية، وتلك المتعلقة بمنع تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. وإذ تضع فييت نام في اعتبارها أن الهجرة الدولية تتطلب التعاون عبر الحدود، اضطلعت بدور نشط في اللجنة الدولية للسلام، وعملية بالي، وعملية كولومبو، والحوار المعني بالهجرة الذي أجرته رابطة أمم جنوب شرق آسيا، والمبادرة الوزارية المنسقة لحوض نهر

الميكونغ لمكافحة الاتجار بالبشر، وفي تعزيز التعاون الفعال مع تلك المنظمات الدولية، منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مثل المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومشروع الأمم المتحدة المشترك بين الوكالات بشأن الاتجار بالبشر، ومفوض الأمم المتحدةالسامي لشؤون اللاجئين، ومنظمة العمل الدولية، ومؤسسة آسيا ومنظمات كثيرة أخرى.

وصدقت فييت نام، في نهاية عام ٢٠١١، على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وانضمت إلى بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال. وقد وقعت فييت نام على اتفاقات ثنائية بشأن منع ومكافحة الاتجار بالبشر وحماية ضحاياه مع كمبوديا عام ٢٠٠٥، ومع تايلاند عام ٢٠٠٨، ومع لاوس والصين عام ٢٠١٠.

وإذ تحضر حكومة فييت نام الحوار الرفيع المستوى، تتفق مع الرأي القائل أن الهجرة تقدم فرصا للتنمية. وجاءت فييت نام إلى الحوار الرفيع المستوى بالرؤى التالية.

أولا، إن الهجرة بالتأكيد نتيجة لعمليات العولمة والإدماج. وستسهم فييت نام في النظر في مسائل الهجرة الدولية والتنمية في إطار خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ثانيا، ستواصل حكومة فييت نام بذل العديد من جهودها لتشجيع الهجرة النظامية مع حماية حقوق المهاجرين، ومكافحة الهجرة غير الشرعية من خلال فرض عقوبات مشددة على جرائم تهريب البشر والاتجار بالأشخاص. ثالثا، ستواصل حكومة فييت نام التعاون بشأن مسائل الهجرة على جميع المستويات – الوطنية والثنائية والإقليمية والدولية.

السيد تافيراس (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالإسبانية): إن الجمهورية الدومينيكية دولة تتميز بدعوة أممية راسخة بشدة في دستورها. ونظرا لدعم بلدي المستمر للمبادرات الدولية لتحقيق المثل العليا للعدالة والإنصاف والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للدول، يؤيد بلدي بشكل كامل وواضح جميع المفاهيم التي حددتها الجمعية العامة في هذا الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

وذلك لأن بلدنا، في جذوره، بوتقة انصهار للأعراق والثروة الثقافية التي اضطلعت فيها الهجرة بدور مهيمن. وبوصفنا بلد المنشأ والمقصد والعبور للمهاجرين، ندرك أن الهجرة عامل متعدد الأبعاد له تأثير على تنمية الدول المعنية.

وفي تعريف المهاجر، ثمة كلمة رئيسية واحدة هي ”الأمل“، وذلك لأن عموما يقتلع الناس أنفسهم من جذورهم سعيا لتحقيق الأمل، والفرص التي لم تتح بعد، والآفاق التي لا توجد إلا في المسافات البعيدة فحسب، والبحث عن حيز للمعيشة غير موجود في بيئتنا، أو نفضل البحث عنه في المناطق الأخرى لأسباب يمكن أن تتراوح من الحب، وتحقيق الذات أو حتى الجوع، على سبيل المثال لا الحصر.

بيد أنه لا يمكن تحليل هذا الموضوع من الناحية الإنسانية أو الاقتصادية بشكل صارم. يجب علينا أيضا النظر في جميع العوامل التي يقوم عليها والمصالح التي تحشد فيما يتعلق بعمليات الهجرة. وأستطيع القول أن هذا هو التحدي الكبير للقرن الحادي والعشرين.

وبينما يجب أن نكفل جميع الحقوق، لا يمكننا أن نغفل السبل التي يجب على المجتمع الدولي أن يفعل بها ذلك. ولا بد من بذل كل الجهود لتجنب العنصرية وكره الأجانب وأي شكل آخر من أشكال التمييز الاجتماعي أو السياسي أو وصم المهاجرين. وإذ نتناول هذه المسألة في هذا المنتدى للتوافق العالمي المقدس، يجب أن نصم آذاننا أمام الضوضاء البيضاء الناجمة عن مجموعة واسعة النطاق من المصالح. وقد تكون بعض تلك المصالح نبيلة ومستوحاة من التضامن وحسن النية؛ وقد يخدم البعض الآخر أغراضا سياسية أو اقتصادية لفئات

معينة، في حين لا يزال غيرها يخدم ببساطة غسل أرباح صناعة الاتجار بالبشر، التي تقهر الحماسة المعقولة تماما والمبررة للدول والمنظمات الدولية لضمان حقوق ضحايا تلك الصناعة.

ولا يمكننا أن نفصل الهجرة عن أسبابها الجذرية الرئيسية، أي، التوزيع غير العادل للثروة في جميع أرجاء العالم، الامر الذي يجعل الشمال والجنوب على طرفي نقيض وذلك بسبب الهدر وانماط الاستهلاك واللامبالاة جراء تزايد انعدام الفرص بشكل عام في مجالات من قبيل العمالة والحصول على المعرفة أو ما هو أسوأ من ذلك، الجوع. وعلى النقيض من ذلك تؤدي الهجرة دورا في البحث عن توازن معين، وتوفر التحويلات المالية أملا جديدا للمحرومين من الحصول على الفرص.

ما دام قادة العالم عاجزين عن اعتماد برنامج منتظم لتصميم العديد من خطط مارشال مصغرة للتقليص تدريجيا من الوقائع التي لا مبرر لها والقائمة في العديد من الدول الغارقة في الفقر بمستويات تشكل إهانة للبشرية، وسوف تستمر الهجرة بأشكال عديدة مختلفة، بينما لا يمكن للدول أن تتجاهل ببساطة الحاجة إلى الأمن والهوية. وإذا ما بدأنا بضمان إيلاء الاحترام الواجب لمبدأ حق الدول في إدارة شؤونها في مجالات معينة سوف يكون ذلك بمثابة الضمان لوجود مجتمع الأمم.

لا يمكننا أن نكتفي بإصدار إعلانات حسن النية. علينا أن نعالج جوانب الإجحاف التي تجعل تدفقات الهجرة تهديدا لأمن الأشخاص الذين هم بشكل عام ضحايا الاتجار بالبشر. ونقترح أن توخى الحذر والتوازن في النظر في مسألة الهجرة، وعلينا أن نتحاشى الاستخدام غير المسؤول للاتصال الاجتماعي الذي يفضي إلى عملية اتخاذ قرارات خاطئة على الصعيدين الوطني والدولي وإلى مواجهات رعناء مع الدول المسؤولة دوليا التي ترد على أثارة العواطف والقوالب النمطية التي لا أساس لها في الحقيقية والتي تحدثها وسائط الاعلام. لذلك علينا أن نعتمد وبحس من المسؤولية معايير معقولة ونتحاشى الغوغائية

سوف اختتم كلمتي بعبارة قالها لورنس دوبين، الخبير القانوني الفرنسي العظيم، الذي قدم النصح دائما للمحامين بألا ينسوا فضيلة الحذر لدى النظر في جميع عواقب الإصلاحات المفترضة وكشف المصالح المعرضة للخطر لأنه بخلاف ذلك وتحت ذريعة النهوض بقدر أكبر من العدالة، ستتعرض العدالة الراهنة إلى التدمير. وقد نصح بأن علينا تناول مصالح الأمن بطريقة خاصة. فالأمن ضرورة في الحياة والمجتمع لأنه من دونه لا يمكن أن نحقق قدرا أكبر من العدالة.

السيدة تيلالوفيتش (البوسنة والهرسك تكلمت بالإنكليزية): من دواعي سروري وشرف الكبيرين أن اخاطب الجمعية العامة بالنيابة عن المؤسسات المسؤولة عن الهجرة والمغتربين في البوسنة والهرسك.

أولا، نود أن نقدم تعازينا لأسر الضحايا وأصدقاء المهاجرين الذين فقدوا أرواحهم بصورة مأساوية في البحر الأبيض المتوسط بالأمس.

إن البوسنة والهرسك تود فعلا أن تكون جزءا من حل عالمي في مجال الهجرة الدولية، ولدينا أسباب متعددة للقيام بذلك. والبوسنة والهرسك، بغية الربط بين الهجرة والتنمية، تعمل وفقا لتوصيات المفوضية الأوروبية الواردة في وثيقتين رئيسيتين وهما: النهج العالمي إزاء الهجرة وحرية التنقل والتقرير نصف السنوي عن تماسك السياسة العامة من أجل التنمية.

تنبع حاجة بلدي إلى الاضطلاع بأنشطة تهدف إلى ربط الهجرة بالتنمية من الحقائق التالية. تحتل البوسنة والهرسك المرتبة الثانية بين أعلى البلدان النامية في أوروبا في ما يتعلق بالمعدل الاجمالي للهجرة. يمثل المغتربون من أبناء البوسنة والهرسك حوالي ٣٨,٩ في المائة من مجموع السكان في البلد،

وينبغي عدم استبعاد هذه العدد الكبير من الناس من تدفقات التنمية في بلدنا. فالمهاجرون البوسنيون يعيشون تقريبا في جميع البلدان وفي جميع بقاع العالم، أي في القارات كلها تقريبا. والبلدان المضيفة الرئيسية لهم في أوروبا هي: ألمانيا، والنمسا، وسلوفينيا، والسويد وسويسرا؛ وثمة بلدان مضيفة رئيسية أخرى تشمل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا.

لذلك تواجه البوسنة والهرسك هجرة في الكفاءات واسعة النطاق؛ ويتألف جزء كبير من الهجرة من بلدنا من العمال ذوي المهارات العالية. ويقدر البنك الدولي أن يصل معدل هجرة الأشخاص الحاصلين على التعليم الثانوي من البوسنة والهرسك إلى ٢٨,٦ في المائة.

ونشهد تدفقا ضخما من التحويلات المالية الواردة من رعايانا في المهجر، في حين ما برحت المدخرات المحتفظ بها حتى عند درجة أعلى. خلال السنوات القليلة الماضية، بلغت التحويلات المالية بين ٧ و ١٥ في المائة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي في البوسنة والهرسك. وعلاوة على ذلك، فإن حجم التحويلات المالية الواردة سنويا من رعايانا في المهجر تزيد بواقع ستة أضعاف عن الاستثمار الأجنبي المباشر في البوسنة والهرسك بصورة عامة، وزاد بواقع ثلاثة أضعاف عن المساعدة الإنمائية الرسمية عموما. وبالإضافة إلى ذلك، تقدر المدخرات المحتفظ بها لدينا والعائدة لرعايانا في المهجر بزيادة أربعة أضعاف عن الحجم الإجمالي للتحويلات المالية.

بغية ربط الهجرة بالتنمية، تم تنفيذ الأنشطة التالية في بلدي. وقد اعترفنا بدور المغتربين في التنمية، وعملنا على تجسيد عدد من الأنشطة المتصلة بالوثائق الاستراتيجية الرئيسية. واعتمد مجلس الوزراء في البوسنة والهرسك عدة وثائق تتعلق بالهجرة والتنمية، بما في ذلك الوثائق المتعلقة بالجوانب العلمية لدى المغتربين والتدفقات المالية المتصلة بالهجرة والاستثمار في البلد. ومنذ خمس سنوات وحتى الآن، ما انفكت المؤسسات في بلدي تعمل بشكل مستقل على اعداد ملامح عن الهجرة السنوية الخاصة بالبوسنة والهرسك، ويتضمن ذلك قطاعات تتعلق بالهجرة والتحويلات المالية.

في السنوات القليلة الماضية، أخذنا زمام المبادرة باستضافة أحداث رئيسية أربعة في غرب البلقان بشأن موضوع ربط الهجرة بالتنمية وهي: حلقة عمل إقليمية بعنوان ربط الهجرة بتنمية بلدان المنشأ في غرب البلقان؛ وحلقة بحث دولية بشأن الهجرة من البوسنة والهرسك؛ وحدث إقليمي بعنوان الإطار المؤسسي للسياسات الموجهة نحو التنمية من خلال المغتربين؛ وحلقة عمل دولية بشأن الهجرة الدولية.

قمنا بتجميع البيانات وتعاونا مع المنظمات غير الحكومية والأفراد في المهجر من أجل إنشاء شبكة لزيادة نقل المعرفة ومشاريع الاستثمار في البوسنة والهرسك. وأيدنا مشاريع موجهة نحو كسب الأدمغة، وشاركنا فيها وفي العديد من الأنشطة التي تديرها المنظمات غير الحكومية التي يشارك فيها أبناؤنا المغتربون في الخارج.

خلال عام ٢٠١٢، اعتمد مجلس وزراء البوسنة والهرسك استراتيجية على مستوى الدولة بشأن الهجرة واللجوء، ومن بين أهدافها المحددة تعزيز القدرة المؤسسية لبلدي التي تهدف إلى ربط الهجرة بالتنمية وتسخير موارد التنمية المتأتية من المغتربين من أجل تنمية البوسنة والهرسك واليونان وفي إطار الشراكة في مجال الهجرة التي وقعت عليها سويسرا والبوسنة والهرسك، قامت الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بتمويل مشروعين رئيسيين هما: ”المهاجرون من البوسنة والهرسك الموجودون في سويسرا“ و ”الهجرة والتنمية: إدماج الهجرة في التنمية المحلية“.

وحاولنا زيادة اهتمام البلدان المتقدمة النمو، فضلا عن بعض المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية الرئيسية التي تعمل في البوسنة والهرسك، بإدماج مجال الهجرة والتنمية

في الاستراتيجيات وخطط العمل الخاصة بكل منظمة، وأيضا في التعاون الوثيق بشأن تلك المسألة مع مؤسساتنا. وللأسف، لا تتضمن خطط المساعدة الإنمائية في البوسنة والهرسك مجال ربط الهجرة بالتنمية. ومع ذلك، توجد بعض الاستثناءات الملحوظة، مثل الاتفاق الثنائي بشأن الشراكة في مجال الهجرة الموقع عليه مع سويسرا.

وفي الختام، يحدونا الأمل في أن نواصل جميعا الاتكال على الإعلان الذي اعتمد في هذا الحوار الرفيع المستوى (القرار ٤/٦٨) وغيره من الوثائق المقدمة من أجل الاستمرار في بذل جهود جدية تهدف إلى إدماج مجال الهجرة الدولية المتعدد القطاعات في السياسات الخارجية والإنمائية والتعليمية والاجتماعية وجميع السياسات الأخرى ذات الصلة على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. فالهجرة مسألة عالمية وهي بالتالي بحاجة إلى تنظيمها على الصعيد العالمي.

السيد هيرميدا كاستييو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نعرب عن تعازينا لأفراد أسر المهاجرين الذين قتلوا في المأساة التي وقعت بالأمس في لامبيدوزا.

ونهنئ رئيس الجمعية آش على تنظيمه لهذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية الذي تمس الحاجة إليه. ونغتنم هذه الفرصة لنؤكد له على دعم نيكاراغوا البناء خلال الحوار. ويؤيد وفد بلدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل كوبا بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

وتتيح هذه المناقشة فرصة ممتازة لتعزيز إدارة الهجرة الدولية، مع إيلاء اعتبار خاص لحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بما في ذلك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والطريقة التي ينظر بها إلى المهاجرين والهجرة، وإدراج الهجرة في خطط التنمية الدولية والوطنية، وبخاصة إدراجها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي عالم متسم بالعولمة المتزايدة، لا تزال تزداد ظاهرة الهجرة الدولية. وإلى حد كبير يأتي تنقل السكان في جميع المناطق نتيجة للنظام الاقتصادي والمالي غير المتكافئ وغير العادل الذي يسود حاليا على المستوى الدولي. فهو اضطر الملايين من البشر للهجرة إلى البلدان المصنعة في مسعى لتحسين ظروفهم. وبالمثل، أثرت الحرب المفروضة من أماكن أخرى على البلدان النامية أيضا على تدفقات الهجرة.

ويتطلب واقع هذا العالم المتسم بالعولمة وضع وتنفيذ سياسات متسقة للهجرة. واليوم أكثر من أي وقت مضى، نحن بحاجة إلى إطار للتعاون يقوم على أساس توجيه منظم وذكي لتدفقات الهجرة لكي نمنع الاتجار بالأشخاص وتهريبهم ولكفالة احترام حقوق الإنسان للمهاجرين وحرياتهم.

ولا تزال إسهامات المهاجرين في التنمية الاجتماعية – الاقتصادية لبلدان المقصد لا تحظى بالاعتراف على النحو الواجب. وتعيش نسبة ١٠ في المائة كاملة من سكان نيكاراغوا في بلدان أخرى، ويحظى بلدنا بأحد أعلى مستويات التحويلات المالية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. ولذلك نكرر أن من الضروري كفالة ألا يسمح بالمزيد من تدهور ظروف عمل العمال المهاجرين وأسرهم.

ولا يمكننا أن ننظر في موضوع الهجرة بدون النظر إلى الأسباب الجذرية للحالة. وتلك مسألة هيكلية تنشأ من عدم وجود هيكل اقتصادي جديد. وفي حين من الصحيح انه جرى تقليص معدلات الفقر، فانه بالرغم من ذلك توجد أوجه تفاوت رئيسية في العالم. وأود أن أشاطر بإيجاز تجربة بلدنا فيما يتعلق بالمهاجرين.

وأنشأت نيكاراغوا، في سياساتها العامة لحماية مهاجرينا، قنصليات متنقلة في البلدان التي يوجد فيها مهاجرون من نيكاراغوا. وذلك مكننا من ترشيد وثائق مواطنينا. كما وقعنا على اتفاقات هامة مع الدول الأخرى من أجل عودة مواطني

نيكاراغوا. وفي المقام الأول، ركزنا سياساتنا للتنمية من أجل رجال نيكاراغوا ونسائها على المبادرات الرامية إلى إدماجهم في تنمية البلد والى تحسين مستوى معيشتهم إلى حد كبير من خلال سياسات الاستثمار العام ونظم التعليم والصحة المجانية والاستثمار الأجنبي المباشر مع تحقيق معدل للنمو الاقتصادي بنسبة ٥ في المائة في الأعوام الأخيرة.

وتضاعف كل هذا لتحقيق منفعة كبيرة لسكاننا، على نحو ما تجلى في تدني عدد سكاننا الذين يحتاجون إلى الهجرة وفي عودة العديد من مواطني نيكاراغوا. وعلى وجه التحديد، نحن بحاجة إلى الاعتراف بأهمية الهجرة للركائز الثلاث للتنمية المستدامة وإلى إدماجها على نحو كاف في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق تحديد أهداف واضحة.

وفي الختام، أؤكد مجددا على انه بدون توافر الإرادة السياسية لا يمكننا أن نعالج هذا الموضوع بشكل فعال. وفي مجال التعاون، ستكون الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحاجة إلى الإسهام بفعالية من أجل حماية جميع المهاجرين.

السيد كاراميتسوس تزيراس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر لرئيس الجمعية العامة على عقد هذه الجلسة. ونؤمن إيمانا جازما بان هذا الحوار الرفيع المستوى يشكل تبادلا بناء للآراء والأفكار بشأن هذه المسألة الدولية الهامة.

وتؤيد اليونان البيان بشأن الهجرة والتنمية الذي أدلى به بالأمس المراقب عن الاتحاد الأوروبي. وفي ذلك الإطار، أود أن أضيف بعض الملاحظات بشأن المسألة قيد المناقشة.

إن الهجرة والتنمية مترابطان بشكل وثيق. فتحديات الجانب الإنمائي للهجرة تحديات عديدة ومن الأهمية بمكان اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لها. وبوسع إدارة الهجرة بصورة فعالة أن تحدث أثارا إيجابية على بلدان المنشأ والبلدان المستضيفة على السواء، والتعاون في ذلك المجال فيما بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الدولية أمر أساسي. وعلى المجتمع الدولي أيضا أن يكافح الأسباب الجذرية للهجرة غير القانونية بتعزيز الأمن والتنمية المتوازنة على نطاق العالم. وفي ذلك الصدد، نؤيد إدراج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ولا تزال اليونان وأوروبا بأكملها تتعاملان مع التدفقات الكبيرة للهجرة في حين تمران بأزمة اقتصادية ومالية خطيرة ذات أبعاد محلية وإقليمية وعالمية. وبلدي على وجه الخصوص يقع على حدود مناطق تواجه مشاكل جغرافية – اقتصادية وجغرافية سياسية جدية. وتجابه اليونان بحسم التحديات الناجمة عن الهجرة غير القانونية، في حين تتعامل في الوقت نفسه مع أزمة مالية غير مسبوقة. وفي ذلك السياق، تقوم سياسة اليونان بشكل رئيسي على عدة محاور.

أولا، تتعامل اليونان مع الهجرة القانونية وغير القانونية بتشجيع اتخاذ تدابير للإدماج فيما يتعلق بهياكل سوق العمل ونظام التعليم والضمان الاجتماعي، وأيضا من خلال الإدارة الفعالة لتدفقات الهجرة، مع احترام كرامة المهاجرين ومتطلبات اللجوء والسياسات والممارسات في ذلك الصدد. ثانيا، تقوم سياسة اليونان على أساس اتخاذ تدابير محددة قصيرة الأجل وطويلة الأجل تدل على التزامنا بتنفيذ هذه السياسات والممارسات بالرغم من التحديات الناشئة.

وأخيرا، فإن اليونان تشجع سياسة التعاون مع الجهات الفاعلة الرئيسية المشاركة في منع الهجرة غير الشرعية. وتشمل هذه الجهات الاتحاد الأوروبي، حيث تشارك اليونان بنشاط في الإطار الأوروبي للتعامل مع الهجرة غير الشرعية وإدماج المهاجرين الشرعيين. وفي هذا الصدد، تدرك اليونان أن التنقل والهجرة يسهمان في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وستكون

القضايا ذات الصلة واحدة من الأولويات أثناء رئاسة اليونان للاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام ٢٠١٤.

وتتعاون اليونان أيضا مع المنظمات الدولية وتعترف بمساهماتها، وخاصة مساهمة الأمم المتحدة، في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وتؤكد في هذا الصدد على دور المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وتتعاون مع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية التي يسهم العديد منها في إدارة الهجرة القانونية بمزيد من الكفاءة والفعالية؛ ومع بلدان العبور؛ وأخيرا، مع البلدان الأصلية للمهاجرين غير الشرعيين والتي يجب أن تشارك في الجهود اللازمة للتعامل بنجاح مع هذا التحدي العالمي.

وندعو إلى إنشاء إطار للسياسات لتيسير السماح بدخول المهاجرين بلدانهم الأصلية مجددا. ونعتقد اعتقادا راسخا، في الوقت نفسه، أن الهجرة غير الشرعية ينبغي التعامل معها بطريقة إنسانية ولكن فعالة. وتوفر التشريعات الأوروبية والوطنية الإطار اللازم لإدارة قضايا المهاجرين بطريقة منظمة وقانونية بهدف إدماجهم بنجاح في المجتمع الأوروبي.

وأود أن أختتم بالقول إن اليونان ملتزمة تماما بالتعاون مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية وبإيجاد أفضل السبل للاستفادة إلى أقصى حد من الهجرة والتصدي للتحديات على نحو فعال تمشيا مع سياسات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

السيد القهالي (اليمن): في البداية، أود أن أعرب عن عميق الحزن والمواساة لأسر الضحايا الذين انتقلوا إلى الرفيق الأعلى في الحادث الأليم قرب الجزيرة الإيطالية، سائلين المولى أن يتغمدهم بواسع رحمته، إنه سميع مجيب.

كما أعرب عن تأييد للبيان الذي أدلى به ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وبيان ممثل دولة بنن بالنيابة عن أقل البلدان نموا(أنظر A/68/PV.25).

إن الهجرة ظاهرة إنسانية قديمة تعمل على امتزاج الثقافات وتقارب الشعوب وانصهار الهويات والأعراف داخل النسيج الاجتماعي في الدول الحاضنة، إن المهاجرين رسل السلام وسفراء بلدانهم وطلائع امتزاج الثقافات وتقاربها. ونعتقد أن الهجرة هي إحدى وسائل الحد من العنف وتحقيق نوع من التوازن وتقليص الفجوة الاقتصادية القائمة.

إن ثورات وأزمات الربيع العربي التي شهدتها بعض دول المنطقة العربية ومنها اليمن لم تكن بسبب النقص في التشريعات أو لعدم الوعي بالحقوق والواجبات. ولكنها بدرجة أساسية معبرة عن سخط الشباب العاطل والغارق في الفقر. ولعلنا نعم جميعا أن هنالك العديد من المسميات الإرهابية كالقاعدة وغيرها من التيارات المتطرفة، التي تغرس ثقافة العنف والكراهية وتسخر الشباب لخدمة أهدافها السياسية الهدامة، قد نشأت بسبب الفقر والبطالة. إن الجمهورية اليمنية اليوم تواجه العديد من المشاكل وأبرزها البطالة وتدفق مئات الآلاف من النازحين من القرن الأفريقي والذين يزيد عددهم حاليا على المليون ونصف المليون نازح بسبب المشاكل والحروب الدائرة في بلدانهم والتي أحرقت الأخضر واليابس. وبرغم شحة الإمكانيات، فإن القيادة السياسية وحكومة الجمهورية اليمنية تقدم لهؤلاء كل الدعم الإنساني بما يحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

ولا يفوتني هنا أن أتقدم الشكر والثناء، باسم القيادة السياسية في بلادي، للأمانة العامة للأمم المتحدة وللمنظمة الدولية للهجرة على ما يقدمانه من دعم ملموس للنازحين في الأراضي اليمنية، آملين من المجتمع الدولي والدول المانحة دعم جهود الحكومة اليمنية، وذلك بدعم البرامج والخطط التنموية الشاملة ومواجهة كافة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن أسباب الصراعات السياسية والسياسات الخاطئة والآثار الناجمة عن أزمة عام ٢٠١١، والتي لولا جهود الأسرة الدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة

ومجلس الأمن ومجلس التعاون الخليجي ورعاية خادم الحرمين الشريفين جلالة الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود للمبادرة الخليجية، لكانت اليمن في أتون حرب أهلية لاتبقى ولا تذر.

وأما على الصعيد الوطني اليمني، فقد قمنا في وزارة شؤون المغتربين، وبرغم الصعوبات والتراكمات السلبية، بوضع نظام جديد لتنظيم تفويج العمالة والهجرة المهنية والآمنة على أسس عصرية وحديثة. ونعمل على وضع خطة علمية للتأهيل المهني للعمالة الخارجية. وأيضا نعمل، بالتنسيق مع الجهات المعنية في حكومة بلادنا، على التصدي للهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر. كما عملت الوزارة على إصدار قرار مجلس الوزراء بمنع الرسوم غير القانونية التي كانت تُجبى من المغتربين بشكل تعسفي. وعملنا على إعادة هيكلة الوزارة وإنشاء قطاع تنظيم الهجرة والعمل وقطاع الرعاية والجاليات وقطاع التخطيط والاستثمار. وقريبا، سوف تفتتح الوزارة ملحقيات ضمن البعثات الدبلوماسية في الخارج. وعملنا على إنشاء المجلس الأعلى للمغتربين، وهو هيئة عليا منتخبة من قيادات الجاليات في العالم، وأيضا المجلس الأعلى للرعاية، وهو هيئة وزارية برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وأيضا بنك المغتربين والذي سيشارك فيه رجال المال والأعمال المغتربون. وعملنا على إنشاء قاعدة المعلومات والتي سيتم تنفيذها على أحدث الأساليب التقنية. وحاليا، يجري الإعداد والتحضير للمؤتمر العام الرابع للمغتربين الذي ينعقد دوريا كل أربع سنوات. كما يتم العمل على إنشاء قناة فضائية خاصة بالمغتربين وتطوير الرسالة الإعلامية.

ويُعتبر اليمن من أوائل الدول وأكثر البلدان المصدرة للعمالة والهجرة إلى مختلف بلدان العالم. وإن التواجد الكثيف للمغتربين اليمنيين في الخارج وحضورهم الواسع والملموس في تلك البلدان قد شكل رافدا أساسيا للتنمية ومحورا من محاورها الهامة.

إن الجمهورية اليمنية، وهي تمر بهذه المرحلة الانتقالية الهامة في تاريخها الحديث، تتطلع، من خلال هذا الاجتماع الرفيع المستوى المكرس للحوار حول الهجرة والتنمية، إلى مُخرجات بحجم هذا الملتقى الكبير تتواكب مع حجم التحديات الكبرى التي أثقلت كاهل المهاجرين، وأهمها ما يلي: أولا، تشجيع ورعاية تنظيم الهجرة والعمالة الشرعية. وثانيا، العمل على كفالة حقوق المهاجرين وأسرهم وفقا للقوانين الدولية والمحلية المُنظمة لتلك الحقوق. وثالثا، دعم التنمية والمساهمة في حل المعضلات الاقتصادية وتوفير الفرص في البلدان المصدرة للعمالة والهجرة.

السيد موشي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): يمثل الحوار الرفيع المستوى الذي نجريه على مدار يومين بشأن الهجرة والتنمية دليلا واضحا على اعترافنا الجماعي بالدور الذي تقوم به الهجرة والمهاجرون في تنمية بلدانهم الأصلية وبلدان العبور والمقصد.

من خلال هذا الاجتماع، والعديد من الاجتماعات التي سبقته، إرتقينا مرة أخرى بمسألة الهجرة الدولية إلى صدارة جدول الأعمال العالمي الخاص بالتنمية. كما أن توقيت هذا الاجتماع مناسب أيضا، نظرا للمشاورات الجارية بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

في رأينا، ينبغي لهذا الحوار الرفيع المستوى توضيح وإقامة صلات واضحة بين الهجرة والتنمية في سياق خطة التنمية المستقبلية. ونحن ندرك تماما التحديات التي تنتظرنا فيما يخص دمج مسألة الهجرة في أهداف التنمية المستدامة في المستقبل، نظرا لطبيعتها المعقدة، ولكننا واثقون من أننا سنتوصل من خلال هذا الحوار الذي مدته يومين والمناقشات اللاحقة، إلى حل عملي.

ويعترف تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بإسهام المهاجرين

والهجرة في الرفاه الاقتصادي لبلدان مقصدهم والبلدان الأصلية. وبالتالي، لدينا اعتقاد راسخ بأنه يمكن للهجرة المنظمة الإسهام في القضاء على الفقر على مستويات البيت والأسرة والمجتمع والوطن؛ وزيادة رأس المال البشري، والتأثير مضاعف في الاقتصادات المحلية. كما يمكن للمهاجرين أيضا نقل المهارات والخبرات والتكنولوجيا والمعايير والمعارف الثقافية، بما في ذلك المعارف التقليدية، إلى بلدانهم الأصلية أوبلدان مقصدهم.

وانطلاقا من ذلك الاعتراف، شرعت حكومتنا في تنفيذ عمليات تهدف إلى تحسين رفاه مجتمع شتاتنا المحلي، من أجل إتاحة الفرصة له للمشاركة بشكل أكثر فعالية في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدانه الأصلية، بما في ذلك من خلال التحويلات المالية والاستثمارات المباشرة. وقادت تلك الجهود إدارة شؤون الشتات، تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي.

وبالإضافة إلى ذلك، وضعنا خطة عمل بشأن القضايا المتصلة بالهجرة للفترة ٢٠١٢-٢٠١٦، تركز على بناء القدرات المؤسسية، وإرساء عمليات تشاور وطني، وتعزيز الحوار بين الهيئات الإقليمية والوطنية، وتحديد الثغرات وسدها في البيانات، وصياغة استراتيجيات تتعلق بإدارة الهجرة والحدود. وتشير الخطة أيضا إلى سبل تعزيز التنسيق الداخلي بين السلطات الحكومية العاملة في مجال القضايا المتصلة بالهجرة.

إن تنزانيا هي إحدى دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، التي تقوم حاليا بتنفيذ مرفق الهجرة البينية التجريبي داخل منطقة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن. ويتمثل الهدف الرئيسي للمرفق في دعم إدماج قضايا الهجرة في سياسات واستراتيجيات التنمية الوطنية. من خلال دعم مجموعة أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، أنشأت تنزانيا لجنة استشارية وطنية معنية بالهجرة، تتألف من كيانات حكومية، ومن المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ونعمل حاليا، على تطوير سياسة وطنية خاصة بالهجرة والتنمية.

يتنقل المهاجرون بشكل متزايد ويتحركون داخل وخارج حدودنا بحثا عن حياة أفضل. ويمكن لهذه الحركات ممارسة ضغط كبير على البلدان المستقبلة، وخصوصا تلك التي لديها اقتصادات هشة. إن المساعدة الدولية أمر لا غنى عنه في تلك الظروف. ولكن الأكثر إلحاحا هو وجود بيئة سياسية تسمح بالمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بما في ذلك تسوية أوضاع المهاجرين غير الشرعيين لتمكينهم من المشاركة بحرية في جهود التنمية في بلدان إقامتهم.

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى فهم وتقدير التعقيدات والخصوصيات الوطنية والإقليمية، عند التعامل مع الهجرة والتنمية الدوليتين. وتواجه بلدان مثل بلدي تنزانيا، الذي هو بلد عبور ومقصد بالنسبة للمهاجرين، عددا لا يحصى من التحديات تتراوح بين الإجرام المسلح، وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاعتداء على الحياة البرية وقواعد ولوائح المحافظة، وخاصة قطع الأشجار والصيد غير المشروع. وواجهت معظم البلدان التي تحيط بها الصراعات، أو البلدان المعرضة للحروب، نفس الحالة. لذلك، يجب أن تعطى كل حكومة مجالا كافيا لتحديد سياساتها وأولوياتها المتعلقة بالهجرة، تبعا لموقعها الجغرافي والسياسي والمعايير الدولية. ليس ثمة سياسة واحدة تناسب الجميع في ذلك الصدد.

كما أود أن أؤكد بأن الربط بين الهجرة والتنمية أمر حاسم لتحقيق الإمكانات المثلى للعولمة. وتعتمد إسهامات المهاجرين في التنمية، اعتمادا كبيرا على إيجاد بيئة مواتية للمهاجرين من أجل الاستثمار، لتنميتهم وتنمية بلدانهم. يجب علينا أن نسعى جاهدين لبناء وتعزيز الهجرة المستدامة، أي

الهجرة التي تكمل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى الرغم من دعمنا لنتائج هذا الحوار، يشعر وفد بلدي بقوة بأن الإعلان المنبثق عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية (القرار ٤/٦٨) يفتقر إلى التركيز والصلة الواضحة بين الهجرة والتنمية في سياق إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الضروري بالتالي، أن نواصل مشاوراتنا بشأن هذا الموضوع، للتأكد من أنه لدينا صورة واضحة عن دور الهجرة في التنمية المستقبلية.

لقد سمعنا أمس واليوم، إعراب العديد من الوفود عن تعازيها وتعاطفها مع أولئك الذين فقدوا أحباءهم في هذه المأساة الأخيرة. إذا كنا جادين كأعضاء في الأمم المتحدة، يجب علينا أن نتخذ إجراء وأن نفعل ذلك الآن. يجب علينا أن نظهر تعاطفنا وتعازينا بشكل عملي. ويجب علينا توحيد جهودنا لضمان أن تتبوأ الهجرة والتنمية الدوليتين مكانهما الصحيح في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. يجب أن يكون لدينا هدف محدد بوضوح وغرض يتعين إدراجه في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي حال حققنا أقل من ذلك، سوف يحكم علينا بقسوة، أحباء أولئك الذين فقدوا حياتهم أمس، بالصدفة تماما مع شروعنا في حوارنا الرفيع المستوى، وخاصة النساء والأطفال والنساء الحوامل.

وأخيرا، يؤيد بياني البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فيجي، متحدثا باسم مجموعة ٧٧ والصين وبنن، بالنيابة عن أقل البلدان نموا (أنظر A/68/PV.25).

السيد كالديرون (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن حكومة كولومبيا، أود أن أتقدم بالتحية لجميع أعضاء الجمعية العامة. إن كولومبيا ترحب بعقد الحوار الرفيع المستوى الثاني المعنيبالهجرة والتنمية الدولية، الذي تنظمه الأمم المتحدة، باعتباره المحفل المناسب لمناقشة الجوانب الرئيسية للهجرة الدولية.

إن كولومبيا تسلم وترحب بالاعتبارات الهامة الواردة في الإعلان الصادر عن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية (القرار ٤/٦٨)، مثل الاعتراف بإسهام المهاجرين في تنمية بلدان المقصد والمنشأ والعبور، والحاجة إلى تعزيز فعالية حماية حقوق الإنسان والحريات بالنسبة لجميع المهاجرين، وحمايتها بغض النظر عن مركزهم كمهاجرين.

من الواضح بالنسبة لكولومبيا، أن إدارة الهجرة لا تقتصر على السياسات الأحادية الجانب، ولكن يجب أن تشكل التزاما يقوم على التعاون الدولي من أجل اعتماد صك ملزم متعدد الأطراف في شكل اتفاقية دولية بشأن الهجرة. وفي هذا السياق، ترغب كولومبيا في توجيه الانتباه إلى التقدم الذي جرى إحرازه في مجال التعاون الإقليمي، ولا سيما فيما يخص تعزيز التدابير الرامية إلى ضمان احترام حقوق الإنسان للمهاجرين في سياق مؤتمر أمريكا الجنوبية للهجرة؛، الذي تترأسه حاليا كولومبيا بشكل مؤقت.

من الناحية التاريخية، ظلت كولومبيا بلدا من بلدان المنشأ للمهاجرين. ومع ذلك، شهد البلد خلال العقد الماضي زيادة كبيرة في عدد المهاجرين الذين يصلون إلى كولومبيا بقصد البقاء فيها. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جعل منها موقعها الجغرافي، بلد عبور للمهاجرين غير الشرعيين وضحايا الشبكات الدولية للاتجار بالبشر. ونتيجة لذلك، تواصل كولومبيا تعزيز مؤسساتها لمواجهة ظاهرة الهجرة. ولدينا الآن إطار قانوني يجرّم الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وعلاوة على ذلك، توجد لدينا آليات لمساعدة الضحايا وتعزيز احترام حقوقهم. وشرّعنا أيضا قانونا ينشئ نظاما وطنيا للهجرة يتولى تنسيق الجهود التي تبذلها الحكومة مع السلطات التشريعية والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لدينا قانونا ينظم سياسات العودة، وتنطبق أحكامه على المهاجرين الكولومبيين في الخارج.

وفيما يتعلق بالرقابة على الهجرة على الصعيد المؤسسي، تنفذ كولومبيا نموذجا جديدا لإدارة الهجرة يستند إلى ثلاثة ركائز أساسية: الخدمات، والأمن، وحقوق الإنسان. ونود أن نتشاطر هذا النموذج باعتباره من أفضل الممارسات، لكونه يضفي طابعا إنسانيا على مسألة رعاية المهاجرين. ويقترح نموذجنا إنشاء هيئة للهجرة معنية بتيسير الخدمات، وخاصة توفير الرعاية والضمانات اللازمة للأشخاص في الحالات التي تجعلهم ضعافا كضحايا تهريب البشر أو الاتجار بالبشر، علاوة على عمليات الرقابة المستمرة لأوضاع الهجرة على الصعيد المؤسسي. وقد مكّنتنا تلك التدابير من اعتماد سياسة عامة، إلى جانب تعزيز المؤسسات ذات الصلة. وأنشأنا في هذا الإطار شبكة معنية بالمهاجرين لتولي تنسيق جهود مختلف الوكالات الحكومية، بالإضافة إلى مبادرة وضعتها مختلف المنظمات غير الحكومية من أجل تقديم المساعدة والدعم اللازمين إلى المهاجرين.

وفي الختام، أود أن أؤكد على ثناء كولومبيا على الدعم الذي تتلقاه من المنظمة الدولية للهجرة في مجال وضع وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالهجرة وتعزيز المؤسسات في إطار نهج جديد معني بمسألة الهجرة في كولومبيا.

السيد تومو مونتي (الكاميرون) (تكلم بالفرنسية): بداية، تؤيد الكاميرون البيان الذي أدلى به ممثل فيجي باسم مجموعة ال ٧٧ والصين في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية (أنظر A/68/PV.25).

ونتشاطر أيضا مشاعر الألم والمواساة، التي أُعرب عنها بالإجماع من على هذا المنبر في أعقاب أسوأ مأساة تتصل بالهجرة حتى الآن، وقعت بالأمس في البحر الأبيض المتوسط. وهي تذكير في الوقت المناسب بأهمية المقرر الذي اتخذته الجمعية العامة بإدراج مسألة الهجرة الدولية والتنمية على رأس جدول أعمالها للدورة الثامنة والستين. وسيمكننا الحوار الرفيع المستوى من توطيد أسس التعاون الدولي المثمر ف والمنسق على نحو أفضل في مجال إدارة تدفقات الهجرة، وهو الأمر الذي بدأ بالفعل في الحوار الرفيع المستوى الأول المعقود في يومي ١٤ و ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ في نيويورك، أثناء الدورة الحادية والستين للجمعية العامة.

اليوم، وفي وقت يشهد فيه العالم تنقلا بشريا لم يسبق له مثيل، فإن لدينا فرصة مواتية لتحسين الحوكمة على الصعيد الميداني، وخصوصا عن طريق التعويل على الروابط الإيجابية بين الهجرة والتنمية الاجتماعية الاقتصادية، واتخاذ تدابير عملية لكفالة إسهام الهجرة بصورة أفضل في عملية التنمية وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، بما في ذلك مسألة حقوقهم في الخطط الإنمائية على الصعيدين الوطني والعالمي.

وفي حين أن السبب الرئيسي وراء قرار الهجرة يكمن في البحث عن فرص أفضل لتحسين الأحوال الاجتماعية، فإن الفرص الهائلة التي تتيحها العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الآخذة في النمو، تعزز تلك الدينامية أيضا على نحو يزداد فيه ترابط مصائر المئات من ملايين الأشخاص في قريتنا العالمية هذه أكثر من ذي قبل. ويقتضي منا هذا التغيير العميق الذي حدث في جميع أنحاء العالم، البحث بصورة مشتركة عن إجابات سديدة للعديد من المشاكل ذات الصلة في ضوء التحديات المعقدة التي تستند إليها تلك المشاكل بالقدر ذاته.

وعليه، فإن معادلة الهجرة والتنمية تكتسي أهمية بالغة. ونحن في مواجهة نوع من الترابط المزدوج ذي الآثار الإيجابية والسلبية على حد سواء. وكما قد تنجم الهجرة عن الافتقار إلى التنمية، فإن بوسعها أيضا أن تؤدي إلى تفاقم عوامل التخلف الإنمائي أو التخفيف منها. وبالتالي، فإن من الواضح أنه لا يمكن أن توصف الهجرة بصورة قاطعة بأنها تشكّل عقبة أمام التنمية. بيد أنها ليست عصا سحرية لحل مشاكل التنمية

في الوقت نفسه. بل على العكس من ذلك، وسواء تعلق الأمر بمجال الهجرة أو التنمية، فإنه يجب علينا أن نعمل من أجل وضع سياسات متوخاة بعناية من أجل كفالة إسهام الآثار الحميدة للهجرة في تعزيز التنمية والتخفيف من حدة آثارها السلبية.

فكيف لنا إذن أن نحقق المنفعة المتبادلة من الإمكانات الإيجابية للهجرة في مجال التنمية؟ إن أردنا للنهج الذي نتبعه في هذه المسألة أن يكون فعالا، فإن اتباع نهج شامل إزاءها أمر ضروري للغاية. ولا يقتصر ذلك على الأخذ في الاعتبار بالروابط التي تربط بين هذين المجالين فحسب، بل أيضا علاقاتهما بمجالات أخرى للحياة البشرية. ونرى أنه يجب علينا إنشاء شراكة ابتكارية فعالة يجري إدراجها بصورة متناسقة في السياسات والبرامج الإنمائية، بما في ذلك خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وعليه، يجب أن ندمج فيها، أولا، تعزيز القدرات الوطنية وسياسات الهجرة. ثانيا، تعزيز التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الهجرة الدولية، بغية النهوض بإنشاء الآليات المناسبة من أجل تعزيز الاتساق والتفاعل بين الهجرة الدولية والتنمية. ثالثا، استكشاف وتطوير إمكانات مجتمعات الشتات في مجال التنمية. رابعا، احترام حقوق الإنسان.

وفي الواقع، فإن احترام حقوق الإنسان يمثل عنصرا أساسيا من عناصر إدارة الهجرة. ويشكّل احترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين بطريقة فعالة الأساس الذي يمكّن الهجرة من الإسهام على نحو إيجابي في تنمية بلدان المنشأ وبلدان المقصد معا. وبالمثل، تكتسي حماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين أهمية حاسمة إن أردنا أن نجعل من الهجرة تجربة آمنة وكريمة ومفيدة للمهاجرين أنفسهم. وتقتضي تنمية الإمكانيات البشرية بالكامل في هذا الصدد، من بين أمور أخرى، توفير خيارات حقيقية للمهاجرين المحتملين تمكنهم من الإقبال على الهجرة أو الصدّ عنها. وهذه طريقة أخرى للقول أن التنمية تبدأ في بلد المنشأ. ومن الضروري حماية حقوق المهاجرين في جميع مراحل عملية الهجرة. ويجب نبذ جميع أشكال التمييز والتعصب والعنصرية في تلك العملية.

وبوصف جمهورية الكاميرون وريثا لتاريخ شكله بعمق تقليد التسامح، فقد كانت دوما بلدا مضيافا، تجمع بين أشخاص من خلفيات مختلفة – ومن هنا ينبع اهتمام حكومة بلدي الخاص بالعلاقة بين الهجرة والتنمية. والكاميرون جزء من تلك الديناميكية، وتستند استجابتها لطلبات وتوقعات شتاتها على ركيزتين: اتخاذ إجراءات لتعزيز تلك الديناميكية بوصفها جزءا من نهج جديد ووضع الأساس لسياسة وطنية لإدارة الشتات.

ويشجع نهج الحكومة الجديد لإدارة العلاقات مع الشتات على تنفيذ أوجه تآزر إيجابية لتعزيز مشاركة الشتات في تنمية الكاميرون. وتحقيقا لهذه الغاية، يوجد داخل وزارة بلدي للشؤون الخارجية دائرة لمواطني الكاميرون في الخارج، والأجانب في الكاميرون، واللاجئين ومسائل الهجرة، تهدف إلى تنسيق وضع سياسة وطنية لحشد، وحماية وتعزيز مواطني الشتات الكاميرونيين، ضمن جملة أمور أخرى. وبغية تحقيق تلك الغاية، تعقد اجتماعات مع ممثلي الشتات من خلال محفل مهارات لمواطني الشتات الكاميرونيين، بهدف إشراك المغتربين في عملية التنمية الوطنية.

وبينما تضطلع الجهود الوطنية بدور حاسم في مجال الهجرة، فإن دور الشراكة الدولية هام بلا شك، لا سيما إذ نشهد تجدد عمليات الهجرة غير الشرعية، التي تتطور لتصبح مأساة إنسانية. وبالنظر إلى محدودية الوسائل للحد من ظاهرة اتخذت أبعادها أحجاما غير مسبوقة، تفاوضت الكاميرون بشأن اتفاقات لإدارة تدفقات الهجرة مع عدد من

البلدان. وتم توقيع أول اتفاق من هذا القبيل بين الكاميرون وفرنسا في آيار/مايو ٢٠١١، ينص على الهجرة لأسباب مهنية والتنمية الشاملة، ووقع آخر اتفاق في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ مع سويسرا.

وتعتقد الكاميرون أن أي محاولة لجعل الهجرة القوة المحركة للتنمية يجب أن تستند إلى مبادئ المسؤولية المشتركة، والمصالح المتبادلة، والتنمية الشاملة، وتشمل الإجراءات التالية. أولا، يجب علينا مكافحة الهجرة غير الشرعية لأنها أرض خصبة لجميع أنواع الاتجار وسوء المعاملة وربما تكون مصدرا لانعدام الأمن والتوترات. ثانيا، يجب علينا تشجيع الهجرة القانونية وتحقيق الاستقرار لتدفقات الهجرة، بما في ذلك من خلال حملات التوعية والاتصالات المتضافرة. ثالثا، يجب علينا أن نقبل ونحترم بشكل كامل حقوق وكرامة المهاجرين وأسرهم لتعزيز إدارة الهجرة وإعطائها مصداقية. ولن يصبح مفهوم التنمية الشاملة فعالا إلا إذا كان يتيح المزيد من الفرص للمهاجرين لممارسة حقوقهم وواجباتهم من خلال احترام جميع الدول الفعال للمعايير الدولية ذات الصلة.

وهكذا، بالنظر إلى أن البعض قد يميل إلى إغلاق أبوابه لأسباب أمنية، بينما ربما يصمم آخرون بقوة على الاستفادة من فوائد الهجرة، نحن مضطرون للاعتراف بأنه لا توجد معجزة لمعالجة الظاهرة، بل حلول واقعية وعملية فحسب لجعل الهجرة أداة مفيدة في تعزيز التنمية. ولكي تكون بلدان المنشأ والمقصد على السواء رابحة، يجب إيجاد توازن بين مصالح أصحاب المصلحة. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعمل حكومات بلدان المنشأ والمقصد بتعاون وثيق، لا فيما بينها فحسب، بل مع الشركات التجارية والمجتمع المدني لتجميع مواردها المشتركة والاستثمار في رأس المال البشري اللازم.

ولذلك، تظل التنمية الشاملة العامل الأساسي لظهور البلدان المعنية. وتعد السياسات المتسقة شرطا ضروريا للاستفادة من فوائد الهجرة في التنمية. وهذا يعني أن علينا كفالة إدماج المسألة في الاستراتيجيات الإنمائية لبلداننا وفي دعائم تعاون البلدان المانحة والمؤسسات الدولية.

ونأمل، من خلال الانخراط بعزم في طريق إدارة الهجرة التي تتسم بالصحة والتناغم والمنفعة المتبادلة، أن يؤكد المجتمع الدولي من جديد استعداده للعمل بحزم ضد الفقر، والاضطهاد، والرفض والوصم لصالح حوار سياسي فعال قائم على توافق الآراء بشأن الهجرة الدولية من أجل التنمية.

السيد وانغ مين (الصين) (تكلم بالصينية): تؤيد الصين البيان الذي أدلى به ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (أنظر A/68/PV.25).

ومع التزايد المطرد للعولمة وتكنولوجيا المعلومات، تصاعدت الهجرة الدولية سواء من حيث التواتر وكذلك من حيث عدد المهاجرين الذي وصل إلى ٢٣٢ مليون مهاجر في الوقت الحاضر. وإذ ترتبط الهجرة والتنمية ارتباطا وثيقا، فإنه من الأهمية بمكان أن تعقد الجمعية العامة مرة أخرى هذا الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وأسهمت، في الواقع، الهجرة الدولية إسهامات هائلة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامتين. وخففت من مشكلة الشيخوخة في كثير من البلدان، بينما تعمل على إدارة أكثر من ٤٠٠ مليار دولار سنويا من التحويلات المالية، مما يسهم في التنمية الاقتصادية العالمية، والقضاء على الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

كما شهد العالم، من ناحية أخرى، إلى جانب الهجرة، تنامي المشاعر المعادية للمهاجرين في بعض البلدان؛ وتزايد الأنشطة الإجرامية عبر الوطنية، مثل الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر؛ وضمانات غير كافية لحقوق ومصالح المهاجرين الأساسية فيما يتعلق بالعمالة، والإسكان والتعليم والرعاية الصحية؛ والتحديات العديدة لبقائهم على قيد الحياة

وتنميتهم. وإضافة إلى ذلك، تؤثر هجرة ذوي الكفاءة سلبا أيضا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة لبلدان المنشأ. ينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر في سبل ووسائل الاستفادة من الطاقة الإيجابية التي يضيفها المهاجرون إلى التنمية المستدامة، والقضاء على الآثار السلبية للهجرة، واتخاذ نهج متكامل لتنفيذ السياسات. وفي ذلك الصدد، يود وفد الصين أن يدلي بالتعليقات والاقتراحات التالية.

أولا، ينبغي تعزيز التنمية في جميع البلدان من أجل حل مسألة الهجرة من جذورها. والسبب الأساسي للهجرة هو التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتفاوتة فيما بين البلدان. لا يستطيع العالم إرساء التنمية المستدامة على أساس حالة تواصل فيها ثروات بعض البلدان الازدياد بينما تغرق بلدان أخرى في الفقر والتخلف. وينبغي للبلدان تبني مفهوم المصير المشترك والسعي لتحقيق التنمية المشتركة، وبالتالي القضاء الجذري على العوامل السلبية في هذا المجال أو مجال الهجرة الدولية. يجب أن تقدم الدول المتقدمة النمو المساعدة المالية والفنية إلى البلدان النامية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبذلك تتحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المشتركة.

ثانيا، ينبغي اعتماد نظرة منصفة ومحايدة تجاه الهجرة وتهيئة بيئة شاملة للمهاجرين. وينبغي للبلدان اتخاذ موقف منطقي نحو الثقافات المختلفة التي يدخلها المهاجرون وإعطاء التوجيهات للسكان ووسائط الإعلام بشأن المعاملة المناسبة للمهاجرين. وينبغي لبلدان معينة اتخاذ تدابير فعالة لإزالة السياسات غير المعقولة التي تقيد الهجرة وذلك لضمان تدفق منطقي ومنظم للهجرة. وفي الوقت نفسه، ينبغي للبلدان أن تضمن بفعالية الحقوق والمصالح المشروعة للمهاجرين وتسهل إندماجهم في المجتمع المحلي حتى يتمكنوا من الإسهام في التنمية المحلية.

ثالثا، ينبغي تعزيز التعاون الدولي حتى تتمكن البلدان من مشاطرة ثمار الهجرة. والهجرة مسألة دولية. ويجب على المجتمع الدولي – بلدان المنشأ والعبور والمقصد على وجه الخصوص – بذل جهود مشتركة لتعزيز الحوار والانخراط في التعاون وفقا لمبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة، بهدف حل الصعوبات العملية في إدارة الهجرة، وتحقيق تدفقات في الاتجاهين للموظفين المدربين والتكنولوجيا، ومشاطرة فوائد الهجرة فيما بين جميع البلدان المعنية.

يجب أن ينظر المجتمع الدولي بصورة كاملة في أهمية دور الهجرة في التنمية المستدامة في سياق وضع صيغة للتنمية الدولية لما بعد عام ٢٠١٥.

بما أن الصين تشهد تنمية اقتصادية واجتماعية سريعة، فلم تعد مجرد بلد منشأ ومرور عابر للهجرة، ولكنها أيضا تصبح تدريجيا بلد مقصد. وتعلق الحكومة الصينية أهمية كبيرة على الهجرة والفرص والتحديات الناتجة عن ذلك. نعمل باطراد على تحسين السياسات الإدارية المتعلقة بالدخول والخروج من البلد وبالقوانين واللوائح ذات الصلة. ونعمل على حماية الحقوق الشرعية للمهاجرين ومصالحهم، وتيسير التدفقات العادية للأفراد، ومكافحة الاتجار بالبشر وأنشطة الهجرة غير الشرعية. والحكومة الصينية على استعداد لتعزيز التبادلات والتعاون مع البلدان الأخرى والمنظمات الدولية بشأن مسألة الهجرة في جهد مشترك لتعزيز التدفق الطبيعي للسكان في جميع أرجاء المعمورة لتحقيق التنمية والرخاء العامين.

السيد ندور (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يسعدني ووفدي أيما سعادة المشاركة في جلسة اليوم الهامة بشأن الهجرة، وهي مسألة هامة للبلدان النامية بشكل عام، بمن فيها بلدي.

يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. ويسرني أيضا أن أؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بنن باسم البلدان الأقل نمواً (أنظر A/68/PV.25).

نظراً للنمو السريع في عدد سكان العالم الذي، وفقا لتقديرات الأمم المتحدة، سوف يصل إلى تسعة مليارات نسمة في عام ٢٠٣٠، لا تزال الاختلالات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية والفوارق الإنمائية الأخرى تحتم علينا ضبط معايير الهجرة الدولية. ولا بد من إجراء تقييم لهذه الظاهرة وعمل ما يلزم كون الهجرة لا تزال وسيلة تتيح فرصا حقيقية لبلدان المنشأ وبلدان المقصد على حد سواء. إذ أن تدفقات الهجرة تحقق منافع كبيرة للاقتصاد الكلي وتساعد على زيادة انتاجية الاقتصادات التي تشمل جميع البلدان، أي بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء.

بالنسبة لبلدان المقصد، بالإضافة إلى زيادة الاستهلاك وتنشيط الحرف والوظائف التي تم التخلي عنها أو إهمالها، توفر تدفقات المهاجرين قوة عاملة وتساهم إلى حد كبير في تحقيق توازن في معدل النمو السكاني. وبالنسبة لبلدان المنشأ، فإن التدفقات توفر إمكانات كبيرة لتحسين رفاه السكان وتعزيز النمو. إلى جانب الفوائد الخارجية، تولد الهجرة التحويلات المالية التي قد تضارع التدفقات السنوية للمساعدة الإنمائية الرسمية أو تتجاوزها، إذ بلغت في عام ٢٠١١ ما يناهز ٣٥١ مليار دولار، ووفقا للبنك الدولي من المقدر أن تصل إلى ٥١٥ مليار دولار في عام ٢٠١٤.

بالنسبة للسنغال، على سبيل مثال، فإن التحويلات المالية الواردة من المهاجرين السنغاليين الذين يتجاوز عددهم المليون مهاجر، قُدرت في عام ٢٠١١ بقيمة ٦٩٩,٤ مليار من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أو ١٠,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة. وبالنسبة للسنغال، يبلغ ذلك أيضا ثلاثة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. وتسهم تلك التدفقات التي عادة ما تكون مخصصة للاستهلاك والإنفاق على الرعاية الصحية، والتعليم، والممتلكات والهياكل الأساسية الاجتماعية، على صعيد الاقتصاد الجزئي في تحسين الظروف المعيشية للسكان، وتطوير الأعمال التجارية. وبعبارة أخرى، تعتبر التحويلات المالية وسيلة هامة للحد من الفقر، ومن ثم هامة لتعزيز الاستقرار والتوازن الاجتماعي.

غير أنه بسبب انعدام التدفقات الموجهة نحو القطاعات الإنتاجية، لا تحدث التحويلات حتى الآن إلا أثرا ضئيلا على النمو، على الرغم من أننا نقر بأنها تميل إلى أن تصبح مصدرا أكثر استقرارا للتمويل. ولتحسين تلك الإمكانية، بدأ بلدي شراكات مع عدد من الوكالات والبلدان، بمن فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، وفرنسا، وإسبانيا وإيطاليا. وأُنشئت مشاريع كبيرة للمغتربين السنغاليين. وعلاوة على ذلك، منذ عام ٢٠٠٦، ساعد برنامج دعم مبادرات التضامن الإنمائية بالتعاون مع فرنسا أكثر من ٤٠٧ ٠٠٠، من رجال الأعمال في القطاعات ذات الأولوية من الأنشطة بقيمة مالية تقدر بأكثر من ٦ مليارات من فرنكات الجماعة المالية الأفريقي، أو ٩,١ مليون يورو. لذلك، من المؤكد أن مشاركة المهاجرين في تنمية بلدانهم الأصلية تتسق مع التعاون من أجل التنمية. إلى جانب هذه البرامج وأهميتها، من الحيوي تحسين شروط التحويلات المالية التي يرسلها المهاجرون، لا سيما في خفض التكاليف المتصلة بذلك وإزالة بعض العراقيل التي، علاوة على ذلك، سوف تقلل من حجم التدفقات التي تصب في القنوات غير الرسمية.

وفي هذا الصدد، يحض وفدي الهياكل الاستشارية للهجرة المشتركة بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا في مجال التنقل والعمالة على دراسة هذا الطلب بتعمق، ونتوق إلى تفعيل المعهد الأفريقي للتحويلات الذي أنشأه الاتحاد الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٢ خلال الدورة التاسعة عشرة لجمعية رؤساء الدول والحكومات.

بينما تشكل الهجرة الدولية عنصرا في العمالة، فإن انتهاكات حقوق المهاجرين، والخسائر في الموارد البشرية

ذات الجودة العالية والهجرة غير النظامية كلها تشكل تحديات حقيقية. وفي ما يتعلق بالهجرة غير النظامية، سيتعين العمل معا لإنهاء الممارسة التي هي مصدر جميع أشكال الاتجار بالبشر، لا سيما الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالمهاجرين، والأشخاص. وفي هذا الصدد، وضع بلدي استراتيجية لإدارة متكاملة للحدود لكبح التدفقات السرية التي تغادر السواحل السنغالية، واعتمدنا في عام ٢٠٠٥ قانونا يجرم الاتجار بالبشر.

علاوة على ذلك، اتخذنا في كفاحنا ضد هذه الآفة إجراءات ترمي إلى تشجيع الهجرة التي تتماشى مع المعايير القانونية وتعمل على استقرار تدفقات المهاجرين. وتحقيقا لتلك الغايات، أنشأنا آليات لتيسير دخول العمال وإعادة دخولهم ومغادرتهم وعودتهم الطوعية، وبذلك عملنا على الحد من الخسائر الجسيمة التي يتكبدها بلدنا في الموارد البشرية. فعلى سبيل مثال، كانت نسبة المهاجرين المنخرطين في النشاط الاقتصادي في السنغال قبل رحيلهم ٤٦ في المائة في عام ٢٠١١، بينما بلغت نسبة العاطلين عن العمل ٢٩ في المائة. وعلاوة على ذلك، في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥، بلغ عدد المهاجرين من الأطباء ٦٧٨ طبيبا، أو ٥١ في المائة من الأطباء المدربين في البلد، وبلغ عدد المهاجرين من الممرضين ٦٩٥ ممرضا، أو ٢٧ في المائة من الممرضين المحترفين لدينا.

ومن أجل معالجة هذه المسألة بمصداقية أكبر، علينا الاستمرار في كفالة احترام حق المهاجرين وإدماجهم وحمايتهم من سوء المعاملة. وأود أن أشيد بالملك محمد السادس ملك المغرب، الذي اتخذ مبادرة هامة تعود بالنفع على المهاجرين غير القانونيين في منطقة الصحراء. ونغتنم هذه الفرصة لنشكره. ونناشد جميع البلدان، لا سيما بلدان أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، الانضمام إلى جميع الاتفاقيات ذات الصلة.

ولجميع هذه الأسباب، تظل ظاهرة الهجرة موضوعا أساسيا تلزم معالجته بصورة أكثر إقناعا. وإلى جانب الشواغل الأمنية، ينبغي أن نتخذ نهجا شاملا نحو إرساء إدارة مشتركة ورشيدة للهجرة. وفي حين نشيد ونرحب بالمبادرة الرامية إلى عقد الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي مكننا منذ عام ٢٠٠٦ من تعزيز المناقشات بشأن الموضوع، فان وفد بلدي يرى أن علينا زيادة تعزيز التعاون من أجل سد الفجوات المتبقية.

وفي ذلك الصدد، لا بد لأي استراتيجية أن تصب في عملية تتسم بالمرونة والديناميكية وتحترم حقوق الإنسان وتراعي المصالح المحددة للبلدان، مثل حالة التفاوت في التنمية، من أجل مضاعفة المنافع والحد من الآثار السلبية. وتحقيقا لتلك الغاية، سيكون من المفيد إدماج المسألة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ مع وضع خطة عمل شاملة يكون من شأنها التأكيد على حماية المهاجرين وتحسين نوعية البيانات الإحصائية وتشجيع تنقل الموارد البشرية في أعقاب الأحكام ذات الصلة لخطة عمل القاهرة.

وفي الختام، يؤكد وفد بلدي مجددا وبقوة على التزام السنغال بالاستثمار في الإدارة الفعالة لتدفقات الهجرة، ويدعو إلى حشد واسع في ذلك الصدد.

السيد يامازاكي (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أعرب عن تعازي لأسر ضحايا الحادث المأساوي الذي وقع في البحر الأبيض المتوسط.

وأود أن أعرب عن امتناني لجميع من شاركوا في التحضير لهذه الجلسة. وعلى وجه الخصوص أشكر السيد بيتر ساذرلاند، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية؛ والسيد ويليام سوينغ، المدير العام للمنظمة الدولية للهجرة؛ وشعبة السكان التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ومنذ الحوار الرفيع المستوى الأول بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المعقود في عام ٢٠٠٦، عقدت عدة مناقشات فيما يتعلق بالهجرة الدولية والتنمية. وقدم المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي أنشئ باعتباره آلية متابعة للحوار الرفيع المستوى الأول، إسهامات خاصة في تلك المناقشات.

وتحدث الهجرة الدولية بأشكال مختلفة عديدة. ولا تشمل تلك الأشكال الهجرة الطوعية فحسب بل تشمل أيضا الهجرة غير الطوعية، التي تحدث بسبب النزاعات أو الكوارث الطبيعية. ولذلك من الأهمية بمكان أن نأخذ بعين الاعتبار الأسباب الكامنة وراء رحلة كل مهاجر فرد حينما نناقش الهجرة الدولية والتنمية. واعتمدت الجمعية العامة القرار ٦٦/٢٩٠، بشأن الأمن البشري، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. ويركز الأمن البشري على الظروف الخاصة لكل فرد وبالتالي يشجع على حماية جميع الأفراد وتمكينهم. ولذلك، نعتقد انه مفهوم مناسب لنتناول به الأسباب المختلفة الكامنة وراء الهجرة الدولية بجميع أشكالها.

ودأبت اليابان على دعم وتنفيذ البرامج المختلفة، مثل دعم ومناصرة اللاجئين والمشردين داخليا، فضلا عن ضحايا الاتجار بالبشر في أفريقيا والشرق الأوسط وآسيا، بالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة. وتركز تلك البرامج على تعزيز قدرات المجتمعات بإنشاء آليات مثل الصندوق الاستئماني للأمن البشري. وعلاوة على ذلك، من خلال ما تقدمه اليابان من معونة على سبيل الهبة ومساعدة فنية على السواء، نشجع الجهود الرامية إلى تعزيز إدارة الحدود الوطنية بمساعدة البلدان المختلفة على إنشاء وتعزيز مؤسساتها المتعلقة بالحدود ومراقبة الموانئ وعلى منع انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب.

إن الاتجار بالبشر آخذ في أن يصبح مصدرا بالغا وخطيرا للقلق. ووضعت اليابان خطتها للعمل لعام ٢٠٠٩ لمكافحة الاتجار بالأشخاص في كانون الأول/ديسمبر ذلك العام ردا على مكر مرتكبي هذه الجريمة وسريتهم المتزايدة. والتعاون الوثيق بين بلدان المنشأ وبلدان المقصد أمر أساسي. وظلت حكومة اليابان تسهم من خلال عملية بالي في تعزيز تبادل المعلومات بشأن الاتجار بالبشر ومنعه على كلا الصعيدين الثاني والمتعدد الأطراف. وأحد الأمثلة على ذلك الإطار التعاوني الإقليمي بشأن الاتجار بالبشر والجرائم العابرة للحدود الوطنية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

وتجعل النزاعات والكوارث من الصعب عودة المهاجرين الداخليين إلى بلدان منشئهم. ولذلك من الضروري أيضا أن نتصدى لتلك الصعوبات. وتقدم اليابان المساعدة من خلال المنظمة الدولية للهجرة من أجل عودة اللاجئين إلى أوطانهم الأصلية.

ومن الضروري بناء القدرات وتعزيز قدرات الأفراد من أجل رفاه المهاجرين الدوليين ومن أجل منفعة بلدان المقصد على السواء. ومن ذلك المنظور، ما فتئت اليابان تقدم المساعدة من أجل بناء القدرات في مجالات مثل التعليم والصحة.

وتمثل الصلة بين الهجرة الدولية والتنمية إحدى أهم المسائل للمجتمع الدولي، لا سيما وهو لا يزال يشهد آثار العولمة. وستواصل اليابان المشاركة في المناقشات بشأن هذا الموضوع ونحن على استعداد للإسهام في الجهود الدولية المختلفة التي تبذل في ذلك الصدد.

السيد رويت (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية): باسم الشعب الإسرائيلي، أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن صادق التعازي عقب الحوادث المأساوية التي وقعت قبالة ساحل إيطاليا. وقلوبنا وصلواتنا مع أسر ضحايا الحادث العديدين. ويؤكد الحادث المروع الذي وقع بالأمس على أهمية معالجة محنة المهاجرين في جميع أرجاء العالم.

ويشير موضوع الهجرة إلى جوهر وصميم الشعب اليهودي. وفي التوراة، نقرأ أن الله أخبر إبراهيم بان أحفاده سيكونون غرباء في أرض غريبة قبل دخول الأرض الميعاد. وولدت تجربتنا كشعب يهودي من رحم الهجرة قبل ٣٠٠٠ عام. وعلى مدى التاريخ، نفي الشعب اليهودي مرارا وتكرارا واقتلع وشرد.

ومحنة المهاجرين قريبة إلى قلوبنا. وتتيح مناقشة اليوم فرصة لتناول العديد من الإسهامات القيمة التي يمكن أن يقدمها المهاجرون للبلدان المستضيفة لهم.

فهم يجلبون المهارات بصفتهم عمالا. ويوفرون فرص العمل بصفتهم رجال أعمال. ويجلبون رأس المال بصفتهم مستثمرين. ويسهمون، كأفراد، في التنوع الثقافي.

وبعد ثلاث سنوات من الحصول على الاستقلال، استوعبت إسرائيل مئات الآلاف من المهاجرين من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا وكان الكثيرون منهم من الناجين من محرقة اليهود. وكان أحد المهاجرين أبي، حاييم رويت، الذي ولد في أمستردام في عام ١٩٣٢. وشهد أبي، وهو من الأطفال الناجين من المحرقة، أهوالا لا توصف وفقد اثنتين من شقيقاته والعديد من أفراد أسرته.

وبعد هجرة والدي إلى إسرائيل في عام ١٩٤٩، كان بناء أسرة وحياة جديدة سيُعد إنجازا كافيا وانتصارا كافيا. ولكن أبي، شأنه في ذلك شأن العديد من الناجين والمهاجرين، أراد تحقيق ما هو أكثر من ذلك. وكرس نفسه لتخليد ذكرى ضحايا محرقة اليهود عبر مشاريع مثل ”لكل إنسان اسم“، وهي مراسم يجري خلالها تلاوة أسماء الضحايا وتذكرهم. كما أسس منظمات غير حكومية لتعزيز حقوق الإنسان وإشراك المجتمعات المحلية، مثل المركز الإسرائيلي للعدالة الاجتماعية وجمعية تسيلا (العمل الجماعي من أجل تحسين الظروف الاجتماعية للمواطن).

والمهاجرون يسهمون إسهامات ثرية ودائمة في مجتمعاتهم المحلية. ففي مطلع التسعينيات من القرن الماضي، فتحت إسرائيل أبوابها أمام مليون لاجئ سوفياتي. وفي غضون ١٠ سنوات، اقترب عدد المهاجرين الجدد من المليون. وفي بضع سنوات فقط، أصبحوا قادة يسهمون في كل مجالات حياة المجتمع الإسرائيلي، لا سيما في السياسة والموسيقى والرياضيات والعلوم.

وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، دعمت الحكومة الإسرائيلية هجرة موجة كبيرة من المهاجرين من إثيوبيا. واليوم، يقيم أكثر من ٣٦ ٠٠٠ يهودي إثيوبيي في إسرائيل.

ولم يمر استيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفياتي السابق وإثيوبيا دون تحديات. فقد واجهوا بعد وصولهم إلى إسرائيل مشاق اقتصادية واجتماعية يعرفها المهاجرون في جميع أنحاء العالم. ولكن بالإضافة إلى الحواجز اللغوية والثقافية، اضطروا أيضا لمواجهة واحدة من المسائل البالغة الأهمية التي تواجه المهاجرين الجدد، ألا وهي العثور على عمل لائق.

وفي مواجهة هذه التحديات، أعدت إسرائيل مجموعة واسعة من السياسات والمبادرات الرامية إلى مساعدة المهاجرين الجدد. فقد أنشأنا سلة للاستيعاب، تقدم مساعدات مالية للمهاجرين وتعلمهم العبرية. وبالإضافة إلى هذه الفوائد الملموسة، يستفيد المهاجرون من نظامنا القضائي الذي يضمن حقوق كل فرد – من الرجال والنساء والأطفال – بموجب القانون. والتصدي للتحديات العديدة التي تواجه المهاجرين يتطلب جهودا من قبل الحكومة والجهات الفاعلة في المجتمع المدني على السواء. ومنظمات المجتمع المدني تقوم بدور أساسي في مساعدة المهاجرين وإسرائيل تؤمن إيمانا راسخا بأهمية صوتها.

ومع ذلك، هناك منظمات غير حكومية لن يُسمع صوتها اليوم. فقد مُنعت ثلاث من هذه المنظمات، واحدة بريطانية واثنتان من إسرائيل، من المشاركة في المناقشات الهامة الحالية. وقد حان الوقت لوضع حد لإجراء عدم الاعتراض الذي يتيح لدول أعضاء، دون الكشف عن هويتها، إسكات المنظمات غير الحكومية دون سبب. وربما كان إسكات المجتمع المدني هو القاعدة في بعض البلدان ولكن ينبغي عدم السماح به في الأمم المتحدة. وواحدة من المنظمتين الإسرائيليتين اللتين جرى منعهما تُسمى Microfy، وهي منظمة تساعد اللاجئين وطالبي اللجوء الأفارقة، الذين فر الكثيرون منهم من الإبادة الجماعية في دارفور. يا له من تفكير سياسي يهدف إلى تحقيق مصالح ضيقة، ذلك الذي يعترض على منظمة غير حكومية هدفها مساعدة اللاجئين من دارفور.

والمنظمة غير الحكومية الإسرائيلية الأخرى، مركز الهجرة الدولية والإدماج، تقدم المشورة للحكومات والمنظمات غير الحكومية في جميع أنحاء العالم بشأن الهجرة والإدماج. ومن الواضح أن استبعاد هاتين المنظمتين غير الحكوميتين كان بسبب مقرهما وليس نتيجة ما تقومان به من أعمال قيمة. ومن المخجل أن تستخدم بعض الوفود الأمم المتحدة كمنبر لتعزيز جداول أعمالها السياسية، ولا سيما عندما يكون ذلك على حساب المهاجرين.

يجب على المجتمع الدولي، جنبا إلى جنب مع المجتمع المدني، أن يقف بجوار ٢١٤ مليون مهاجر دولي في العالم. هلم بنا نؤكد مجددا معا على المبدأ الأساسي للإعلان العالمي لحقوق الإنسان: ”يولد جميع الناس أحرارا متساوين في الكرامة والحقوق“.

السيد المجربي (ليبيا): في البداية، أود أن أعرب عن الشكر والتقدير لرئيس الجمعية العامة على تنظيمه لهذا الاجتماع الهام، كما أعبر عن تأييد وفد بلادي لما جاء في بيان فيجي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن ظاهرة الهجرة الدولية ظاهرة قديمة نشأت مع حاجة الإنسان إلى البحث عن مصادر للعيش والأمان وتعددت دوافعها، منها الاقتصادي ومنها السياسي ومنها الأمني. ويأتي انعقاد هذا الحوار بعد مضي سبع سنوات على عقد الحوار الأول، وقبل سنة واحدة من انعقاد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بمتابعة برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود قبل ١٩ عاما.

نلاحظ أن الحوار الأول المعقود في عام ٢٠٠٦ جعل الهجرة أكثر حضورا في جدول أعمال التنمية على المستوى الدولي، ويمثل الحوار الحالي منتدى مفيدا لتعزيز التشاور والشراكة الدوليين بشأن الهجرة والتنمية، حيث أن الأسباب الدافعة للهجرة في أغلب الأحيان اقتصادية. فالفقر والبطالة يعدان من أهم هذه الأسباب. ومن ثم، فإن الالتزام بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على المستوى الوطني عامل مهم للتقليل من أعداد المهاجرين. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال تسريع جهود التنمية المستدامة في بلدان المنشأ بتوفير الدعم المالي والتقني اللازم لخلق فرص العمل، بما يؤدي إلى استيعاب الأعداد الكبيرة الباحثة عن عمل شريف لإخراجها من دائرة الفقر والعوز ويجعلها تشعر بالأمان وتبقى في بلدانها وتساهم في تنميتها، وخاصة أولئك الذين لديهم المهارات التي تحتاجها البلدان النامية في برامجها التنموية. وبالنظر إلى العلاقة الوطيدة بين الهجرة الدولية والتنمية، فإن الأمر يتطلب التصدي للتحديات التي تطرحها الهجرة أمام البلدان الأصلية وبلدان العبور وبلدان المقصد، بما في ذلك مسألة التحويلات والحقوق والواجبات وتنظيم الهجرة بصورة عامة.

إن ليبيا، باعتبارها دولة منشأ وعبور في نفس الوقت، تتأثر سلبا بظاهرة الهجرة حيث يصل إليها أعداد كبيرة من الباحثين

عن حياة أفضل ويقيمون فيها إقامة مؤقتة قد تستمر لسنوات أو شهر حتى تتاح لهم فرصة الهجرة إلى مقصدهم الرئيسي، وأغلب هؤلاء يدخلون البلاد بطريقة غير شرعية وكثير منهم لا يملكون حتى أوراق ثبوتية. وتتحمل خزانة الدولة الليبية عشرات الملايين من الدولارات سنويا لإيواء المهاجرين غير الشرعيين وعلاجهم وإعادتهم إلى بلدانهم، خاصة في هذه المرحلة الانتقالية، حيث ما زالت قدرة الاقتصاد الليبي على استيعاب العمالة الأجنبية محدودة. ومع ذلك، يتواجد في ليبيا دائما ما يزيد على مليون عامل أجنبي يقيمون إقامة شرعية في البلاد ويساهمون في مشاريع التنمية في ليبيا، كما يساهمون في تنمية بلدانهم من خلال التحويلات من العملة الصعبة إلى أقربائهم في بلدانهم الأصلية. وتعاني ليبيا، مثل كثير من الدول النامية، من هجرة الكفاءات العالية إلى البلدان المتقدمة، حيث هاجرة آلاف الليبيين من الأطباء والمهندسين والتخصصات الهامة الأخرى إلى عدد من الدول وأقاموا فيها خلال حكم القذافي وتعمل الحكومة على تشجيعهم على العودة إلى البلاد والمساهمة في تنميتها من خلال العمل على توفير مناخ عمل مناسب لهم في أقرب وقت ممكن.

السيدة لي (نيوزيلندا): أود أن أبدأ بضم صوتي إلى الآخرين فيما يخص الإعراب عن أسى نيوزيلندا لما حصل في لامبيدوزا من خسائر في الأرواح، وما حصل في غيرها من المآسي المماثلة التي وقعت في الآونة الأخيرة.

إن نيوزيلندا ترحب بفرصة المشاركة في هذا الحوار. ونحن ندرك مسائل الهجرة والتنمية وتأثيرها تحتاج إلى مناقشة استراتيجية على المستوى الدولي.

وتعتبر نيوزيلندا إلى حد كبير بلد مهاجرين. حيث ولد أكثر من ٢٠ في المائة من سكاننا في الخارج وشتات نيوزيلندا يساوي ربعا إضافيا من سكاننا. ونواجه نحن النيوزيلنديون تحديا كبيرا فيما يخص إعادة بناء كرايستشرش، ثاني أكبر مدينة لدينا، في أعقاب زلزالي عام ٢٠١٠ و ٢٠١١. وسوف تؤدي الهجرة دورا رئيسيا في جذب عدد كبير من العمال الذين ستكون ثمة حاجة إليهم على مر السنين لإعادة بناء المدينة. وينصب تركيزنا في هذا المجال على سد الثغرات الحاصلة في المهارات، وضمان تمتع المهاجرين بنفس حقوق العمالة والحماية على غرار النيوزيلنديين.

لدى نيوزيلندا تاريخ مميز من الاتصالات مع جيراننا في المحيط الهادئ، ولا سيما فيما يخص توفير الفرص لمواطني بلدان جزر المحيط الهادئ للوصول إلى مناصب العمل التي تتطلب مهارات وتلك التي لا تتطلب مهارات. بالإضافة إلى سياساتنا السائدة الخاصة بالهجرة، وضعنا خططا لاستقدام مهاجرين دائمين لفائدة شعوب المحيط الهادئ من ساموا وتونغا وتوفالو وكيريباس.

ومن بين التطورات الجديدة التي حصلت منذ عقد الحوار الرفيع المستوى، أدخلت نيوزيلندا خطة موسمية لأرباب العمل تحظى بالاعتراف. وتحظى الخطة بإقرار دولي باعتبارها نموذجا لأفضل الممارسات لإدارة برامج هجرة اليد العاملة. وتتاح لما يناهز ٨٠٠٠ شخص، سنويا فرصة القدوم إلى نيوزيلندا للعمل في الصناعات المرتبطة بالبستنة وزراعة الكروم. واعتمدنا عند تصميم الخطة، بشكل كبير على تجارب الدول الأخرى، ولا سيما كندا، فيما يتعلق بإدارة برامج الهجرة الدائرية الموسمية. وللخطة أيضا تركيز قوي على التنمية، كما أنها تسهم في تحقيق الأهداف الإقليمية واسعة النطاق لنيوزيلندا الرامية إلى تشجيع التنمية الاقتصادية في منطقة المحيط الهادئ، وتحقيق التكامل والاستقرار في المنطقة.

كما يوحي اسم الخطة، تنظم نيوزيلندا أوضاع أرباب العمل فضلا عن المهاجرين. ولذلك، يجب على أرباب العمل الموسميين، من أجل المشاركة وضع معايير عالية فيما يخص العمالة والرعاية. ونعتبر هذه الخطة، مثالا لسياسة الهجرة

المفيدة لجميع الأطراف. وهي تلبي الحاجة إلى العمالة في البلدان المتقدمة النمو، وتوفر فرص العمل وتدفقات التحويلات المالية للمجتمعات المحلية في البلدان النامية. كما أنها تدعم بشكل مباشر قطاع البستنة وزراعة الكروم، الذي تبلغ قيمته ٥ بلايين دولار نيوزيلندي سنويا في الاقتصاد النيوزيلندي.

ويتضمن برنامج الهجرة في نيوزيلندا أيضا استراتيجية تسوية ناجحة تشمل اللاجئين من بين مجموعات أخرى. إننا نسلم بأن الهجرة هي عملية لا تنتهي عندما يصل الأشخاص إلى شواطئنا. ومن المهم شعور المهاجرين بالارتباط بنيوزيلندا والاستفادة إلى أقصى حد من الفرص المتاحة لهم بعد وصولهم من أجل الإسهام في بناء مستقبل وطني مشترك.

تعتقد نيوزيلندا بأن إجراء حوار مفتوح بين البلدان يوفر وسيلة فعالة لمعالجة مسائل الهجرة الدولية وبناء نهجنا المشترك فيما يخص خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن دواعي سرورنا المشاركة في هذا الحوار، وتبادل خبراتنا والتعلم من مختلف النهج والنماذج المستخدمة في بلدان أخرى.

السيد برناردیني (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): ينتابني حزن شديد وأنا آخذ الكلمة اليوم، في أعقاب المأساة التي وقعت الليلة الماضية قبالة شواطئ بلدي، في المياه المحيطة بجزيرة لامبيدوزا. وتعطينا الحصيلة الهائلة للمأساة فكرة عن حجم الكارثة : حيث جرى انتشال ١١١ جثة، وفقدان أكثر من ١٠٠ شخص. ومن بين الضحايا العديد من الأطفال والنساء، بمن في ذلك نساء حوامل، ورجال، وكانوا جميعا يبحثون عن مستقبل أفضل. وتلك الصور المرعبة ماثلة في أذهاننا ونحن نقف هنا اليوم. وتتمثل أهمية وجودنا في أهمية إثبات الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للهجرة.

إن حوار اليوم هو الأول ضمن سلسلة من المساعي الدولية، التي سيليها المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد عام ٢٠١٤ وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. التي من المقرر أن تشكل مجتمعة نقطة تحول حقيقية في سياسات الهجرة والتعاون الإنمائي. وفي ذلك الصدد، تدعم إيطاليا بقوة إدراج مسائل الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. اعتمدنا على الصعيد الوطني، على الدوام استراتيجية محورها المهاجرون تركز على الكفاءات والموارد وقدرة المهاجرين على التنقل في عملية دينامية. وإذ تضع إيطاليا في اعتبارها الدور الهام الذي يؤديه المهاجرون بوصفهم ممكّنون حقيقيون للتنمية، فقد أطلقت عددا من المبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك برنامج الهجرة من أجل التنمية في أفريقيا، الذي ننفذه بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة. وقد استخدمت هذه البرامج كنماذج من طرف كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي في سياق المبادرة المشتركة بين المفوضية الأوروبية والأمم المتحدة المتعلقة بالهجرة والتنمية.

شكل الحراك الدولي دائما مسألة مثيرة للقلق البالغ لإيطاليا، التي هي نفسها بلد منشأ للمهاجرين، حيث ينظر إليها على أنها عامل حاسم للإثراء الاجتماعي والثقافي. وثمة الكثير من المواطنين من أصل إيطالي في جميع أنحاء العالم الذين اضطلعوا بأدوار مهمة في بلدان إقامتهم في مجال السياسة والوسط الأكاديمي والمجالين العلمي والفني. تقدم وزارة الاندماج في بلدنا، نموذجا عن مثل هذا الإسهام الواضح، الذي تأسف بعمق لعدم حضورها هنا اليوم، وكذلك العديد من الباحثين المهمين، والصحفيين والرياضيين وهلم جرا.

إن الحراك الدولي هوالمضاعف والمعزز للنمو الاقتصادي. ولا يسهم ٤ ملايين مهاجر إيطالي فحسب في ثروة البلدان المتلقية، بل إن المجتمع المحلي للأجانب المقيمين في إيطاليا، الذي زاد عدده بشكل كبير، يسهم بشكل ملحوظ بنسبة ١٢ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي. وغني عن القول أن تلك الفوائد الاقتصادية ذات شقين، حيث تستفيد بلدان المقصد وبلدان المنشأ على حد سواء من التحويلات المالية.

أطلقت إيطاليا المقتنعة تماما بضرورة زيادة تعزيز المنافع الاقتصادية المرتبطة بالهجرة، مبادرة دولية للحد من تكاليف تحويلات المهاجرين من ١٠ في المائة إلى ٥ في المائة على مدى فترة خمس سنوات، تدعى هدف ”٥ في ٥“ والتي اعتمدتها مجموعة الثمانية التي عقدت اجتماعها في لاكويلا، كما اعتمدتها مجموعة العشرين في عام ٢٠١١. إننا ملتزمون بقوة بتيسير تحقيق ذلك الهدف، الذي سيمنح المهاجرين وأسرهم زيادة صافية في الدخل تصل إلى ١٥ بليون دولار سنويا. ونجحت إيطاليا على المستوى الوطني، بالفعل في خفض تكاليف تحويلات المهاجرين من ١٠,٢ في المائة في عام ٢٠٠٨ إلى ٧,٣ في المائة في تموز/يوليه ٢٠١٣. ونحن نحث جميع البلدان على الانضمام إلى ذلك الجهد.

وينبغي أن يركز أيضا النهج الذي يتمحور حول المهاجرين على حماية حقوق المهاجرين، التي تقع على رأس أولوياتنا في هذا المجال. ولا إمكانية لتحقيق الاندماج من دون توفير حماية حقيقية وفعالة لحقوق الإنسان. لذلك، يجب علينا تكثيف جهودنا الرامية لمساعدة المهاجرين المعرضين للخطر، لا سيما النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، والانخراط بقوة لوقف جميع أشكال الاتجار بالبشر. إن القيام بالمزيد من التعاون أمر حاسم لتحقيق هذه الغاية. ويقع منع ”رحلات اليأس والموت تلك“، على حد تعبير رئيس دولتنا، على كاهل كل واحد منا : دول المنشأ والعبور والمقصد.

كما أن تحسين التنسيق بين جميع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ذات الصلة أمر ضروري، إذا أردنا وضع نهج عالمي فعال فيما يخص الهجرة والتنمية. وفي ذلك الصدد، فإننا نقدر عمل المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، الذي ساهم في تبادل أفضل الممارسات وبناء الثقة بين أصحاب المصلحة.

ونود أن نؤكد الدور المركزي للمنظمة الدولية للهجرة، بوصفها الوكالة الرائدة في مجال الهجرة. إن إنشاء هياكل جديدة يرقى إلى حد ازدواجية الاختصاصات، ونحن نعارض ذلك بشدة.

في الختام، أود أن أقول إن الأمر متروك لنا لشق طريق واضحة للسنوات المقبلة، وتحديد أفضل أدوات التعاون. ولا يمكن أن تكون الرهانات أعلى مما هي عليه : فهي تتمثل في عملنا الجماعي، وقدرتنا على العمل نفسه، وقبل كل شيء، تحقيق مصلحة جميع المهاجرين.

السيد خليل (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا، أن أعرب باسم حكومة وشعب مصر عن تعازيّ العميقة لأسر وأصدقاء المهاجرين الذين توفوا للأسف يوم أمس قبالة ساحل جزيرة لامبيدوزا الإيطالية. وذلك حادث مأساوي آخر يؤكد على أهمية هذا الحوار.

ويسر مصر أن تناقش الهجرة الدولية مرة أخرى في الأمم المتحدة، وعلى هذا المستوى الرفيع مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين. والهجرة مسألة بالغة الأهمية وتشكّل جزءا لا يتجزأ من منهاج عمل مؤتمر القاهرة الدولي للسكان والتنمية لعام ١٩٩٤. وينبغي أيضا إدراج الهجرة الدولية في مناقشتنا خلال مرحلة ما قبل وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفها مسألة شاملة وعنصرا يمكّن من تحقيق التنمية بجميع أبعادها.

والهجرة ظاهرة معقدة، علاوة على كونها تثير الخلاف أيضا. وهي تشمل السكان والتنمية وحقوق الإنسان والتعاون. وهذه جميعا أمور أساسية وذات أولوية بالنسبة لنا جميعا. ويتيح لنا هذا الحوار مناقشة تلك المسائل المترابطة والتوصل إلى نقاط تقارب بشأن الكيفية التي يمكن بها تعزيز فوائد الهجرة والتصدي للتحديات التي تثيرها بطريقة فعالة. ويمثل الإعلان (القرار ٤/٦٨) الذي اتفق عليه بتوافق الآراء في بداية هذا الحوار خطوة هامة في ذلك الاتجاه. ونشكر وفد المكسيك

على أخذ زمام المبادرة في إطلاق هذه العملية. وأود أن أبرز الدور الذي اضطلع به في ذلك الصدد، الممثل الدائم السابق للمكسيك، لويس – ألفونسو دي ألبا، فضلا عن الإشادة بخلفه، السيد خورخي مونتانيو، وجميع أعضاء وفده.

وأود الآن أن أسلط الضوء على بعض النقاط. أولا، توفر الهجرة فرصا لا حدود لها للمهاجرين وأسرهم، ولبلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد. والمهاجرون يجلبون معهم تنوعهم الثقافي وتفردهم الإبداعي، علاوة على العديد من المهارات القيّمة. ويبني العمال المهاجرون جسور التفاهم الثقافي، فضلا عن كونهم حُداة التغيير الاجتماعي والاقتصادي والثقافي. وهم عناصر مساعدة على إحراز التقدم في نهاية المطاف.

ثانيا، تثير الهجرة أيضا العديد من التحديات، بالنظر إلى أنماطها المتغيرة واتجاهاتها الناشئة، من قبيل ارتفاع معدلات الهجرة بين بلدان الشمال والجنوب، وزيادة الحالات التي يقع فيها المهاجرون في شراك الأزمات. وينبغي التصدي لمسألة الهجرة بطريقة شاملة وتجنب اختزالها إلى شواغل أمنية. وينبغي الأخذ بحقوق الإنسان والأبعاد الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والديمغرافية للهجرة في الاعتبار. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إشراك جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص واتحادات العمال والمهاجرين أنفسهم، في وضع سياسات الهجرة.

ثالثا، المهاجرون هم بشر ويجب ألا يسلبوا كرامتهم أو حقوقهم عند حدود البلدان التي يعبرونها. ويجب حماية حقوقهم وفقا للتشريعات الوطنية والصكوك الدولية ذات الصلة. ومن المؤسف أن العديد من البلدان ما زالت عاجزة عن توفير القدر الكافي من الحماية لحقوق المهاجرين. وهناك حاجة ملحّة لأن تصدّق جميع البلدان على الاتفاقيات ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، وخصوصا، بروتوكول منع وقمع الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال والمعاقبة عليه، وبروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو.

رابعا، ينبغي بذل مزيد من الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين. وما يزال ذلك يشكّل مسألة ذات أولوية بالنسبة لنا جميعا.

خامسا، يجب بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين النظرة إلى المهاجرين وإدماجهم في بلدان المقصد. ولا يزال الكثير جدا من المهاجرين، وخصوصا النساء والشباب، يقعون ضحايا أعمال العنف القائمة على أساس التعصب الديني وكره الأجانب. ويجب علينا وضع حد لذلك الاتجاه المؤسف.

سادسا، تمثل التحويلات المالية مصادر خاصة للتمويل، غير أنها لا تحل محل تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وعلى الرغم من أن التحويلات المالية تؤدي دورا هاما في الحد من الفقر في بلدان المنشأ وفي دعم التنمية، فما تزال تكاليف التحويلات هذه مرتفعة للغاية وينبغي تخفيضها. ووفقا لإحصاءات البنك الدولي، فإن مصر هي أكبر المتلقين للتحويلات المالية في الشرق الأوسط في عام ٢٠١٢، وتأتي في المرتبة السادسة على نطاق العالم، إذ كان نصيبها أكثر من ١٩ بليون دولار من أصل ما يزيد قليلا على ٤٠٠ بليون دولار أرسلها المهاجرون إلى البلدان النامية على الصعيد العالمي.

وبطبيعة الحال، فإن البعد الإنمائي للهجرة يظل أوسع نطاقا من مسألة التحويلات المالية. وتواصل مصر إقامة علاقات قوية مع المصريين في الشتات. ويشارك المصريون المقيمون في الخارج، وخصوصا الشباب، الآن في تشكيل مستقبل بلدهم. فقد استطاعوا للمرة الأولى على الإطلاق الإدلاء بأصواتهم في

الانتخابات، وعلى وجه التحديد، الانتخابات التي عقدت بعد ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

سابعا، ينبغي توفير المزيد من المساعدة لمن يضطرون إلى الهجرة لأسباب سياسية. وأشير بصفة خاصة إلى المواطنين الفلسطينيين الذين يتعرضون للهجرة القسرية جراء السياسات المستمرة التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

ثامنا وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري للإسهام الكبير للمنظمة الدولية للهجرة. والقاهرة فخورة باستضافة المكتب الإقليمي للمنظمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ونتطلع إلى مواصلة التعاون عن كثب مع ذلك المكتب. وندعو أيضا الأمم المتحدة إلى استكشاف السبل الكفيلة بتعزيز مشاركة هذه المنظمة في أعمال الأمم المتحدة، نظرا إلى أن هذه الوكالة هي المنظمة الحكومية الدولية الرئيسية في مجال الهجرة.

السيد شيبانوفيتش (الجبل الأسود) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية، أن أعرب عن أعمق التعازي لأسر الضحايا والبلدان التي وقع أفرادها ضحايا لذلك الحادث المأساوي الذي وقع بالأمس في البحر الأبيض المتوسط.

وما تزال الهجرة الدولية، وتنقّل المهاجرين بصورة دائمة وزيادة عددهم موضع اهتمام بالنسبة لمعظم البلدان في جميع أنحاء العالم. وتمثل الهجرة مكوّنا أساسيا وجزءا لا يتجزأ من النسيج الاقتصادي والاجتماعي لجميع المجتمعات. وعليه، فإن تنظيمها على نحو فعال – على مستوى الأفراد والمجتمع بأسره – يكتسي أهمية خاصة لجميع البلدان، بما في ذلك بلدي.

عمد الجبل الأسود، مدركا تمام الإدراك لتلك الحقيقة، إلى إنشاء هياكل مؤسسية وإدارية وتشريعية بهدف التصدي لهذه الظاهرة الشاملة التي تمثلها الهجرة. ذلك أن الجبل الأسود بلد معرض للهجرة غير المنظمة، وشهد وما زال يشهد في الوقت الحاضر وعلى مدى تاريخه جميع الأبعاد الثلاثة للهجرة. فقد تسببت الظروف الاقتصادية السيئة في الماضي في أن يكون الجبل الأسود أحد بلدان المنشأ للهجرة. ويفرض الموقع الجغرافي الاستراتيجي للجبل الأسود عليه أن يكون بلد عبور تقليدي لتدفقات الهجرة من الاتجاهين الشرقي نحو الغرب والجنوبي نحو بلدان الشمال، ما دامت تلك التدفقات تمر عبر أراضيه. وعلاوة على ذلك، فقد أدى النمو الاقتصادي، وخاصة في مجال السياحة، إلى زيادة الحاجة إلى العمال الموسميين الذين يجب أن يأتوا من خارج حدود الجبل الأسود، ومن بلدان المنطقة بشكل رئيسي.

وتسبب تفككك يوغوسلافيا السابقة وويلات الحرب أيضا في تدفقات هائلة للسكان على الجبل الأسود، وهو ما أسفر عن عدد كبير من الأشخاص المشردين داخليا في بلدي.

لكل تلك الأسباب – ومع الأخذ في الاعتبار تحرير نظام منح تأشيرات السفر مع الاتحاد الأوروبي والظروف الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام التي جعلت من بلدي وجهة نهائية للمهاجرين – يتضح سبب حاجة الجبل الأسود إلى وضع وتنفيذ نهج استراتيجي إزاء الهجرة، يقوم على أساس البعدين الاجتماعي والاقتصادي وعلى الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

تقع المسؤولية الرئيسية عن إدارة الهجرة على عاتق الدول. ولكن معالجة مسألة الهجرة الدولية بنجاح وكفالة تنفيذ السياسات الفعالة للهجرة التي تسهم في التنمية، تقتضي أن يكون هناك نهج إقليمية ودولية وتعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي. إن التعاون والحوار والعمل المشترك والمنسق بين جميع أصحاب المصلحة – بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص واتحادات العمال ومنظمات المهاجرين – هي متطلبات أساسية لوضع جداول

الأعمال الوطنية الشاملة والمتوازنة المتعلقة بالهجرة والقضاء على الهجرة غير القانونية.

وفي ضوء ذلك شارك الجبل الأسود بنشاط في جميع الجهود والمبادرات الإقليمية الرامية لتنظيم الهجرة. إن أولوياتنا ومجالات اهتمامنا الرئيسية، في الوقت نفسه، التي نركز فيها جهودنا المشتركة هي الإدارة الفاعلة للحدود وجمع البيانات الإحصائية عن المهاجرين على جميع المستويات ومعالجتها وتحليلها واستخدامها وتبادلها.

إن إدماج المهاجرين على الصعيدين المحلي والوطني أمر حيوي الأهمية لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي والتنمية كيما تتحقق أقصى استفادة من إسهاماتهم في المجتمع. لا بد لنا من الاعتراف بأن الهجرة، إذا تمت إدارتها بشكل سليم، تسهم إسهامات ملموسة في التنمية المستدامة للبلدان، ولذلك فإنها تستحق المكانة اللائقة بها في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن واجبنا في هذا الصدد توجيه المزيد من الجهود الحاسمة نحو تحسين حياة المهاجرين وكفالة مشاركتهم وانخراطهم على نطاق أوسع في مجالات التعليم والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية وما إلى ذلك.

ومع ذلك، فإن الادماج الشامل والناجح للمهاجرين لا يمكن أن يتحقق إلا بضمان حماية واحترام حقوقهم الإنسانية وحرياتهم؛ وبعبارة أخرى، تقليل الانتهاكات المحتملة إلى أدنى حد والقضاء عليها وعلى آثار التمييز والتعصب والتهميش بشكل عام للمهاجرين وأسرهم، مع التركيز بشكل خاص على النساء والأطفال. ومن هذا المنطلق، يجب توفير معايير وظروف العمل التي تتسم بالسلامة والأمن للمهاجرين.

وأود أن أختتم بياني بالتشديد على أنه من المصلحة المشتركة لجميع بلدان المنشأ والعبور والمقصد، فضلا عن ملايين المهاجرين في جميع أنحاء العالم ضمان إدارة الهجرة الدولية على نحو يتسم بأكبر قدر من الفعالية والمسؤولية والكرامة. وبهذه الطريقة، سوف نضمن أن تصبح مجتمعاتنا أكثر رخاء وتنوعا وقدرة على التكيف.

السيدة تان (سنغافورة): في البداية، أنضم إلى الآخرين في الإعراب عن خالص التعازي إلى المتضررين من انقلاب المركب قبالة ساحل لامبدوسا، إيطاليا، أمس. تذكرنا تلك الحادثة المأساوية بالرحلة الصعبة التي يقوم بها الكثيرون بحثا عن حياة أفضل في الخارج.

يعيش اليوم في الخارج أناس أكثر من أي وقت مضى. شهدت آسيا أكبر زيادة في أعداد المهاجرين على مدى العقد الماضي. ويشير تقرير الأمين العام (A/68/190) إلى أن جنوب شرق آسيا، التي تضم الاقتصادات السريعة النمو مثل اقتصاد سنغافورة، شهد زيادة حادة في عدد المهاجرين الدوليين في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٣. وعلى هذه الخلفية، فإن هذا الاجتماع الحسن التوقيت يتيح منبرا مفيدا لتبادل الآراء والخبرات في التعامل مع المسائل المتعلقة بالهجرة.

تثمن سنغافورة وتقدر إسهامات العديد من المهاجرين في مجتمعنا. إن ثلث قوتنا العاملة من المهاجرين، وزاد حجم قوتنا من العمالة الأجنبية بنسبة ٤٥ في المائة إلى ١,٣ مليون شخص، على مدى السنوات الخمس الماضية. ما كان نمونا وتطورنا كدولة ليتحقق بدونهم. إنهم يسهمون إسهامات هامة في جميع الوظائف والاختصاصات، سواء في المدارس أو الشركات أو المصانع أو المتاجر أو المطاعم أو المستشفيات أو المنازل. ومعظم السنغافوريين هم أحفاد المهاجرين، ونحن نحتفل بوجودهم في مجتمعنا. إن مواهبهم ومهاراتهم وخبراتهم ومعارفهم المتنوعة تثري مجتمعنا. وفي المقابل، استفاد المهاجرون من الأجور الأعلى والعمالة المنتجة والمهارات الجديدة والبيئة الآمنة والمستقرة في سنغافورة.

وقد وضعنا سياسات ترمي إلى تعزيز رفاه المهاجرين الذين يعملون في سنغافورة لضمان معاملتهم بإنصاف. يتمتع

العمال الأجانب بالحماية بموجب قانون استخدام اليد العاملة الأجنبية ويطلب، من بين أمور أخرى، من أرباب العمل توفير الغذاء والراحة الكافيين وأماكن إقامة مقبولة، فضلا عن دفع الأجور على الفور. وعليهم أيضا الاشتراك في التأمين الطبي لتغطية الرعاية الصحية للمرضى الداخليين وجراحات اليوم الواحد والتأمين ضد الحوادث الشخصية.

في العام الماضي، عدلنا تشريعاتنا لتحسين ظروف عمل خدم المنازل الأجانب عن طريق الإلزام بمنح استراحة أسبوعية لمدة يوم واحد مع خيار التعويض النقدي بدلا منه. وبالإضافة إلى الضمانات التشريعية، قمنا بتنفيذ طائفة من تدابير الإدارة والإنفاذ والتثقيف لحماية حقوق العمال المهاجرين، مع مراعاة الظروف والتطلعات الوطنية الخاصة بنا.

وفي الأحداث التحضيرية التي عقدت قبيل الحوار، لتبادل الآراء بشأن الهجرة والتنمية، رددت الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني عبارة مشتركة هي أن الهجرة ينبغي أن تكون مسألة اختيار وليس ضرورة. وسلط العديد من منظمات المجتمع المدني الضوء على المسؤولية الرئيسية للدول الأعضاء عن توفير فرص العمل اللائق لمواطنيها، والمساهمات القيمة التي يمكن أن يقدمها المغتربون إن عادوا إلى بلدانهم الأصلية.

وتوافق سنغافورة على أننا نحن الدول الأعضاء مسؤولون في نهاية المطاف عن تهيئة فرص العمل الكريم لمواطنينا. نحن بحاجة إلى مواصلة الاستثمار في السياسات الاقتصادية وسياسات العمالة السليمة كيما يكون للمواطنين الحق في اختيار البقاء أو القيام بالرحلة الصعبة غالبا في الخارج بحثا عن حياة أفضل.

ومن الضروري بالنسبة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد الاعتراف بالأدوار التي يتعين أن تضطلع بها ومسؤولياتها في التعامل مع منافع ومشاكل الهجرة. من شأن التعاون الوثيق فيما بين جميع البلدان أن يحول دون سقوط المزيد من المهاجرين، ولا سيما الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال، فريسة لوكالات التوظيف المسيئة ومهربي الأشخاص والمتاجرين بالبشر.

علينا، معا، بذل المزيد من أجل القضاء على هذه الممارسات الاستغلالية التي تقلل بشدة من فوائد الهجرة وتقوض أثرها على التنمية. فعلى سبيل المثال، ينبغي لبلدان المنشأ العمل مع بلدان المقصد لخفض عبء الديون المفروض على العمال المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة. وينبغي أيضا تيسير الهجرة من خلال القنوات القانونية. إنها أفضل طريقة لطمأنة المهاجرين على حقوقهم، وحماية مصالح الدول الأعضاء، مع الحد من نطاق الاستغلال.

ترحب سنغافورة بعقد الحوار. إن إجراء تقييم أفضل لهذه المسألة المعقدة سيقطع أشواطا كبيرة نحو تحقيق أقصى قدر من الفوائد وتقليل تحديات الهجرة الدولية إلى أدنى حد.

السيد ميسون (غابون) (تكلم بالفرنسية): ترحب غابون بتنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى الثاني المعني بالهجرة الدولية والتنمية، وتعرب عن امتنانها للأمين العام.

إن بلدي بلد عبور ومقصد للمهاجرين من أماكن مختلفة. وقد استفادت غابون، في تنميتها، من إسهامات المهاجرين من البلدان الشقيقة والصديقة في أفريقيا وحول العالم. وفي عالم تغلب عليه العولمة، تسارعت وتيرة الهجرة، التي تخلف في كثير من الأحيان آثارا جانبية سلبية مثل كراهية الأجانب، والعنصرية، والتمييز والمآسي مثل المأساة التي تدمي قلبنا اليوم قبالة سواحل لامبيدوزا. ويرسل بلدي تعازيه القلبية لأسر الضحايا.

وبمناسبة هذا الحوار الثاني بشأن الهجرة، ينبغي لنا أن نركز اهتمامنا على التحديات الجديدة مثل مصير المهاجرين غير الشرعيين، ومكافحة الإتجار بالمهاجرين، والأجور المنصفة

مقابل أعمالهم وحماية المهاجرين الضعفاء والمستضعفين، لا سيما النساء، والأطفال واللاجئين.

ومن المسلم به اليوم أن الهجرة تسهم في تنمية بلدان المنشأ بقدر إسهامها في تنمية بلدان المقصد. ويساعد المهاجرون، من خلال عملهم وتحويلاتهم المالية في الحد من الفقر وتعزيز تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لا سيما في مجالي الصحة والتعليم. بيد أن الهجرة تولد أيضا مفارقة تستحق اهتمامنا. إذ تعد العمالة المهاجرة المؤهلة إحدى الأصول التي لا يستهان بها بالنسبة للبلدان المضيفة. ويسهم المهاجرون في الأعمال التجارية، وتوفير فرص العمل، وفي الاستثمار، والضرائب والنظم الاجتماعية في بلدان المقصد. ومع ذلك، يجب علينا أيضا أن ندرك أن هجرة العمال المؤهلين تكبد بلدان منشأهم خسارة صافية، التي تحتاج هؤلاء العمال لتحقيق تنميتها. ولهذا دأبت الغابون على تشجيع برامج دعم عودة المهاجرين المؤهلين إلى بلدانهم الأصلية.

إن الأساس الذي تقوم عليه سياسة الهجرة في بلدي هو الدستور الغابوني، الذي يكرس احترام الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما تستند سياستنا إلى الاتفاقيات الدولية التي أصبحنا طرفا فيها. وتؤكد الأولويات الحالية التي حددها فخامة الرئيس على بونغو أونديمبا على إدماج الأجانب في بلدنا على نحو أفضل، والإدارة الإنسانية للهجرة السرية وتعزيز إقامة الشراكات مع بلدان منشأ ومقصد المهاجرين. ودأبت حكومة غابون على محاولة كفالة ضمان الحقوق الاجتماعية للمهاجرين، وخاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم. وبالطبع، يتفق الحق في العمل مع أحكام قانون العمل الغابوني.

وقد اتخذنا عددا من التدابير على مدى السنوات القليلة الماضية. في عام ١٩٨٦، تم تعديل قانون الهجرة ليتماشى مع التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلد ومع أهدافه الديموغرافية. واعتمدنا في نيسان/أبريل ٢٠٠٤ القانون ٢٠٠٤/٠٠٩، الذي يضمن حماية المهاجرين واللاجئين من الضعفاء ويكفل مكافحة الإتجار بالبشر والعنف الموجه ضد النساء والأطفال. في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ نفذنا إصدار جواز سفر الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا، الأمر الذي يتيح للمواطنين الخاضعين لتلك الولاية حرية التنقل. وأخيرا، أطلقنا في ٧ آذار/مارس ٢٠١٣، حملة واسعة النطاق لتنظيم وضع الأجانب غير الحاملين للوثائق الثبوتية اللازمة في جميع أنحاء مناطقنا الوطنية. كما أنشأت الغابون مجلس وطني للهجرة يساعد الحكومة على تنفيذ السياسات. وكذلك أدت هجرة مواطني الغابون إلى إنشاء مكتب لمواطني الغابون في الخارج.

وعلى الصعيد الدولي، نحن منفتحون على جميع أشكال التعاون بهدف إدارة منسقة لتدفقات الهجرة، أسوة بالاتفاق الذي وقعناه مع فرنسا. ونحن منفتحون أيضا على التعاون من أجل تنفيذ الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وتدعم الغابون المبادرة المغربية الرامية إلى إنشاء تحالف إفريقي بشأن الهجرة والتنمية. وفي الوقت نفسه، ندرك الحاجة إلى الاستجابة إلى التحدي الجديد الذي تمثله عمليات الهجرة الناشئة عن تغير المناخ.

ولا بد أن تركز أعمالنا، في نهاية هذا النقاش، على تعزيز حقوق جميع المهاجرين، وحماية المهاجرين في حالات الشدة، وتجميع بيانات إحصائية عن الحالة الفعلية للمهاجرين، وإدماج مسائل الهجرة في خطط عملنا الوطنية، وتعزيز الحوار والتعاون والتماسك على جميع المستويات لتحقيق الفائدة للمهاجرين.

وفي الختام، يود بلدي أن يثني على التزام الأمين العام بتعزيز حقوق المهاجرين. وبالمثل، تثني غابون على دور المنظمة الدولية للهجرة والجهود التي يبذلها المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية. وتود غابون أن ترى مراعاة الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، التي بدأنا مناقشتها.

السيد موكيرجي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أنقل، بالنيابة عن الهند، عميق تعازينا للخسائر المأساوية في أرواح المهاجرين قبالة ساحل لامبيدوزا في إيطاليا.

ويشرفني أن أشارك في هذه المناقشة بشأن المسألة الهامة المتعلقة بالهجرة الدولية وصلاتها بالتنمية تحت رعاية الجمعية العامة. ونأمل أن يساعدنا هذا الحوار على المضي قدما في تطوير الخطاب العالمي بشأن الهجرة الدولية في سياق الاقتصاد والتنمية على الصعيد العالمي.

ويعمم بياني الكامل. وبغية اختصار الوقت، أدلي بنسخة موجزة.

العالم المعولم الذي نعيش فيه يعتمد بشكل حاسم على التنقل وتدفق الموارد البشرية. ومن الأهمية بمكان أن تكون الهجرة الدولية جزءا من الخطاب الاقتصادي العالمي ونموذج التنمية.

والهند بلد من البلدان الرائدة من حيث منشأ ومقصد وعبور الهجرة الدولية. سافر شعبنا، على مدى قرون، إلى أماكن بعيدة من العالم، وقدم إسهامات هائلة للمجتمعات التي تستقبله. واليوم يعيش أكثر من ٢٥ مليون شخص من أصل هندي في الخارج، وجعلونا فخورين بإسهاماتهم في البلدان التي يعيشون ويعملون فيها. ونحتفل بإنجازاتهم كل عام في ٧ كانون الثاني/يناير، الذي نطلق عليه يوم الهنود في الخارج. من جانب آخر، كذلك اجتذبت ثقافتنا المركبة، التي تفخر بتنوعها، الملايين إلى منطقتنا.

تفضل الهند اتباع نهج متكامل لمعالجة الهجرة الدولية، نهج يقوم على النموذج الإنمائي للهجرة الذي يراعي الظروف الوطنية لبلدان المنشأ والعبور والمقصد، ويسعى إلى تحقيق أقصى قدر من طابع المنفعة المتبادلة للهجرة الدولية مع الحد من آثارها السلبية.

وتواصل الهجرة الإسهام في زيادة القدرات وقواعد الموارد الفكرية والمؤسسية، فضلا عن في توفير القوة العاملة الماهرة، في بلدان المقصد. وقد استفادت العديد من الاقتصادات المتقدمة النمو إلى حد كبير من مواهب المهاجرين، بما في ذلك في الأوساط الأكاديمية، والأعمال التجارية، والبحوث والابتكار. لذلك تقوم الحاجة إلى مزيد من الانفتاح والرغبة السياسية في البلدان المتقدمة النمو للسماح بقدر أكبر من حرية التنقل للأشخاص عبر حدودها الوطنية.

يجب أن تكون نهجنا تجاه الهجرة موحدة ومتسقة، بينما ندرك اختلاف السياسات والحلول للتعامل مع الهجرة الدولية وفقا للظروف الوطنية المختلفة للبلدان. كما يجب علينا كفالة توفير الفرص للمهاجرين لتسخير كامل إمكاناتهم، مما سيعود بالنفع لا على المهاجرين أنفسهم فحسب بل على بلدان مقصدهم.

ولأنني من الهند، التي تلقت عام ٢٠١٢ ما يربو على ٧٠ مليار دولار من التحويلات المالية للمهاجرين، أدرك جيدا أن التحويلات المالية للمهاجرين الدوليين تسهم في تنمية بلدان المنشأ. فإنها غالبا ما تكون حاسمة بالنسبة لسبل عيش أسر العمال المهاجرين.

ومع ذلك، ليست التحويلات المالية بديلاً عن المساعدة الإنمائية الرسمية، أو أنها أشكال أخرى لتمويل التنمية، كما يُوحى في كثير من الأحيان. ولا يمكن المساس بالالتزامات الدولية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية وتمويل التنمية بسبب التحويلات المالية.

علينا توفير سياسة دعم أكبر على الصعيد الدولي لمسألة الهجرة القصيرة الأجل، لا سيما في المسائل المتصلة بإمكانية تحويل المعاشات التقاعدية ومساهمات الضمان الاجتماعي. ولدى تقديم الخدمات، يجب أن ينصب اهتمامنا أيضا على الحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين، وذلك في إطار النموذج

الرابع من الاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات، حيث توجد حاجة ملحة إلى تحرير التجارة وتبسيط الإجراءات.

ينبغي أن يتمثل مسعانا في تحقيق عملية إنسانية ومنظمة للهجرة تقوم على مبدأ تبادل المنفعة. لذلك من الجوهري التوصل إلى اعتراف واضح مؤداه أن الهجرة الدولية فرصة تحقق مكاسب للجميع.

السيد كياو تين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): أولاً، يود وفدي أن يعرب عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة للخسائر في الأرواح جراء الحادث المأساوي الذي وقع أمس قبالة سواحل إيطاليا.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين (انظر A/68/PV.25).

نعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره عن المسألة الهامة المتعلقة بالهجرة الدولية والتنمية (A/68/190). ويرحب وفدي بالخطة الواردة في هذا التقرير من أجل التصدي للتحديات، وجعل الهجرة عاملاً حفازاً للتنمية. والتوصيات الواردة فيه جديرة بدراستنا المتأنية.

بما أن الهجرة تساهم بوضوح في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لأسر العمال المهاجرين في العديد من البلدان النامية، يتشاطر وفدي الرأي المعرب عنه في تقرير الأمين العام ومفاده أنه ينبغي للدول الأعضاء إدماج الهجرة في خطط التنمية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر والسياسات القطاعية والبرامج ذات الصلة. كذلك على الصعيد العالمي، ينبغي ادماج الهجرة بحصافة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويجب أن نعمل يدا واحدة من أجل التماس أفضل السبل لإدماج جوانب الهجرة في تلك الخطة.

من أجل التصدي لتحديات الهجرة، لا سيما القضاء على استغلال العمال المهاجرين، يجب أن نعمل على تشجيع قنوات الهجرة الشرعية وإذكاء الوعي، لأن المهاجرين غير الشرعيين عرضة للوقوع ضحية الاستغلال والاتجار بالبشر.

إن ميانمار التي لديها ما يقدر بثلاثة ملايين عامل مهاجر في الخارج، تُعتبر من بين بلدان المصدر التي تواجه تحديات الهجرة والفرص التي تتيحها. من الصعب الحصول على البيانات والمعلومات عن تدفقات الهجرة بسبب الخلل في أنماط الهجرة، ومع ذلك ينصب تركيز الحكومة على تعزيز وحماية رفاه عمالنا المهاجرين. تعمل الحكومة بالتعاون مع البلدان المضيفة على مساعدة العمال المهاجرين في البلدان المجاورة بإصدار جوازات سفر مؤقتة لهم لكي يصبح وضعهم قانونيا ويكون بوسعهم التمتع بالحقوق العمالية التي من حقهم التمتع بها. وعلاوة على ذلك، يجري رسم سياسات خاصة بالهجرة وهجرة العمالة الآمنة لمواطنينا.

تساهم الهجرة الدولية مساهمة إيجابية في التنمية الاقتصادية للبلدان المضيفة وبلدان المصدر وحتى بلدان العبور. وهذا يصدق بشكل خاص على البلدان النامية التي لا تستفيد من التحويلات المالية فحسب، بل أيضا من الدراية الفنية، ومن الخبرة في مجال المشاريع التجارية التي يكتسبها عمالها المهاجرون الموجودون خارج بلادهم.

تمر ميانمار بتحول سياسي واجتماعي واقتصادي سريع. بينما يكتسب البلد زخما في عملية الإصلاح التي يقوم بها، نأمل من فرص العمل الناشئة من الاستثمار الأجنبي أن تجتذب مغتربينا في الخارج، وعمالنا المهاجرين للعودة إلى البلاد. ونحن واثقون بأن المهاجرين بوسعهم أن يؤدوا دوراً هاما في تعزيز التجارة والاستثمار من خلال رأس المال وشبكات الأعمال التجارية، والمعرفة والمهارات. وهكذا، من المتوقع أن يصبح العمال المهاجرون من بين القوى الرئيسية الدافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد في المستقبل.

لدى تنفيذ السياسات والبرامج الاقتصادية، من الضروري لأي بلد الحصول على بيانات ومعلومات موثوقة عن سكانها وعن الاتجاهات الجديدة، وبخاصة فيما يتعلق بالهجرة. وسوف يكون بوسعنا تقديم الأرقام الفعلية المتصلة بالهجرة الدولية بعد إتمام تعداد السكان لدينا على الصعيد الوطني في عام ٢٠١٤، وهي عملية من المقرر لها أن تنطلق في مطلع العام المقبل.

عملت الحكومة على سن القوانين المنظمة أو تحسينها لزيادة تيسير التحويلات المالية للمهاجرين التي تشكل مصدرا هاما للدخل بالنسبة للأسر المعيشية في ميانمار. كما يجب علينا رسم السياسات ذات الصلة لتشجيع الاستخدام الفعال للتحويلات المالية في مجال الاستثمار أو في القيام بالأعمال التجارية.

إن ميانمار إذ تأخذ في الحسبان حماية أبنائها المهاجرين، انضمت إلى المنظمة الدولية للهجرة وعززت تعاونها مع المنظمات الدولية في هذا المجال. لقد استفدنا من المساعدة التي تقدمها المنظمة الدولية للهجرة من خلال العودة الآمنة والمنظمة لمواطنينا الذين كانوا في كرب في الخارج لأسباب شتى.

نحن نقدر تماما الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إبراز الجوانب الإيجابية للهجرة، وتحقيق إمكاناتها في التنمية. هذا الحوار الرفيع المستوى يوفر فرصاً لتعميق تفهم الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية. وفي الختام، أود أن أعرب عن أملنا في أن تحقق مداولاتنا نتائج ملموسة للتصدي لتحديات الهجرة بطريقة أكثر منهجية.

السيد غريما (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن ابدأ كلمتي بمشاركة الآخرين الإعراب عن أعمق مشاعر العزاء والمواساة لأسر الضحايا الذين قضوا يوم أمس بصورة مأساوية قبالة سواحل لامبيدوزا.

يسعدنا المشاركة في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، حيث نعتبر الهجرة مسألة ذات أولوية.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلت به المفوضة سيسيليا مالمستروم، بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه (انظر A/68/PV.25). وبينما نفعل ذلك، نود إبداء الملاحظات الإضافية التالية بصفتنا الوطنية.

إن الموضوع الرئيسي للحوار الرفيع المستوى هو تحديد تدابير ملموسة بغية تعزيز فوائد الهجرة الدولية مع الحد من آثارها السلبية في الوقت المناسب، في ضوء الأحداث العالمية التي جرت خلال السنوات القليلة الماضية. في السنوات الأخيرة، اتخذت الهجرة بعدا جديداً مدفوعا بعملية العولمة. في الواقع، لم تكن قط سابقا الصلة بين الهجرة والتنمية والحاجة إلى تعزيز أوجه التآزر بينهما أكثر أهمية مما هما عليه الآن.

تعتقد حكومة مالطة أنه لتأمين تحقيق التنمية من الهجرة، من الحيوي ضمان إدارة هذه الهجرة على نحو جيد وبالوسائل القانونية، حيث تكون الحركة شفافة بالنسبة لبلدان المنشأ والعبور والمقصد. ويجب أن يتمكن المهاجرون من السفر مع الإلمام بحقوقهم وآفاقهم المستقبلية إلماما كاملا، من دون خوف أو إكراه، بوصف ذلك هدفا واضحا. والإجراءات التي تركز على التنمية ضرورية أيضا لمعالجة الأسباب الجذرية لتدفقات المهاجرين عن طريق توفير الفرص والنشاط الاقتصادي في بلدان المنشأ، مما يقلل من الميل إلى الهجرة.

كذلك يعيش أبناء مالطة المهاجرون خارج شواطئها التي كانت مصدرا للنمو الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المحلية التي استقرت أيضا في مالطة. وتبذل حكومة مالطة كل جهد ممكن للحفاظ على رابطة وثيقة مع المغتربين من أبناء مالطة، لتضمن بأن يكونوا ممثلين مسؤولين وفخورين لمالطة. إن العنصر الرئيسي في هذا الخطاب هو الرابطة القوية التي تحتفظ بها الحكومة مع أبناء مالطة في المهجر بهدف النهوض

بأعلى مستوى من التعاون بين الجاليات المالطية المهاجرة والبلدان المضيفة لهم، للامتثال امتثالا كاملا لقوانين وأعراف تلك البلاد.

واعتقد أن ذلك عنصر أساسي لضمان أن تعمل مجتمعات المهاجرين بوصفها محركا للتنمية أينما استقرت هذه المجتمعات.

وتتيح الهجرة فرصا وأملا للعديدين ولكنها، لتلك الأسباب نفسها، تشكل في أغلب الأحيان مصدرا لإساءة المعاملة. ولذلك السبب لا يمكننا أن نتكلم عن الهجرة والتنمية بدون التصدي للتحديات ذات الصلة. وتحافظ مالطة على التزام قوي وطويل الأمد نحو مساعدة المحتاجين إلى الحماية وتتمسك دوما بواجبها القانوني في حماية اللاجئين الحقيقيين ومن يستحقون الأشكال الأخرى للحماية والمساعدة الإنسانية، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي. ومع ذلك، يجب ألا يقوض حق هؤلاء الأفراد على يد المنظمات الإجرامية الدولية التي تستغل محنة هؤلاء الأشخاص لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة.

ويقع موقع مالطة الجغرافي في مفترق طرق تدفقات الهجرة، لا سيما الهجرة من بلدان الجنوب. وتشهد مالطة تدفقات كثيفة للهجرة غير القانونية الوافدة من شمال أفريقيا منذ عام ٢٠٠٢. ومنذ ذلك الوقت، ظل عدد المهاجرين غير القانونيين الذين وصلوا مرتفعا باستمرار. وحتى الآن، في عام ٢٠١٣، وصل بالفعل إلى مالطة بصورة غير قانونية ١٦٩٢ مهاجرا، منهم ١٠٠٠ مهاجر تقريبا وصلوا في تموز/يوليه وحده. وذلك يدل على أن الهجرة غير القانونية إلى مالطة لا تزال تمثل تحديا رئيسيا. ومن وصلوا إلى مالطة بصورة غير قانونية شرعوا جميعا تقريبا في تقديم طلبات للحماية الدولية، ومعدل الاعتراف باللجوء في مالطة ظل باستمرار يتجاوز نسبة ٥٠ في المائة خلال الأعوام الماضية، نظرا للحالة في البلدان الأصلية التي يفد منها الطالبون للجوء، وبخاصة منطقة القرن الأفريقي.

ولا تزال مالطة مقتنعة بأنه يلزم تعزيز التعاون الدولي بشأن الهجرة غير القانونية. وفي حين يعتبر وفد مالطة أن الهجرة القانونية تعود بالنفع على بلدان المنشأ والمقصد على السواء، فإنها تود أن تبرز كون الهجرة غير القانونية تؤدي إلى تقويض سياسات الهجرة القانونية وتزيد تعريض المهاجرين لحالات الاستغلال بل، وفي سيناريوهات إقليمية معينة، لخطر فقدان الأرواح في الصحراء أو في البحر، بالرغم من جهود السلطات المعنية لمنع تلك الخسارة في الأرواح.

ونظرا لتلك الاعتبارات، لا يشعر وفد مالطة بالارتياح من الإعلان المعتمد في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية (القرار ٤/٦٨)، الذي كان ينبغي أن يعيد التأكيد، بشكل لا لبس فيه، على واجب أي دولة في إعادة قبول مواطنيها بالذات الذين يقيمون بصورة غير قانونية في دول أخرى، بغية توجيه رسالة تدحض استمرارية الهجرة غير القانونية. ونرى أن سياسات إعادة قبول المهاجرين شرط مسبق للإدارة الجيدة للهجرة، ونشير إلى أن على الدول أن تحترم التزاماتها بموجب القانون الدولي نحو إعادة قبول مواطنيها وان تتخذ جميع التدابير المناسبة في ذلك الصدد مع حماية حقوق الإنسان للمهاجرين المعنيين.

وأود أن اختتم بياني بفكرة أخيرة بشأن موضوع العلاقة بين الهجرة والتنمية. إن تطلع البلدان المضيفة، فضلا عن تطلع بلدان المنشأ والعبور، إلى التمتع بثمار التنمية الناجمة عن الهجرة يتوقف على عدة عوامل، ترى مالطة أن اثنين منهما أساسيان. أولا، على البلدان أن تعمل معا لتنسيق جهودها واقتسام الأعباء المشتركة بغية مشاطرة ثمار الأنشطة البشرية الناجمة عن الهجرة. وثانيا، لا يمكن للتنمية، شأنها شأن الثروة، أن توجهها البلدان أو المنظمات. وينبغي أن يكون دورها تهيئة

بيئة مأمونة ومستقرة تمكن المواطنين، فضلا عن المهاجرين، من تحقيق إمكانيتهم الاقتصادية والاجتماعية الكاملة.

السيد تشارلس (ترينيداد وتوباغو) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، تشارك ترينيداد وتوباغو الآخرين تقديم أعمق تعازينا لأسر من قضوا نحبهم في حادث الأمس المأساوي الذي وقع قبالة ساحل الجزيرة الايطالية لامبيدوزا.

وتود ترينيداد وتوباغو أن تعلن تأييدها للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين وممثل كوبا بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (أنظر A/68/PV.25).

ونرى أن هذه الجلسة بالغة الأهمية وحسنة التوقيت، نظرا للتركيز الدولي الكبير – والى درجة معينة القلق – حيال طابع الهجرة وآثارها، وبشكل أكثر تحديدا، آثارها المتصلة بالتنمية على بلدان المصدر والمقصد على السواء. والواقع، إن إدارة الهجرة ما فتئت تحدد باعتبارها إحدى نقاطنا الثماني ذات الأولوية لسيناريو ما بعد عام ٢٠١٥.

ومنذ إنشائها ما برحت ترينيداد وتوباغو، التي في يوم من الأيام سماها رئيس الأساقفة ديسموند توتو ”بلد قوس قزح“، بلد منشأ للمهاجرين وعبور ومقصد، وهي بالتالي وطن لأحفاد المهاجرين من أفريقيا والهند والصين وأوروبا وسوريا وأمريكا الجنوبية، ضمن أماكن أخرى، وهم جميعا أسهموا في بناء دولتنا وفي تحقيق التنمية المستدامة. وللعديد من السنوات، ظل المهاجرون أيضا يأتون إلى ترينيداد وتوباغو من داخل منطقة البحر الكاريبي.

وأدى وجود مصادر كبيرة للنفط والغاز الطبيعي، وصناعة بترو كيميائية عالمية المستوى ومستويات مرتفعة للاستثمار المباشر الأجنبي، وتوسع صناعة السياحة وتحقيق مستويات جيدة نسبيا للاستقرار الاقتصادي خلال فترة طويلة إلى زيادة جاذبية ترينيداد وتوباغو باعتبارها نقطة عبور للمهاجرين المتجهين شمالا ومقصدا نهائيا للمهاجرين الساعين لتحسين الفرص الاقتصادية والمهنية.

واعترافا منها بأهمية الصلة بين العمالة والهجرة والتنمية، نفذت حكومة ترينيداد وتوباغو برامج منظمة للعمالة لتشجيع هجرة المهاجرين المؤهلين الساعين للإقامة والعمل في بلدنا. وعلى سبيل المثال، جعلت تلك البرامج المهنيين في مجال الصحة من بلدان في جنوب آسيا وكوبا ونيجيريا وغانا يأتون إلى ترينيداد وتوباغو ويقيمون ويعملون فيها، وهم لا يزالون يقدمون إسهامات قيمة لتشغيل قطاعنا للصحة. كما يعمل المواطنون المهرة من الصين في صناعتنا المحلية للبناء.

ويمكن مشاهدة زيادة هجرة العمالة إلى جمهوريتنا المؤلفة من جزيرتين، توباغو، في ازدياد الطلبات للحصول على تصاريح العمل وإصدار هذه التصاريح. ووفقا لسجلاتنا، منح ١٨٠٨٣ من تلك التصاريح في الأعوام الثلاثة الماضية وحدها، وعلى وجه الخصوص لمواطنين من الولايات المتحدة والصين والهند والفلبين والمملكة المتحدة وكندا وفنزويلا.

وفي الوقت نفسه، شهدت ترينيداد وتوباغو، شأنها شأن العديد من جيراننا الإقليميين، الهجرة إلى الخارج للعديد من مواطنينا المهرة وذوي التعليم العالي إلى البلدان المتقدمة النمو مثل الولايات المتحدة والبلدان الأوروبية – وبشكل متزايد في الأوقات الأخيرة – إلى البلدان الآسيوية. ويسعى العديد من هؤلاء المهاجرين إلى تطبيق مهاراتهم في بيئة توفر إمكانية الوصول السلس إلى أكثر التكنولوجيا تقدما التي تتيح الحصول على أجور تنافسية على المستوى العالمي. ويشمل ذلك هجرة عمالنا المهرة من قطاعنا للطاقة الذي يزيد عمره عن ١٠٠ عام إلى البلدان الأخرى للمساعدة في تطوير صناعاتها للنفط والغاز.

ومع أن الهجرة إلى الخارج تسهم في نمو اقتصادنا من خلال التحويلات المالية وتوفر سوقا حيوية للصادرات الثقافية، مثل الموسيقى، فإنها تشكل تحديات خاصة، إذ أنها تمثل ”نزوحا للأدمغة“ على الصعيد الوطني. وأسهمت تلك التجربة المشتركة في إطار الجماعة الكاريبية في إنشاء السوق والاقتصاد الموحدين للجماعة الكاريبية في عام ٢٠٠٦ لتسهيل حرية تنقل الأشخاص في إطار منطقتنا. ونظرا لأن عددا كبيرا من مواطنينا يعيشون في الخارج، فإننا أيضا نوجه اهتمامنا إلى إيجاد سبيل لتشجيع مهاجرينا على الإسهام في تنميتنا الوطنية.

وإدراكا منها لضرورة الإدارة الفعالة للهجرة الدولية والاستفادة من مزاياها، ظلت ترينيداد وتوباغو منخرطة في التعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، ودول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن العديد من المبادرات ذات الصلة ببناء القدرات الرامية إلى تطوير قدرات جميع البيانات وتعميم مراعاة الهجرة في تخطيطنا الإنمائي. وعلى وجه الخصوص، كانت ترينيداد وتوباغو أحد البلدان الرائدة في مشروع المنظمة الدولية للهجرة لآلية تبادل البيانات ومرفق الهجرة التابع لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، اللذين أنشئا لمساعدة بلدان مختارة في تعميم مراعاة الهجرة في التخطيط الإنمائي. وأدى ذلك أيضا إلى عقد المنتدى الوطني المعني بالهجرة والتنمية، المعقود قبل شهر تقريبا، الذي ركز عل موضوع هذا العام للحوار الرفيع المستوى.

وبالرغم من ذلك، ومع إحراز بعض التقدم، فإننا نسلم بان المطلوب المزيد من تطوير القدرات. ولا تزال محدودة قدرات ترينيداد وتوباغو لجمع البيانات لذلك الغرض، شأنها شأن العديد من البلدان. ولذلك لم نتمكن بعد من توفير المعلومات المستكملة والكافية بشأن تنقل الأشخاص عبر حدودنا، التي من شأنها أن تسهم في مبادراتنا لإدارة الهجرة. وفي ذلك الصدد، نرحب بإقامة المزيد من الشراكات وتقديم المساعدة الفنية لتيسير تحسين تلك النظم.

وإضافة إلى ذلك، تعهدت حكومة ترينيداد وتوباغو بتعزيز الأطر المؤسسية ذات الصلة من أجل زيادة المنافع التي يمكن أن تعود بها الهجرة إلى أقصى حد وكفالة تنقل الأشخاص بصورة مأمونة ومنظمة.

وتشمل تلك الخطوات تصميم نظم معلومات سوق العمالة الوطنية لجمع الإحصاءات المتعلقة بالهجرة؛ والتصديق على مختلف الصكوك الدولية ذات الصلة وتنفيذها؛ والمناقشات المتعلقة بوضع سياسة لهجرة العمالة، وأخرى لتنظيم الشتات، وثالثة للسكان وسياسة وطنية للهجرة.

وتثني ترينيداد وتوباغو على الرئاسة لتنظيم هذا الاجتماع، وعلى المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة وجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة على العمل الذي اضطلعوا به بشأن تلك المسائل.

كما نود أن نشيد بجهود الحكومة المكسيكية في تيسير تحقيق توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية للاجتماع (القرار ٤/٦٨). ونعتقد أن هذا بمثابة إشارة هامة إلى لاتفاق من جانب المجتمع الدولي لإيلاء الاهتمام الواجب لمسألة الهجرة والتنمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد أرياس، (إسبانيا).

إضافة إلى ذلك، نؤيد النتائج الملموسة لهذه العملية ونتطلع إلى العمل جنبا إلى جنب مع الشركاء على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية للتصدي للتحديات المرتبطة بالهجرة، ولتطوير وتحسين الاستراتيجيات لتعظيم فوائدها وضمان حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين في العملية.

السيدة بوكارينهو (البرتغال) (تكلمت بالإنكليزية): يعقد هذا الحدث في سياق دولي مختلف للغاية عن سياق الحوار

الرفيع المستوى الأول المعني بالهجرة الدولية والتنمية المنعقد عام ٢٠٠٦. نحن الآن أمام لحظة حاسمة في استمرارية المناقشات بشأن الأهداف الإنمائية للألفية. في الواقع، كان للعولمة تأثير كبير على حركات الهجرة اليوم. وهذا، بدوره، أدى إلى التحولات الديمغرافية العميقة في مجتمعاتنا. وعززت آثار الأزمة الاقتصادية الأخيرة تلك الحقيقة. وتطلبت التغييرات وضع أشكال جديدة من الحوار والتعاون الدولي على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

ووفقا للإحصاءات الصادرة عن المنظمة الدولية للهجرة، ازداد إجمالي عدد المهاجرين الدوليين في السنوات ال ١٠ الماضية، واليوم، ويشكل المهاجرون ٣,١ في المائة من سكان العالم. ويشهد ملف الهجرة تغيرا مستمرا، ولم تعد الهجرة ظاهرة يهاجر فيها الأشخاص من البلدان النامية إلى البلدان متقدمة النمو فحسب. نشهد بشكل متزايد حركات ما يسمى بالمجتمعات المتقدمة النمو إلى الاقتصادات الناشئة، التي تطرح التحديات والفرص الجديدة التي تتطلب استجابات سياسية مبتكرة. كما تعد حركات الهجرة فيما بين بلدان الجنوب مجالا هاما للتحليل والمناقشة، إذ يقع حوالي ٦٠ في المائة من جميع عمليات الهجرة العالمية فيما بين البلدان النامية.

وأصبحت الهجرة ظاهرة أكثر تعقيدا مما كانت عليه في الماضي، وتتداخل مع طائفة واسعة النطاق من المجالات والمسائل، مثل العمالة والبطالة، وتنقل اليد العاملة، والاختلالات السكانية، والاستغلال، والاتجار بالبشر، ونوع الجنساني، وحقوق الإنسان، وتغير المناخ، والتحويلات المالية و ”هجرة ذوي الكفاءة“، التي من المعروف الآن أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بخطة الهجرة الدولية والتنمية. وتطرح تلك الديناميات المتغيرة والعلاقات المتبادلة، مع مواضيع أخرى، تحديات إضافية أمام صناع القرار في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يتطلب نهجا أكثر شمولية ومتعدد القطاعات تجاه الهجرة الدولية وزيادة الاتساق بين سياسات الهجرة والتنمية. ويعتبر الحوار الرفيع المستوى فرصة هامة، إلى جانب المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية، للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لاستكشاف الصلات وتعزيز المناقشات الإيجابية بشأن المسائل الحساسة.

وتدرك البرتغال تماما أنه يمكن أن تستفيد الهجرة إلى حد كبير، من بلدان المنشأ والمقصد، حينما تدار بشكل فعال، فضلا عن استفادة المهاجرين أنفسهم، وبالتالي تسهم في التنمية. في هذا السياق، اعتمدت البرتغال ووضعت سياسات عامة بشأن إدماج المهاجرين تتميز بنتائج طيبة بالنسبة للمهاجرين الذين يعيشون في بلدنا ولها تأثير إيجابي على المجتمع البرتغالي برمته. وتتسم تلك السياسات بدرجة عالية للغاية من الالتزام والقبول على الصعيد الوطني.

ويسهم المهاجرون في الواقع، في النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في بلد المنشأ والبلدان المضيفة ويثرون المجتمعات من خلال التنوع الثقافي، وتعزيز التفاهم والاحترام فيما بين الشعوب والثقافات والمجتمعات. في الواقع، استكشاف كيفية إدماج مجتمعات الشتات بشكل أفضل في مجتمعنا وكيفية إسهامهم بشكل أفضل في التنمية في بلدانهم يكتسي أهمية كبيرة لنا.

واعتمدت البرتغال، في أعقاب مناقشة واسعة النطاق مع أصحاب المصلحة، خطة عملها الثانية لإدماج المهاجرين. وتتضمن الخطة خطوط عمل في مجموعة متنوعة واسعة النطاق من القطاعات لتعزيز الإدماج بشكل فعال، بما في ذلك العمالة والصحة والتعليم، وكذلك المواضيع التي ترتبط تقليديا بالهجرة، مثل جمع شمل الأسرة. وتعد خطة العمل الوطنية مرجعا للحكومة والإدارات على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية، فضلا عن المجتمع المدني، لتطوير مبادرات أكثر تحديدا، بما في ذلك من حيث الإقامة الآمنة الطويلة المدى،

والتنقل في سوق العمل، والاعتراف بالمؤهلات الأجنبية وحصول المهاجرين غير التمييزي على الرعاية الصحية والتعليم.

وتظل حماية حقوق الإنسان للمهاجرين من أولويات السياسة الشاملة للبرتغال. ويتعين حشد كل السبل والجهود لمكافحة جميع أشكال التهريب والاتجار بالبشر، فضلا عن الأنواع المختلفة من الاستغلال في العمل.

وأغتنم هذه الفرصة لأعرب عن الحزن العميق للخسائر المأساوية في الأرواح قبالة سواحل لامبيدوزا أمس. وأتقدم بعزائي لأسر الضحايا المفجوعة.

وعلى الرغم من العديد من الفوائد الناتجة من الهجرة، تظل حماية المهاجرين تحديا ملحا ومتناميا وحسن التوقيت. لا تزال انتهاكات حقوق الإنسان ضد المهاجرين في كثير من الأحيان، بما في ذلك الحرمان من الحصول على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الأساسية، ترتبط ارتباطا وثيقا بالقوانين والممارسات التمييزية وبالمواقف العميقة الجذور من التعصب وكراهية الأجانب ضد المهاجرين.

وقد وضعت البرتغال إطارا قانونيا ومؤسسيا لضمان الهجرة الآمنة والمأمونة وحماية حقوق المهاجرين، مع دعم خاص للفئات الأكثر ضعفا بينهم. كما نفذ بلدي بنجاح تدابير بشأن إدارة الهجرة، بما في ذلك المساعدة على العودة الطوعية وإعادة الإدماج، وبذل جهودا لمكافحة الاتجار والهجرة والتنمية، وهجرة العمالة، وكما سبق أن ذكرت الإدماج. ولا يمكن للمرء أن يفصل بين المناقشات بشأن الهجرة ومنظور حقوق الإنسان الأوسع. ويتسق هذا النهج مع تفسير مبادئ حقوق الإنسان والقواعد المكرسة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما يعني النهج الذي يهدف إلى تحقيق إدماج أكثر تماسكا بين الهجرة والتنمية وجود البعد الإنساني في صميم اهتماماتنا، بهدف الإسهام في المجتمعات التي تتسم بقدر أكبر من العدالة والكرامة والمساواة. وتمعن أسرة الأمم المتحدة الآن النظر في خطة التنمية في المستقبل، ويجب علينا أن ندرك أنه قد تحققت إنجازات هامة – فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات ضخمة، خاصة في مجال مكافحة الفقر وضمان الازدهار والرفاه المستدامين في جميع أنحاء العالم. ويجب أن تكون الهجرة والمواضيع ذات الصلة بها جزءا من المناقشات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. والتحديات عالمية حقا وتتطلب إطارا موحدا ومترابطا وينبغي إيلاء اهتمام خاص لأفقر الناس والبلدان الأكثر هشاشة. وأخيرا، أود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي تم الإدلاء به في وقت سابق بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

السيد ليما (كابو فيردي) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أعرب عن تعاطف حكومة بلدي مع الأشخاص الذين قضوا في المأساة التي وقعت قبالة ساحل لامبيدوزا. وأود أن أعرب عن التعازي لأسر الضحايا في هذه الحادثة المأساوية.

وأود أيضا أن أثني على الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي يشير إلى أهمية الحاجة إلى إجراء استعراض دوري لسياساتنا وإجراءاتنا فيما يتعلق بهذا الموضوع الحساس والدقيق. والهجرة القائمة على بحث الناس عن ظروف معيشية أفضل قد أدت، ولا تزال، دورا أساسيا في المصير الاقتصادي للدول والتقارب بين الشعوب وتقدم الحضارات. وتقرير الأمين العام (A/68/190) عن هذا الموضوع يزودنا بمعلومات قيمة وتحليل هام. كما يعرض برنامج العمل الوارد فيه سبلا محددة لتحسين التعاون الثنائي والدولي وللحد من الممارسات السلبية في هذا المجال.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لتهنئة وتشجيع المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية على أنشطتهما الجديرة بالثناء. ومن الأهمية بمكان أن نلاحظ من منظور تاريخي أننا جميعا مُحصلة التفاعلات البشرية والتقدم الكبير الناتج عن الهجرة على مر القرون في جميع القارات. وأثر الهجرة على التنمية لم يعد بحاجة إلى إثبات؛ فهو مُسلم به في كل مكان ويمكن التحقق منه. فهي تقوم بدور في نمو بلدان المنشأ وبلدان المقصد على السواء وتسهم في تعزيز المجتمعات وازدهارها ثقافيا. ومن ثم، فإن الهجرة جزء لا يتجزأ من الحالة الإنسانية.

وفي الوقت الحالي، ونظرا لأن العولمة سياسية أكثر منها اجتماعية وأن الصراعات مستمرة في أجزاء مختلفة من العالم، تميل الهجرة أحيانا لنقل رؤية مضطربة للواقع. ويتأكد ذلك عندما يتابع المرء الأخبار عن المآسي العديدة في البر والبحر التي تنتج عن الهجرة غير المنضبطة وغير المنظمة، والتي يُنظر إليها عادة باعتبارها تهديدا مشتركا ونادرا ما يُنظر إليها كواقع علينا أن نركز عليه ونتعامل معه معا. ويكفي لإقناعنا حقيقة أن الحواجز من جميع الأنواع تحول بعض مناطق العالم إلى قلاع ذات حدود لا يمكن اجتيازها في الغالب.

وبالتأكيد، ينبغي ألا يتحمل أحد كل البؤس في العالم، وهو ما نسمعه يقال بشكل متزايد في الأوساط السياسية المختلفة. ومع ذلك، فإن حقيقة أن مئات الأشخاص يمكن أن يغرقوا أثناء محاولة تحقيق أحلامهم في القرن الحادي والعشرين ليست عارا فحسب، كما قال البابا فرانسيس، ولكنها أيضا حدث غير مقبول للضمير الإنساني. ومأساة لامبيدوزا الرهيبة تُذكرنا بأن الشباب اليوم، وكذلك النساء والأطفال، من المناطق المضطربة والفقيرة يأملون، برغم كل المخاطر ورغم كل الحواجز، في إيجاد مستقبل أفضل أو حتى في مجرد العثور على عمل أو سبل للبقاء. ولا يوجد ما يمكن أن يوقفهم لأنهم ليس لديهم ما يخسرونه تقريبا. ولن يتخلوا عن أحلامهم ولا عن الإرادة لتحقيق النجاح. وهم يمثلون، كما قال فيكتور هوغو، قوة لا يمكن خنقها أو إيقافها. ولذلك، يجب أن نتعامل مع القضية معا وينبغي حشد كل الإجراءات الحاسمة بطريقة منسقة. وإذا كان ثمة مجال يوجد فيه معنى حقيقي للتعددية، فهو هذا المجال. ونعتقد، كما قال آخرون، أن الوقت قد حان للاتفاق على استراتيجية عالمية وطويلة الأجل لإدارة الهجرة والعالم الذي يزداد عولمة وترابطا بصورة مطردة والذي لا تجدي فيه الإجراءات الأحادية الجانب نفعا تقريبا.

لقد أصبحت لامبيدوزا مقبرة لآمال الشباب الأفريقي. ويتوجب علينا جميعا، وعلى الأفارقة في المقام الأول، أن نضمن ألا يكون الموت مصير المسافرين المهاجرين وأن نعمل معا، أفارقة وأوروبيين على السواء، لتحديد السبل والوسائل لإيجاد حل دائم يحول دون وقوع مأساة كهذه مرة أخرى. ولا يمكن أن نسمح باستمرار هذه الهجرة غير المنظمة إذا أردنا أن نظل منظمة دولية ذات مصداقية وإذا كنا نؤمن حقا بالتضامن في سياق في التنمية.

في عام ١٩٩٩، كان هناك ١٥٥ مليون مهاجر في العالم؛ والآن، ووفقا لبيانات حديثة، هناك ٢٣٢ مليون إنسان يعيشون هذه الحالة. وبينما نعد أهداف التنمية المستدامة لخطة ما بعد عام ٢٠١٥، يجب أن نأخذ في الاعتبار الواقع الذي لا يمكن إنكاره المتمثل في الهجرة الدولية وأن نعمل على الصعيدين الثنائي والدولي في مسعى إلى إنشاء الإطار القانوني اللازم لتحسين تنظيم التدفقات، مع التركيز على حقوق الإنسان وعلى وجه الخصوص، تحسين تنسيق السياسات التي تهدف إلى إنهاء الأوضاع المؤلمة والمأساوية للمهاجرين في بلدان ومناطق معينة من العالم. وأكثر من أي وقت مضى، وكما هو الحال في المجالات الأخرى للعلاقات الدولية، ستكون الإرادة الثابتة والمستدامة حجر الزاوية لنجاح مبادرتنا المشتركة.

إن كابو فيردي، وهي بلد يهاجر سكانه بأعداد كبيرة، تتأثر جدا بالشتات، بالنظر إلى أن التحويلات تشكل دائما جزءا هاما من ميزانيتنا. واليوم، لا يزال بلدي، بوصفه بلد منشأ وعبور ومقصد، يلاحظ أن هناك الكثير من النشاط ويشعر بمسؤولية كبيرة تجاه مجتمع الشتات والهجرة. ونحن نعمل على تنسيق السياسات في هذا المجال مع شركائنا.

ونود أن نشيد بالاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص لاستعداده ومساعدته والتي تمكننا من تحسين إدارة تدفقات الهجرة من بلدنا وتحسين تنسيق السياسات الرامية تحديدا إلى إعادة إدماج المهاجرين والمشاركة المنتجة للمهاجرين. وعلى سبيل المثال، وفي سياق الشراكة المتعلقة بالتنقل بين الاتحاد الأوروبي وكابو فيردي، يقدم مشروع الاتحاد الأوروبي لبناء قدرات المهاجرين في كابو فيردي مساعدات لإعادة الإدماج الاقتصادي للمواطنين الذين يرغبون في العودة إلى بلدهم. والموافقة مؤخرا على خطة اتصال، تهدف إلى زيادة فعالية جهود اجتذاب مدخرات المهاجرين للاستثمار في أنشطة إنتاجية، تسمح لنا بالتحسين في هذا المجال. وتشارك بلدان مثل فرنسا والبرتغال وهولندا ولكسمبرغ في هذا المشروع.

وأود أيضا إثارة مسألة الهجرة غير القانونية أو السرية التي تنطوي على الاتجار بالبشر والتي تعاني منها مجتمعاتنا كافة وتمس بالولاية القضائية لكل منا. وهي تحد لبلداننا لا بد من التصدي له من منظور إنساني وأمني. وهي أيضا مشكلة بالنسبة لكابو فيردي. والجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية تعمل من أجل إيجاد حل لهذه الحالة العاجلة مع جميع أصحاب المصلحة. وخطة عمل الأمم المتحدة بشأن الاتجار بالأشخاص توفر لنا المبادئ التوجيهية اللازمة لمنع ومكافحة هذه الآفة العالمية ومساعدة الضحايا، ولا سيما النساء والأطفال، ولأن نُقاضي بحزم من يرتكبون هذه الجرائم. وقد أنشأت الأمم المتحدة صندوقا استئمانيا لصالح الضحايا ومن المأمول أن تجعل المساهمات الكبيرة تقديم مساعدات ملموسة للضحايا أمرا ممكنا.

وأشير أيضا إلى مسألة اللاجئين بسبب المناخ، والتي تناولها متكلمون آخرون. وفي الواقع، يدفع الاحترار العالمي للكوكب والتصحر وارتفاع منسوب مياه البحار وتآكل التربة، وكذلك الفيضانات وحرائق الغابات وذوبان الأنهار الجليدية، ملايين البشر إلى ترك ديارهم مما يجعلهم مضطرين للهجرة. وهناك انفجار حقيقي في الهجرة بسبب حجم تدفقات الهجرة التي لا رجعة فيها في معظم الحالات والتي تحدث بصورة متزامنة في شتى أنحاء العالم.

ويُقَدّرُ أن كل ثانيتين يهاجر شخص بسبب تغير المناخ. وفي عام ٢٠٠٨، اضطر ٣٦ مليون شخص لمغادرة ديارهم لذلك السبب. وفي الفترة الفاصلة بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٢، اضطر ١٤٣,٩ مليون شخص لمغادرة ديارهم على وجه الاستعجال للسبب ذاته. ويقصد هؤلاء الأشخاص المدن على نحو متزايد، مما يفاقم الانفجار السكاني في المناطق الحضرية. وفي معظم الحالات، تحدث الهجرة داخليا، لكن يمكن للعالم على نحو متزايد في منطقة البحر الكاريبي تحديدا، أن يتوقع زيادة كبيرة في تدفقات الهجرة بفعل ارتفاع منسوب مياه البحار والتلاشي التدريجي للأراضي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة البحر الكاريبي.

وفي الختام، أود أن أتشاطر مع الجمعية الأفكار التالية. في كابو فيردي، للجميع ما لايقل عن فرد واحد من أفراد عائلاتهم في المهجر. وقد هاجر والدَيّ إلى السنغال في الأربعينات من القرن الماضي، واليوم يعيش أفراد عائلتي، لأسباب مختلفة، في شتى أنحاء العالم. وبالتالي، فإنني ثمرة حقيقية لتلك الظاهرة العالمية. ومما لاشك فيه أن في هذه القاعة آخرين عاشوا التجربة ذاتها. واستنادا إلى تجربتي، أقول بأن الهجرة تمكن البلدان والشعوب من تقديم إسهاماتها وزيادة ثرائها بالتفاعل

مع الثقافات الأخرى، وبالتالي، فإن لديها رؤية للعالم تقوم على التسامح والرغبة الأكيدة في الانفتاح والتبادل. ومما لاشك فيه أن البيئة الاجتماعية والسياسية وتقلبات الدهر ستغيرنا، لكن الجمعية ستتفق معي على أن التفاؤل سيكون دائما مستصوبا عندما يتوطن المهاجر أرضا ما ويشرع في بناء مستقبله.

السيد نغوريما (زمبابوي) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أعرب عن إمتنان حكومة بلدي لرئيس الجمعية العامة وللأمين العام على عقد الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. إنها مبادرة تتسم بوجاهتها وحسن توقيتها، وتسعى إلى تسليط الضوء على الصلة بين الهجرة والتنمية، لا سيما في سياق صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وتؤيد زمبابوي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إثيوبيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، وممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين. وتدعم زمبابوي موقف أفريقيا بشأن خطة العمل المتألفة من النقاط الثمان التي اقترحها الأمين العام في تقريره (A/68/190) عن متابعة الحوار الرفيع المستوى. والتوصيات تُكَمِّلُ قيمنا وأهدافنا الوطنية. ونحن نسعى إلى القضاء على استغلال جميع الأشخاص، وحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، وإدماج الهجرة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتعزيز استخدام البيانات الوقائعية عن الهجرة، وتعزيز الشراكات التعاونية بشأن مسائل الهجرة.

إن الهجرة، غير القانونية والقانونية على حد سواء، ظاهرة إنسانية قديمة. وقد كانت من الثوابت في تاريخ التنمية البشرية. وهي مسألة متعددة الأبعاد، وتتطلب بحكم تعريفها وطبيعتها تكثيف التعاون وتنسيق الأنشطة بمواءمة السياسات العامة على الصعد الوطنية والإقليمية والقارية والدولية بغية مواجهة التحديات وتسخير ما تنطوي عليه الهجرة من إمكانات لتحقيق التنمية.

وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق)، تم الإقرار بأن الهجرة وسيلة من وسائل تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وعلاوة على التحويلات المالية، فإن جماعات الشتات والمجتمعات المحلية العابرة للحدود للوطنية تضطلع أيضا بدور هام من خلال تيسير التجارة، والاستثمار، ونقل المهارات وإقامة الروابط الثقافية بين البلدان. وعلى ضوء تلك الخلفية، ينبغي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تُقِرّ بالدور الهام للهجرة الدولية، وتقدره، في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ونرحب بتزايد الأدلة على أن المهاجرين، إن وُضعت السياسات العامة المناسبة، يمكنهم أن يسهموا إسهاما كبيرا في التنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد من خلال التحويلات المالية، والتجارة، والاستثمار، وإنشاء المشاريع، ونقل التكنولوجيا والمهارات والمعرفة. وبإثبات منافع الهجرة استنادا إلى الأدلة، تغير الخطاب بشأن الهجرة وأسهم في فضح الأفكار الجامدة السلبية والخرافات بشأن الهجرة.

لكننا، باعتبارنا بلدانا نامية، فقدنا أشخاصا لديهم مهارات عالية، لا سيما في مجالي الصحة والهندسة. وبالتالي، فإننا نتوقع، في إطار الخطاب عن الهجرة، مراعاة العوامل التي تكفل المنافع المتبادلة لبلدان المنشأ وبلدان المقصد. وأشد فئات المهاجرين ضعفا هي الفئات التي تضطرها الظروف إلى الهجرة. وغالبا ما تشمل العمال غير الماهرين وشبه الماهرين. ومن الأهمية بمكان أن نتصدى للتحديات التي يواجهها المهاجرون غير الشرعيين بغية كفالة سلامتهم وحماية حقوقهم الإنسانية. وكثيرا ما يقوم المُتّجرون بالبشر باستغلال يأس المهاجرين ويضعونهم في حالات تكاد تعادل الاستعباد. ومعظم الضحايا في تلك الفئة من النساء والأطفال. ونلتزم ببذل كل الجهود لمنع ومكافحة الاتجار بالأشخاص وحماية المهاجرين من الاستغلال وغيره من

أوجه الإيذاء. كما نؤيد ضرورة احترام وتعزيز المعايير العمالة على الصعيد الدولي وحقوق المهاجرين في أماكن العمل.

ومن بين التحديات تدفق المهاجرين غير الموثقين فيما بين البلدان والمناطق. وأوجه التنقل هاته تتسبب فيها مجموعة من العوامل المتنوعة، بما في ذلك انعدام الاستقرار، والكوارث، والمجاعة، وغيرها من العوامل الاقتصادية، وتشكل تحديات لبلدان المقصد وبلدان العبور. وقد أصبحت زمبابوي بلد عبور ومقصد لرعايا البلدان الثالثة. وباعتبارنا بلدا ناميا باقتصاد صغير، فإننا واجهنا الإكراهات التي يفرضها ذلك النوع من الهجرة على مواردنا المحدودة. ونحن ملتزمون بالوفاء بواجباتنا، لكننا نحتاج للمساعدة والتعاون في ذلك الصدد. ونعرب عن تقديرنا لمساهمة المنظمة الدولية للهجرة من خلال عمليات مراكز البحوث والدعم للاجئين والمهاجرين في جميع أرجاء البلد.

وتثني حكومة زمبابوي على ما يقدمه مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين من مساعدات ومساهمات استجابة لاحتياجات المهاجرين الإنسانية في جميع أنحاء العالم. ولا تزال الحكومة، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، تنفذ المشاريع والبرامج التي تعالج التحديات التي يواجهها المهاجرون واللاجئون في زمبابوي.

وباعتبارنا شعبا خرج من صراع مسلح ضد الاستعمار والظلم، ودولة طرفا في الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، فإن حكومة زمبابوي تدين بشدة جميع أشكال الرق المعاصر، واستغلال البشر، وكراهية الأجانب، والتمييز العنصري. وبالتالي، فإننا نشيد بالجهود الرامية إلى وضع مبادىء توجيهية عالمية متكاملة ومتسقة وفعالة بشأن الهجرة والتنمية، بغية التوصل إلى نتائج تعود بالنفع على الجميع.

السيد لوغار (سلوفينيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشارك الآخرين في الإعراب عن عميق التعازي لأسر وأصدقاء من فقدوا أرواحهم في المأساة التي وقعت قبالة ساحل لامبيدوزا. لقد كانت فعلا مأساة إنسانية.

كما تؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلت به هذا الصباح المراقبة عن الاتحاد الأوروبي. ينعقد الحوار الرفيع المستوى الثاني المعني بالهجرة الدولية والتنمية في لحظة حاسمة للغاية، بالنظر إلى المناقشات الجارية بشأن إطار ما بعد عام ٢٠١٥. وهو يتيح فرصة فريدة لإعادة تأكيد ومواصلة تعزيز الالتزامات المشتركة صوب تعميق التعاون بشأن الهجرة والتنمية. وبعد مضي سبعة أعوام على الحوار الرفيع المستوى الأول المعني بالهجرة الدولية والتنمية، تتوقع سلوفينيا أن يراعي الحوار الرفيع المستوى الثاني جميع النتائج الإيجابية التي تحققت في عام ٢٠٠٦، فضلا عن التقدم الذي أحرزه المنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية والإسهامات الهامة التي قدمها الممثل الخاص للأمين العام المعني بالهجرة الدولية والتنمية.

ونأمل أن نعمل من أجل وضع جدول أعمال عالمي لإدارة الهجرة بصورة فعالة وشاملة للجميع وضمان تجديد الالتزام بمسألة الهجرة الدولية والتنمية وتحديد تدابير لتعزيز دور المهاجرين بوصفهم دعاة للابتكار والتطوير.

إننا نجتمع لمناقشة الهجرة وما تنطوي عليه من تحديات وما تتيحه من فرص. وبالنسبة لسلوفينيا، هناك موضوع رئيسي جدير بالاهتمام، ألا وهو، احترام حقوق الإنسان للمهاجرين. ولذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لحماية النساء والأطفال وضحايا الاتجار. وفي هذا السياق، نعتقد أنه يتعين علينا تحسين إدارة الهجرة، ولا سيما فيما يتعلق بحماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين، والتصورات السائدة عن المهاجرين والهجرة وإدراج الهجرة في خطط التنمية الوطنية والعالمية.

وتعتقد سلوفينيا أنه لا يزال هناك مجال للتحسين في إيجاد أوجه تآزر بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى التي تتعامل مع الهجرة والتنمية.

ونأمل في تفادي هدر الموارد، بما في ذلك الموارد البشرية والمالية، ووضع سياسة عالمية أكثر اتساقا وشمولا بشأن الهجرة والتنمية. وعلاوة على ذلك، علينا أن نعمل من أجل زيادة فعالية التعاون بين جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة على كل المستويات وتعزيز دور الشراكات لجعل الجميع يتكلمون عن الهجرة بشكل إيجابي.

لم تعد هناك حاجة إلى البرهنة على الترابط بين الهجرة والتنمية. فقد ساهمت الهجرة والتنقل في بلوغ العديد من الأهداف الإنمائية للألفية ولا تزال هناك إمكانية هامة لإسهامهما في تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف التي لا نزال بعيدين عن المسار الصحيح بشأنها. ونعتقد أنه لا يمكن معالجة العلاقة بين الهجرة والتنمية بنجاح إلا إذا حدث ذلك بصورة شاملة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية. ولذلك، ترى سلوفينيا أنه ينبغي لنا وضع نهج أكثر شمولا ومعالجة جميع الجوانب ذات الصلة بشكل صحيح وبطريقة متوازنة وإيجاد فهم مشترك أساسي لديناميات هذه العلاقة. وسيساعدنا ذلك على تحديد دور الهجرة في خطة ما بعد عام ٢٠١٥.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أنه ينبغي إدراج الهجرة والتنقل في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ بوصفهما عوامل مساعدة على بلوغ أهداف أخرى في تلك الخطة. وفي هذا الصدد، ينبغي أن نأخذ في الحسبان آثار الهجرة ليس على التنمية الاقتصادية المستدامة فحسب، ولكن أيضا على التنمية الاجتماعية والبيئية المستدامة، وخصوصا الروابط بين تغير المناخ والتدهور البيئي والهجرة، والتي ينبغي مواصلة استكشافها. كما ينبغي أن نعترف بأن ثمة حاجة إلى مزيد من العمل المنهجي لتوفير قاعدة معرفية كافية بشأن الطريقة التي يمكن بها للهجرة أن تقود مسيرة التقدم نحو التنمية المستدامة. وبالتالي، سيكون من المهم للغاية أن نولي أهمية أكبر لجمع البيانات والبحوث.

والهجرة لها بلا شك آثار إيجابية كثيرة على التنمية. وفي مداولاتنا حول دور الهجرة في فترة ما بعد عام ٢٠١٥، علينا أن نحاول ضمان تحقق الآثار الإيجابية العديدة المحتملة للهجرة والتنمية والتقليل إلى أقصى حد من الجوانب الضارة التي ترافق عادة الإدارة السيئة للهجرة.

أود أن أختتم بياني بالتشديد على أن سلوفينيا تولي اهتماما كبيرا لقضايا الهجرة على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وأود عرض بعض الإنجازات التي يمكننا ملاحظتها في سلوفينيا في مجال الهجرة. أولا، من بين التطورات الجديدة فيما يتعلق ببرامج إدماج رعايا البلدان الثالثة، تم تنفيذ العديد من برامج المساعدة لإدماج فئات مستهدفة محددة من رعايا البلدان الثالثة في عام ٢٠١٢، بما في ذلك برامج توفر معلومات لأولياء أمور الأطفال المسجلين في المدارس الابتدائية وبرامج نسعى جاهدين من خلالها إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي للنساء والشباب.

وعلى صعيد التعاون الإقليمي، انطلق مشروع لتعزيز فعالية التحقيقات بشأن الاتجار بالبشر في جنوب شرق أوروبا بإنشاء فرق تحقيق مشتركة. كما تأتي الهجرة في مرتبة متقدمة على جدول أعمال ما يسمى عملية بردو التي بدأها رئيس جمهورية سلوفينيا، والتي تمثل في جوهرها عملية إقليمية لسلوفينيا وجيرانها. وقبل بضعة أيام، في نهاية أيلول/سبتمبر، استضافت سلوفينيا اجتماعا للنظراء بشأن الهجرة والتنمية في إطار المشروع الأوروبي المتوسطي الثالث للهجرة. وكان الاجتماع فرصة لمناقشة واستكشاف أهمية تقوية الصلات بين أوساط المهاجرين وتأثير مشاريع الأعمال التي يقودها المهاجرون على بلدان المنشأ وبلدان المقصد.

السيدة نازير (هايتي) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أبدأ بالإعراب عن تعازي حكومة هايتي لأسر ضحايا الحادث المأساوي الذي وقع قبالة سواحل لامبيدوزا أمس. ووفد بلدي يؤيد تماما البيانات التي أدلى بها ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة

الـ ٧٧ والصين، وممثل بنن بالنيابة عن أقل البلدان نموا (أنظر A/68/PV.25)، وممثل كوبا بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. كما نشكر رئيس الجمعية العامة على اتخاذه المبادرة الحسنة التوقيت لعقد حوار رفيع المستوى بشأن موضوع الهجرة الدولية والتنمية.

وفقا لأكثر التقديرات تحفظا، يعيش حوالي خمس السكان الحاليين لهايتي – أي قرابة مليونين من مواطنيها ومُعاليهم – في الخارج اليوم. وقد أثرت الهجرة القوية التي شهدها البلد خلال النصف الثاني من القرن الماضي سلبا على هايتي على جميع مستويات الإنتاج والإدارة، وكذلك على قطاعات حيوية مثل التعليم والتدريب المهني. وقد يبدو أن أكثر من ٧٠ في المائة من مواطني هايتي الأكثر تعليما يعيشون في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. فنزوح الأدمغة واقع لا يمكن إنكاره في هايتي.

من ناحية أخرى، وكمثال على تعقد العلاقات بين الهجرة والتنمية المستدامة، يملك بلدنا اليوم، من خلال العدد الكبير من مواطنيه المقيمين في الشتات في أنحاء العالم، احتياطيا هائلا من الموارد المالية والفكرية والمهنية التي سعت الحكومات المتعاقبة إلى الاستفادة منها بوصفها عوامل أساسية للنمو والتقدم الاجتماعي في هايتي.

وفضلا عن السعي إلى تحقيق التوازن والاستفادة من الآثار الاقتصادية والاجتماعية للهجرة، تشعر هايتي بقلق بالغ إزاء المسائل الخطيرة المتعلقة بحقوق الإنسان التي تواجه المهاجرين الحاليين والمحتملين في بلدان العبور والمقصد. فقد حدثت زيادة تدعو للقلق إلى أبعد حد في الاستغلال الاقتصادي وحرمان العمال المهاجرين من حقوقهم الاجتماعية والاتجار بالبشر، وخاصة النساء والأطفال، والترحيل القسري للمهاجرين الذين يُرى أنهم غير مرغوب فيهم، سواء عن حق أو دون وجه حق. وتفاقمت هذه الحالة جراء الأزمة الاقتصادية العالمية وانعكاساتها الإقليمية والمحلية مما أدى إلى زيادة حدة بعض الاتجاهات القومية.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل المخاطر والأخطار التي تواجه المرشحين للهجرة، توحي العولمة اليوم بأن حركات الهجرة، سواء أكانت منظمة أم لا وسواء كانت من الجنوب إلى الشمال أو، وهو ما يحدث غالبا، من الجنوب إلى الجنوب، ستنمو لا محالة. وفي الواقع، فإن ظواهر مثل التفاوتات المتزايدة بين البلدان الناشئة وبعضها بعضا والتنقل وتسارع القدرة على الاتصال عالميا وتغير المناخ وعمليات الانتقال الديمقراطي الفوضوية تيسر التحركات الواسعة للبشر أو تجعلها أمرا مرغوبا بدرجة أكبر.

والروابط بين الهجرة الدولية والتنمية تنذر بتحديات كبيرة في المستقبل. ولتقييم تلك الظواهر وتحديد التدابير المناسبة التي يتعين اتخاذها من أجل جني أكبر قدر من الفوائد من الهجرة الدولية، لا بد من اتباع نهج إنساني وموضوعي ومنهجي. ومن ثم، فإن حوار اليوم الرفيع المستوى، بما يتيحه من التأمل العميق وتبادل الآراء المتعدد الأطراف، يمثل خطوة طيبة وضرورية وحاسمة.

وعلى غرار النتائج التي نسعى إلى تحقيقها في عملنا، يرحب وفد بلدي بوجود نية للاعتراف بالدور الهام الذي يؤديه المهاجرون في تنمية بلدان المقصد، وذلك على سبيل المثال، في خلق الثروة وتجديد شباب التركيبة السكانية وإضفاء الحيوية والتنوع الثقافي. بل أننا نعتقد أن هذا الجانب، الذي غالبا ما يُحجب عن قصد أو دون قصد بفعل الأعمال التي يقوم بها المهاجرون وتعود بالنفع على بلدانهم الأصلية، يمكن أن يُحسن بدرجة كبيرة من آراء عامة الناس بشأن المهاجرين والهجرة الدولية.

ويرى وفد بلدي أيضا أن القرارات ينبغي أن تستند إلى نهج عملي يركز على العمل ويشدد على حقوق الإنسان والحريات الأساسية للمهاجرين، ولا سيما النساء والأطفال.

وبخصوص العمال المهاجرين وعملهم ورواتبهم، ينبغي أن يرتكز النقاش على المعايير الدولية القائمة مثل الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم واتفاقية العمال المتزليين.

ويعتبر وفد بلدي الحاجة إلى التعاون ذات أهمية خاصة للتعامل بشكل كلي مع أسباب وآثار وتحديات الهجرة غير النظامية أو غير الموثقة من أجل تعزيز الهجرة المنظمة والنظامية والآمنة.

وفي إطار التدابير الرامية إلى الحد من الاختلالات الناجمة عن نزوح الأدمغة وهروب الموارد الحيوية، ينبغي أن نشجع تعزيز الهجرة الدائرية والمساهمات المالية من قبل المهاجرين في الشتات في شكل استثمارات إنتاجية موجهة نحو التنمية في بلدانهم الأصلية.

وترحب هايتي بالجهود والمبادرات في مجال الهجرة الدولية والتنمية من قبل مختلف الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة وآليات الشراكة المخصصة العديدة، مثل المجموعة العالمية المعنية بالهجرة والمنتدى العالمي المعني بالهجرة والتنمية.

وختاما، يجب أن نؤكد مجددا وبقوة إيماننا بأن تعزيز أوجه التآزر بين الهجرة الدولية والتنمية التي تفيد بلدان المنشأ والعبور والمقصد، جميعها معا، يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال الحوار والتعاون الدولي والإقليمي، وبالتأكيد ليس من خلال صنع القرارات بطريقة استبدادية وانفرادية والذي يأتي دائما بنتائج عكسية على المدى الطويل، حتى عند تزيينه بختم القوانين والدساتير.

السيد بيك (جزر سليمان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. بداية، تؤيد جزر سليمان البيانين اللذين أدلى بهما ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بنن بالنيابة عن أقل البلدان نموا (أنظر A/68/PV.25). كما نشكر وفد المكسيك على قيادته فيما يتعلق بهذا الموضوع ونود أن نعرب عن امتناننا لإسهامات الجميع.

إننا نعيش ونعمل في نظام اقتصادي دولي معولم ومترابط ومتشابك. وقد جعلت التكنولوجيا والاتصالات ووسائل النقل الحديثة العالم أصغر. ونحن نُسلم بأن الهجرة الدولية مسألة شاملة وأنها تسهم في تنمية الدول المستقبلة والمرسلة على السواء. وكما ذكر كثيرون في مناقشة اليوم، لا يزال العمال المهاجرون عوامل للتنمية. غير أن ثمة حاجة إلى مزيد من التعاون الدولي لمكافحة الآثار السلبية للهجرة ومنع الهجرة القسرية. ونرى أن هذه المناقشة تُعقد في حينها فيما نواصل النظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبينما تتزايد الهجرة فيما بين بلدان الجنوب، لا تزال الهجرة من الجنوب إلى الشمال أكثر وضوحا في الواقع. والمهاجرون لأسباب اقتصادية يمثلون عوامل للتنمية. وهناك حاجة إلى قيام المؤسسات المالية العالمية بعمل أكبر لخفض تكاليف التحويلات للعمال المهاجرين وأسرهم ومجتمعاتهم المحلية. فالأسر تعتمد على هذه الأموال لسداد الرسوم المدرسية والإنفاق على الصحة والغذاء والمأوى. وتعمل جزر سليمان مع المنظمة الدولية للهجرة لبناء قدراتها الوطنية، بما في ذلك من خلال استعراض التشريعات والسياسات وتنمية قدرات الموظفين وتدريبهم، في جملة أمور، على إدارة تنقلات العمال الأجانب.

وفي منطقة المحيط الهادئ، وضعنا على المستوى الحكومي مبادرة لتنقل العمالة الموسمية بين الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، بما في ذلك تيمور – ليشتي، والجارتين الكبيرتين أستراليا ونيوزيلندا، وذلك لتنظيم تنقل العمالة الذي تحركه مصلحة صاحب العمل وفرض ضوابط صارمة له وللاهتمام برفاه المهاجرين وكفالة توريد عمالة منتجة. لدينا عدد هائل من السكان الشباب يتجاوز نصف تعداد سكان

بلدنا فيما ترتفع معدلات البطالة في القطاعات المحورية ولا تزال المنافسة على فرص العمل التعاقدي المحدودة على أشدها. ونأمل في وضع مزيد من الترتيبات بشأن العمال الضيوف مع البلدان الأخرى لمنح شبابنا الأمل وإيجاد مستقبل لهم.

وبخصوص التعاون فيما بين بلدان الجنوب، أدى التكامل بين بلدان مجموعة الطليعة الميلانيزية، بابوا غينيا الجديدة، جزر سليمان، فانواتو وفيجي، إلى تقوية حركة اليد العاملة فيما يستمر إرساء دعائم ترتيبات التجارة الحرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الأربع في المحيط الهادئ. وأتاحت الطفرة الاقتصادية في بابوا غينيا الجديدة فرصا للعمال المهرة من جاراتها في منطقة المحيط الهادئ، وقد استفاد بعض مواطني جزر سليمان من ذلك.

عندما نتكلم عن الهجرة الدولية، فإننا نتكلم أيضا عن المهاجرين لأسباب إنسانية وبيئية الذين يبحثون عن فرص عمل كريم خارج بلدانهم الأصلية، وأولئك هم السكان الفارون من حالات الصراع أو من آثار تغير المناخ مثل الجفاف والفيضانات والكوارث الطبيعية الأخرى. وما نشهده الآن هو التأثير التدريجي للأحداث المتصلة بتغير المناخ التي لاتنشأ فجأة، حيث تصبح الأضرار الناجمة عن تغير المناخ دائمة ولا سبيل إلى تداركها. ومن الأمثلة على ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر وتحمض المحيطات.

والتعامل مع اللاجئين لأسباب بيئية، فيما يُجبر السكان على ترك أرضهم ويضطرون للبحث عن عمل خارج أراضي أسلافهم للبقاء على قيد الحياة، هو حقيقة واقعة. وهذا أمر تؤكد عليه الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق). فقد استخرجنا موارد كثيرة جدا من الكوكب بطريقة غير مستدامة، دون السماح له بأن يتعافى ذاتيا. وبالتالي، فإننا قد بلغنا تقريبا الحد الأقصى لقدرات الكوكب. وعليه، فإن الحوار ضروري لمعالجة تعقيد الهجرة الدولية والتصدي له.

وينبغي أن تركز المناقشة أيضا على الأسباب الجذرية للصراعات وكيفية منع نشوبها وعلى بذل المزيد من الجهد للحد من انبعاثات غازات الدفيئة كوسيلة لمواجهة المستقبل المجهول الذي يرسمه تغير المناخ بالفعل لأجيالنا الحالية والقادمة.

ترحب جزر سليمان مرة أخرى بهذا الحوار الرفيع المستوى وتؤكد للجمعية العامة تعاونها فيما نواصل النقاش حول المهاجرين لأسباب اقتصادية وإنسانية وبيئية.

السيد تالبوت (غيانا) (تكلم بالإنكليزية): يسر وفد غيانا المشاركة في الحوار الثاني الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. ونعرب عن تأييدنا للبيانين اللذين أدلى بهما ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل كوبا بالنيابة عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ونرحب باعتماد إعلان الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية (القرار ٤/٦٨) بتوافق الآراء أمس ونشيد بدور المكسيك المحوري في تيسير الخروج بهذه النتيجة.

والإعلان يُقر في أحكامه بالأهمية الكبيرة للهجرة الدولية في تنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وتقرير الأمين العام عن هذا الموضوع، الوارد في الوثيقة A/68/190، لهو خير شاهد على الأهمية الثابتة للهجرة الدولية في الخطاب الحالي بشأن التنمية. وبرنامج العمل المؤلف من ثماني نقاط والمقترح في التقرير يتناول الجوانب الحاسمة لجدول أعمال الهجرة والتنمية.

والعلاقات المتبادلة بين الهجرة الدولية والتنمية معقدة ومتعددة الأوجه بطبيعة الحال، ولكن أحدا لا يمكنه أن ينكر أن الهجرة تساهم بطرق شتى في تنمية الدول والمجتمعات في جميع أنحاء العالم. والعولمة تضمن الآن أن يظل تنقل البشر عبر الحدود الوطنية حقيقة واقعة، بل ضرورة في الاقتصاد

العالمي اليوم. وعليه، فإن من الأهمية بمكان الاعتراف على النحو الواجب بإسهام المهاجرين واحترام حقوقهم وحمايتها. والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية جماعية عن حماية المهاجرين من الاستغلال والتمييز، حتى في الوقت الذي تمارس فيه البلدان حقها السيادي في تنظيم تدفقات الهجرة.

وغيانا، بوصفها من بلدان المنشأ والعبور والمقصد، تستفيد ممن يأتون إلى سواحلنا للعيش والعمل. وبالمثل، فإن المهاجرين من غيانا يساهمون على نحو إيجابي في البلدان والمجتمعات في أنحاء كثيرة من العالم. وغيانا طرف في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم ونفتخر بأننا أصبحنا أول بلد في منطقة البحر الكاريبي يصدق على اتفاقية العمال المتزليين التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية في عام ٢٠١١.

وبالنسبة للعديد من البلدان النامية مثل بلدي، تؤدي الهجرة الدولية إلى فقد موارد بشرية حيوية، بما لذلك من آثار ضارة على زخم التنمية الوطنية. ونسبة عالية من خريجينا يعيشون ويعملون حاليا في دول أجنبية. والتحويلات، رغم أنها قد تكون كبيرة، ليست بديلا عن هذه الخسارة الرئيسية في المهارات والقدرات. غير أنه لا يمكن التقليل من أهمية التحويلات المالية. فوفقا للصندوق الاستثماري المتعدد الأطراف، أرسل المهاجرون من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٦١ بليون دولار في صورة تحويلات إلى بلدانهم الأصلية في عام ٢٠١٠، وذلك بزيادة سنوية نسبتها ٦ في المائة. وفي عام ٢٠١١، تلقت غيانا تحويلات مالية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار تقريبا، أي ما يعادل أكثر من ١٠ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي. ومن المؤكد أن خفض تكلفة هذه التحويلات يمكن أن يزيد من الأثر الاقتصادي المحتمل لها.

ويتعين أيضا الاعتراف بدور التكنولوجيا وتحسن الاتصالات في المساعدة على ربط مجتمعات الشتات ببلدانها الأصلية على نحو أفضل. وفتح تجدد الصلات، الذي أصبح ميسرا بهذه الطريقة، آفاقا جديدة لمساهمة أبناء مجتمعات الشتات في تنمية أوطانهم. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، شرعت حكومة غيانا في مشروع غيانا للشتات بغية تيسير التفاعل بشكل أكثر تنظيما مع أبناء غيانا في الشتات. وسيمكن المشروع من تحديد الموارد المتاحة داخل الشتات وسيسهم في الاستفادة من اهتمام مواطنينا في الخارج بالمساهمة في التنمية في الداخل.

وعلى الصعيد الإقليمي، يسر التقدم نحو إنشاء سوق واحدة واقتصاد واحد في منطقة البحر الكاريبي تنقل مواطني الجماعة الكاريبية عموما واليد العاملة على وجه الخصوص داخل الجماعة الكاريبية. ومن ناحية أخرى، أصبحت تدفقات الهجرة المختلطة، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص، مسألة مثيرة للقلق. وفي أيار/مايو ٢٠١٣، ساعدت المنظمة الدولية للهجرة على تنظيم مؤتمر إقليمي في جزر البهاما بشأن حماية الضعفاء وتدفقات الهجرة المختلطة في منطقة البحر الكاريبي. وكان الهدف هو تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية لإدارة هذه التدفقات بفعالية، مع الاعتراف بحقوق المهاجرين الشرعيين وإدراج ضمانات للحماية في الاتفاقات الإقليمية والمتعددة الأطراف.

وختاما، نعتقد أن الصلة التي لا تنفصم والمتعددة الأبعاد بين الهجرة الدولية والتنمية جديرة بأن تؤخذ في الاعتبار تماما في سياق الجهود الرامية إلى إعداد خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ومن الضروري فهم هذه الصلة تماما، حتى نتمكن من وضع نُهج تعاونية ومتسقة لصالح الجميع.

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٠٠.